



مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية

إعداد

د. أحمد الكواز

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (21)





أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.





سلسلة اجتماعات الخبراء ” ب “
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

مأزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية

إعداد
د. أحمد الكواز

يناير 2007

العدد رقم (21)





ISBN: 99906 - 80 - 15 - 9
Depository Number: 2007/002





المحتويات

| | |
|----|--|
| 5 | تقديم |
| 7 | 1. المقدمة |
| 8 | 2. العوامل الداخلية والنمو والتنمية |
| 8 | 1.2 التطورات النظرية لمحددات النمو والتنمية الداخلية |
| 12 | 2.2 السياسات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي |
| 17 | 3.2 دور الشروط الأولية أو الابتدائية |
| 21 | 1.3.2 نتائج أساليب الانحدار الخطي البسيط |
| 22 | 2.3.2 الانحدار الخطي على مرحلتين |
| 24 | 4.2 حرية التجارة والحماية والتنمية: نظرة تاريخية |
| 29 | 3. العوامل الخارجية |
| 29 | 1.3 خلفية تاريخية للعولة الاقتصادية والتنمية |
| 29 | 1.1.3 العولة الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر |
| 32 | 2.1.3 التشابه والاختلاف ما بين عولة القرن التاسع عشر، والعشرين .. |
| 33 | 3.1.3 النتائج التنموية لعولة القرن التاسع عشر: تنمية غير عادلة |
| 35 | 4.1.3 النتائج الاقتصادية لعولة نهاية القرن العشرين |
| 36 | 5.1.3 هل العولة مسؤولة عن تدهور التنمية؟ |
| 38 | 2.3 هل ساهمت المساعدات الخارجية في النمو؟ |
| 41 | 3.3 الصدمات الخارجية |
| 47 | 4.3 تأثير مصادر الصدمات الخارجية الأخرى |
| 48 | 5.3 التنمية وتأثير الهبات الطبيعية |
| 54 | 6.3 العقوبات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية |
| 59 | 4. ملاحظات ختامية |
| 63 | 5. المناقشات |
| 67 | المراجع |
| 73 | الملحق |



تقديم

بعد نيل أغلب الدول النامية استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية اهتمت هذه الدول بتسريع جهود النمو بالمعنى الكمي من حيث تعظيم معدلات النمو الاقتصادي، كما اهتمت العديد من هذه الدول بجهود التنمية، من حيث أخذ الجوانب الثقافية والمؤسسية والسياسية وغيرها من الاعتبارات النوعية بنظر الاعتبار بهدف تحسين مستويات المعيشة للسكان. إلا أنه وبعد مرور حوالي خمسة عقود من جهود النمو والتنمية، تجد أغلب البلدان النامية، ما عدا عدد قليل منها، نفسها أمام نتائج متواضعة سواء في مجال تحقيق معدلات نمو مستدامة، أو في مجال تنويع مصادر الدخل، وتنويع الصادرات، أو خلق قدرات تكنولوجية محلية، أو الحد من ظاهرة الفقر وتحقيق مستوى مقبول من العدالة في توزيع الدخل.

وعادة ما تعزى هذه المآزق التنموية، بمعنى عدم استدامة معدلات النمو والتواضع في تحقيق الأهداف التنموية، بالإشارة إلى مدرستين في الفكر التنموي: الأولى، تتبنى منهج أولوية السياسات الاقتصادية، والمعروفة باسم "النظرية النيوكلاسيكية"، والتي تعتقد بأن المشكلة الرئيسية في عدم تحقيق أهداف النمو والتنمية تتجسد أساساً في الفشل في اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة. وهي المدرسة التي هيمنت على الأدبيات منذ منتصف سبعينات القرن الماضي.

و المدرسة الثانية، والأقدم، والتي يمكن تسميتها بنظرية اقتصاديات التنمية، تعتقد بأن المشكلة الرئيسية في عدم تحقيق أهداف النمو والتنمية تتجسد أساساً في عوائق هيكلية وتاريخية ومؤسسية. وقد امتد تأثير هذه المدرسة منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية منتصف السبعينيات من القرن الماضي.

في ظل البحث المستمر عن جذور المشاكل التنموية بدأ يبرز اتجاهٌ يميل إلى فهم المشكلة التنموية بمعنى أشمل. وقد تجسد هذا الاتجاه في التعريف الموسع للتنمية من حيث كونها "عملية لتوسيع خيارات البشر"، كما عرفها الاقتصادي أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1998، والأستاذ في جامعة كامبرج. ويعتقد "سن" بأن الإفلات من مأزق تحقيق التنمية يستلزم إزالة عوائق الحريات. بما فيها أبسط الحريات كإشباع متطلبات الحياة من، مأكلاً وملبساً، ومأوى، وعلاج، ومياه صالحة للشرب، ورعاية اجتماعية، وغيرها.



ودون الدخول في تفاصيل فنية يمكن القول أن الفكر الاقتصادي التنموي يتجه نحو المقترح القائل بأنه رغم أهمية السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير لا يعمل في فراغ وأن هنالك شروط ابتدائية أخرى سائدة في البلدان النامية، وهناك عوامل خارجية، وهناك حروب، وتأثيرات بفعل الإرث خلال فترة الانتداب والحكم الأجنبي، جميعها يؤثر على الأداء التنموي.

كذلك الحال يتجه الفكر الاقتصادي التنموي نحو الاعتراف بأن جميع هذه العوامل تنعكس بطريقة أو بأخرى على هيكل المؤسسات السائدة في البلدان النامية، وأنه كلما تطور هيكل المؤسسات كلما انعكس ذلك على التعامل مع السياسات بطريقة أكثر كفاءة، وعلى التعامل مع العوامل الخارجية بشكل أكثر فعالية. وتعنى هذه التوجهات الفكرية ضرورة تغيير النظرة لمشاكل البلدان النامية وعدم قصرها على علاقة تجريدية ما بين السياسات والنمو، بل لا بد من توسيع إطار فهم العملية التنموية بحيث تصبح مجالاً لتوسيع خيارات البشر الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية وقبل ذلك السياسية.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط



1. مقدمة

شهد الفكر التنموي، تاريخياً، جيلين: اهتم الجيل الأول، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية منتصف السبعينيات من القرن الماضي، بالدور الحكومي وإدارة الاقتصاد القومي من الخطط الاقتصادية، وبأهمية الدفعة القوية في الاستثمار، وبسياسة إحلال الواردات. وقد تم ذلك من خلال بروز تخصص مستقل لاقتصاديات التنمية. وقد ساهم هذا الجيل بالعديد من المساهمات لعل من أهمها: مراحل النمو لروستو Rostow، والنمو المتوازن لنركسه Nurkse، ونظرية الدفعة القومية لروز نشتاين - رودان Rosenstien - Rodan، وفرضية بريش - مردال - سنجر - Prebish - Myrdal - Singer حول معدل التبادل الدولي وإحلال الواردات، وأطروحة ليبشتاين Leibenstein حول جهد الحد الأدنى، ونموذج الفجوتين لشينري Chenery. وقد اعتمدت إسهامات هذا الجيل على القناعة بفشل السوق، وانخفاض مرونة العرض والطلب، وصعوبة تعزيز الصادرات، وغيرها. لذلك كانت هناك ضرورة لدور إنمائي للدولة واعتقاد بأولوية السوق المحلي.

إلا أن هذا الجيل، الأول، خلفه جيل ثاني، منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي ولغاية الآن لا يؤمن بتخصص مستقل للتنمية الاقتصادية بل دمج هذه التنمية ضمن آليات عمل النظرية النيوكلاسيكية للنمو، والتي تعتبر الأساس في صياغة السياسات. ويعتقد هذا الجيل بأن سبب وصف البلد بأنه فقير يعود لفقر سياساته الاقتصادية، مع اعتقاده بسيادة مبدأ الرشادة في البلدان النامية بنفس القدر الذي يسود فيه في البلدان المتقدمة. بالإضافة إلى الأهمية الخاصة للاقتصاد الجزئي وأهمية أقل للاقتصاد الكلي (عكس الجيل الأول)، واهتمام واضح بالسوق الخارجي (الصادرات) على حساب السوق المحلي.

وقد انعكست هذه التطورات، وغيرها، على النظرة لدور وحدود السياسات الاقتصادية في التأثير على معدلات النمو (الجانب الكمي للتنمية)، وعلى التنمية (الجانب الأوسع الذي يشمل التطورات الاجتماعية والشفافية والحريات، وغيرها). حيث اعتنقت سياسات الإصلاح الاقتصادي الأفكار التنموية لمدرسة الجيل الثاني. إلا أن نتائج الإصلاح كانت متواضعة لمدرسة الجيل الثاني، وهو الأمر الذي حفز العديد من الاقتصاديين على إعادة النظر في تحديد العوامل المسؤولة عن مستوى الأداء الاقتصادي على مستوى النمو، والتنمية.

ومن هنا بدأ الاهتمام بعوامل أخرى غير السياسات، مثل الصدمات الخارجية، والمؤسسات، والهبات والموارد الطبيعية، والدين، ومدى توفر الحريات العامة. وقد قادت هذه الاهتمامات إلى بروز





تعريف واسع للتنمية قائم على مفهوم توسيع الخيارات أمام البشر من خلال توسيع الحريات لكونها الأداة التي تساعد في بلوغ أهداف التنمية. فالغاية الرئيسية (كما أشار سن، 2004) هي إيجاد وسط أو محيط يمكن للناس العاديين من أن يحيوا فيه حياة جيدة.

وتحاول هذه المحاضرة أن تعرض عدداً من المؤشرات التي تشير إلى وجود مشكلة، وقد تصل إلى أزمة، في الأداء التنموي (أنظر الملحق الخاص بأداء هذه المؤشرات الخاصة لعدد من الدول العربية مقارنة بدول أكثر تقدماً). كذلك تعرض العديد من الإسهامات التي ترجح أهمية السياسات الاقتصادية، وتلك التي ترجح أهمية العوامل الخارجية. وذلك من خلال تقييم لأهم أدوات السياسة الاقتصادية (سعر الصرف الحقيقي، ومعدلات التضخم، والعمق المالي...) في التأثير على الأداء الاقتصادي، ومدى معنوية هذه المتغيرات في التأثير. كما تتطرق إلى أهمية إدخال متغيرات التأثيرات الخارجية (مثل صدمات معدل التبادل الدولي، والإرث التشريعي، والموقع الاستوائي، .. وغيرها)، ومقارنة تأثيراتها مع متغيرات السياسة. مع أهمية خاصة لدور المؤسسات في تحديد الأداء الاقتصادي. ولتختتم بعدد من الملاحظات الختامية.

2. العوامل الداخلية والنمو والتنمية

1.2 التطورات النظرية لمحددات النمو والتنمية الداخلية¹

يمكن أن ينظر إلى أغلب الأعمال الحالية حول النمو على أنها إعادة صياغة للأفكار الأساسية لاقتصاديين الكلاسيك، واقتصاديي التنمية. فعلى سبيل المثال تعتبر دالة الإنتاج أحد إسهامات J. Mill في كتابه حول "مبادئ الاقتصاد السياسي" الصادر في طبعته الأولى عام 1848. والتي تتضمن الأرض، والعمل، ورأس المال، وإنتاجية هذه العوامل الثلاث. حيث أشار إلى أن زيادة الناتج (النمو) يعتمد على زيادة استخدام هذه المدخلات، أو زيادة إنتاجيتها (Mill, 1970).

واعتماداً على إسهامات مل، وباستخدام فروض ثبات الغلة مع الحجم، وتناقص الغلة لكل عامل من عوامل الإنتاج، ووجود عوامل خارجية مثل الأرض، والعمل، والإنتاجية، ساهم كل من (Solow, 1956)، و (Cass, 1965)، و (Koopmans, 1965) بوضع الأسس لما يعرف بالنظرية النيوكلاسيكية للنمو. واعتمدت أدبيات النمو الحديثة على هذه النظرية للاختبارات التطبيقية الخاصة بعوائد الحجم، والتأثيرات الخارجية. كما ساهمت باعتبار كل من التغير التكنولوجي، ورأس المال البشري، والعمل، كمتغيرات تحدد داخلياً.



وكان من أحد نتائج الدراسات التطبيقية للنظرية النيوكلاسيكية أن أشارت دراسات عديدة إلى أهمية العوامل المحددة خارجياً في النمو. حيث قدّرت إسهامات، على سبيل المثال، (Norsworthy, 1984)، و (Chenery et.al, 1986)، و (Maddison, 1987)، عوامل الإنتاج المادية في النمو بحدود 50-70%. وطالما أن النظرية النيوكلاسيكية تفترض تحديد مساهمة التطور التكنولوجي خارجياً، لذا فإنها لم تهتم بالإطار العام وبفهم السياسات المحددة لهذا التغيير التكنولوجي.

ولعل مصدر هذا النوع من عدم الاهتمام يعود إلى قول هذه النظرية بأن معدل نمو دخل الفرد يعادل الصفر، في حالة الاستقرار Steady State. معنى ذلك أن حصة الاستثمار لا تؤثر على معدل النمو، وتقتصر مساهمة السياسة الاقتصادية في التأثير على مستوى الناتج، أو التأثير على مرحلة التحول إلى الحالة المستقرة.

وبعد أن أوضح (King and Rebelo, 1989) أن أسعار الفائدة يجب أن تكون مرتفعة بشكل جوهري حتى يمكن تفسير التفاوت في معدلات النمو ما بين البلدان المختلفة، تبين أن نظرية النمو النيوكلاسيكية لم تعد ملائمة لفهم التفاوتات المستدامة ما بين معدلات نمو مختلف البلدان، أو لفهم تأثيرات السياسة الاقتصادية على النمو.

وقد حاولت التطورات الحديثة لنظرية النمو تطوير النظرية النيوكلاسيكية بالشكل الذي يجعل النمو مستجيباً للسياسات الاقتصادية. وقد تم ذلك من خلال الافتراض بأن التغيير التكنولوجي متغيراً داخلياً (Arrow, 1962، و Phelps, 1964، و Romer, 1986) من خلال الافتراض بأن هذا التغيير هو سلعة عامة، إلا أن الاستثمار الخاص يزيد من المستوى التكنولوجي المتاح لكافة المنظمين. ويترتب على التأثيرات الخارجية Externalities المرتبطة بالاستثمار أن تسقط افتراض العوائد الحدية المتناقصة على الاستثمار، وينتج بدلاً من ذلك دالة إنتاج ذات عوائد متزايدة. ويترتب على ذلك وجود حالة مستقرة من النمو تتمتع باستثمار كافٍ. ووفقاً لنموذج (Romer, 1986) فإن من شأن معدل الاستثمار المرتفع أن يعجل بمعدل النمو. وبناء على ذلك فإن من شأن السياسات الاقتصادية التي تؤثر على الاستثمار أن تؤثر على معدل النمو.

وقد حاول (Lucas, 1988)، أيضاً بناء نموذج بالاعتماد على إسهامات (Uzawa, 1962) في ظل تزايد الغلة مع الحجم الناتج عن التأثيرات الخارجية المرتبطة برأس المال البشري. وقد ركز لوكاس على أن إنتاجية كل عامل تعتمد على رأس المال البشري للعمال الآخرين. لذلك فإن زيادة الاستثمار البشري الخاص في عامل معين سيترتب عليه زيادة إنتاجية العمال الآخرين. أي أن التأثيرات الخارجية المرتبطة برأس المال البشري ينتج عنها دالة إنتاج ذات عوائد متزايدة. وبالتالي فإن الاستثمار الكافي



في رأس المال البشري يقود إلى حالة نمو مستقرة طويلة الأجل. وكنيجة لذلك فإن التغيرات في نظم الحوافز الخاصة برأس المال البشري تتصف بآثار نمو طويلة الأجل. ومن هنا فهناك دور للسياسة الاقتصادية لتحفيز رأس المال البشري والمادي. ويمكن من خلال تأثير هذه السياسات (الضرائب، وحقوق الملكية، وإزالة التشوهات الاقتصادية الكلية...) تغيير تخصيصات Allocations الادخار والاستثمار بالشكل الذي يعزز معدل النمو طويل الأجل. ووفقاً لنماذج رومر، ولوكاس فإن تأثير السياسات على تعزيز النمو يتحقق فقط في حالة وجود تأثيرات خارجية للاستثمار.

ولغرض فهم القوى الاقتصادية، والسياسات الاقتصادية، المؤثرة على التطور التكنولوجي (وما يترتب على هذا التطور من تحفيز لرأس المال البشري والمادي) تم الاعتماد على إسهامات (Schumpeter, 1968) القائلة بأن الابتكار والاختراع والتطور المعرفي يعتمد على إغراء الأرباح. لذا فإن دور الربح الاحتكاري يمثل درواً مهماً، لتشجيع الابتكار، في إسهامات (Romer, 1987) في مجال محددات النمو. وطالما أن التكنولوجيا يتم ابتكارها من قبل الشركات الساعية لتعظيم الربح لذلك فإن السياسات الاقتصادية والعامّة مثل سياسات براءات الاختراع، وحقوق الملكية، والضرائب تؤثر على تخصيص الموارد بالشكل الذي تتوجه معه نحو التكنولوجيات الحديثة.

وتوفر نظريات النمو الحديثة (الداخلية) بيئة غنية لدراسة دور الحكومة. ولا يبدو من باب الغرابة أن ينتج عن هذه النظريات نتائج في مجال السياسات الاقتصادية مشابهة لتلك التي دعى إليها الاقتصاديون الكلاسيك واقتصاديي التنمية. فالاقتصاديون منذ أيام Mill يرون أنه في حالة وجود تأثيرات خارجية للاستثمار المادي والعيني، أو في حالة الحاجة لسلعة عامة، فإنه للحكومة تأثير على الانتعاش الاقتصادي من خلال دعمها وتوفيرها للخدمات التي تفوق منافعها الاجتماعية منافعها الخاصة، مثل: التعليم، والبحث العلمي، وضمان الملكية الفكرية لدعم الادخار والاستثمار، والحاجة لمؤسسات ملائمة لدعم الأنشطة الاقتصادية، وأن لا تمثل الضرائب عبئاً مبالغاً به، وأن لا تكون تحكّمية، وأن لا تكون ذات آثار مشوهة.

أما فيما يخص نمط السياسة الاقتصادية (مالية، تجارية، ..) وتأثيرها على النمو فلا يوجد اتفاق كامل على هذه التأثيرات. وقد حاول (Rebelo, 1991)، ضمن إطار نظرية النمو الداخلي، أن يبسط تأثير الضرائب (السياسة المالية) على النمو. إلا أن تعقب هذا التأثير يشوبه الكثير من التعقيدات (مشار إليها في بارو 1990). فمن ناحية قد توفر الحكومة سلماً عامة بهدف تعزيز النمو، وتصمم ضرائب لسدّ الفجوة ما بين المنافع الاجتماعية، والخاصة. إلا أنه، من ناحية أخرى، قد تقوم الحكومة بتبديد الأموال، أو تخصص الموارد لأنشطة غير مدعمة للنمو، وتقرض ضرائب،



وأجراءات تنظيمية، تشوه قرارات الاستثمار الخاص. وحتى في حالة الافتراض بأن الحكومة تخصص الموارد على أسس من الكفاءة لصالح السلع والخدمات العامة، فستظل هناك مشكلة المفاضلة غير الخطية Non-Linear Tradeoffs ما بين الآثار النافعة والمفيدة للخدمات الحكومية، والنتائج المعوقة للضرائب المشوهة.

وقد حاولت الكثير من الدراسات التطبيقية القائمة على التحليل المقطعي تحديد العلاقات ما بين أدوات السياسة المالية والنمو، إلا أن النتائج لم تكن حاسمة. فقد وجد (Barro, 1991) بأن الإنفاق الحكومي (باستثناء الإنفاق العسكري، والإنفاق على التعليم) ذو علاقة سالبة بمعدل النمو. كما حدد (Levine and Renelt, 1990) المواصفات التي يؤثر بها الإنفاق الحكومي على السلع الرأسمالية، والتعليم، والإنفاق العسكري، والضرائب، على النمو وفقاً لما تقول به النظرية الاقتصادية. إلا أن هؤلاء المؤلفين أشاروا بأنه في ظل حساسية هذه المتغيرات لمتغيرات أخرى (مشمولة بتحليل الانحدار المقطعي) فإن النتائج بحاجة لتحديد أدق للعلاقة ما بين أدوات السياسة المالية والنمو.

أما فيما يخص السياسة التجارية فقد أشارت نماذج النمو الداخلي المطورة من قبل (Grossman and Helpman, 1989) إلى أن الانفتاح على التجارة الخارجية يساعد بتعجيل التطور التكنولوجي من خلال توسيع حجم السوق المتاح أمام منتجي التكنولوجيا، كما يساعد في دعم التخصص في الصناعات الرئيسية. كما أشار كل من (Krueger, 1974) ، و (Murphy, Sheilfer and Vishny, 1988) ، إلى أن تشوه التجارة يمكن أن يبعد الأفراد المهووبين عن الأنشطة المنتجة، ويدعم من الأنشطة الباحثة عن الربح Rent Seeking، وبالشكل الذي يبطيء من التطور التكنولوجي. وأشارت (Krugman, 1988) ، من ناحية أخرى، إلى أن التأثيرات الخارجية لتراكم رأس المال البشري يمكن أن تلغي الآثار الإيجابية التقليدية للتجارة الخارجية. علماً بأن العلاقة ما بين النمو والتجارة علاقة غير ثابتة ولا يوجد اتفاق على العلاقة الموجبة ما بين هذين المتغيرين.

أما فيما يخص العلاقة ما بين السياسة النقدية والنمو فهي الأخرى ذات نتائج غير مستقرة، انظر المسح الشامل لهذه العلاقة (Orphanides and Solow, 1990). فقد توصلت الدراسات التطبيقية المستخدمة لمعدلات التضخم، ونمو العرض النقدي، والائتمان المحلي، وغيرها من أدوات السياسة النقدية إلى نتائج مختلطة.

وفيما يتعلق بأهمية الأسواق المالية في النمو فهناك إشارات قديمة لهذه الأهمية تصل إلى مساهمة (Schumpeter, 1968) الذي أشار إلى أن الأسواق الرأسمالية مهمة للمنظمين من حيث توفيرها للتمويل اللازم لتطوير المشروعات تكنولوجياً. وقد تم تأكيد هذه النوعية من العلاقة من قبل





(McKinnon, 1973)، و (Shaw, 1973) وآخرون. أما نظرية النمو الداخلي فقد أشارت إلى الآثار الضارة المحتملة على النمو في حالة فرض الضرائب على أنشطة الأسواق المالية (Levine, 1992). كما أشار (Gelb, 1989) إلى العلاقة الموجبة ما بين مؤشرات الأسواق المالية المحلية والنمو، إلا أن اتجاه هذه العلاقة لم يتم تحديده.

ولم تختلف استنتاجات الدراسات الأحدث والخاصة بالعلاقة ما بين السياسات الاقتصادية والنمو والتنمية عن الدراسات المشار إليها أعلاه. فقد أشار (Easterly, 2003) إلى أن هناك عاملاً مشتركاً واحداً على الأقل يجمع هذه الدراسات وهو: أن جميعها وجدت أن بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية ذات ارتباط قوي بالنمو الاقتصادي. وتتضمن أدوات السياسة الاقتصادية التي تمتعت باهتمام كبير في هذا المجال: السياسة المالية، والتضخم، وسعر الصرف بالسوق السوداء، والكبح المالي مقابل التنمية المالية، والتقييم الحقيقي المبالغ فيه بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية. ورغم ذلك، وكما أشار (Levine and Renelt, 1992) فإنه من الصعوبة أن نحدد السياسة التي تمارس التأثير الأكبر على النمو.

2.2 السياسات الاقتصادية والإصلاح الاقتصادي

اكتسبت السياسات الاقتصادية، حديثاً، أهمية خاصة عندما تبنت مؤسسات التمويل الدولية مقولة أن اتباع سياسات اقتصادية سليمة من شأنه أن يساهم وبشكل كبير في إصلاح اقتصاديات البلدان النامية. وبالتالي تحقق الاستقرار الاقتصادي، والتغيرات الهيكلية المطلوبة، والقدرة على تسديد المديونية، وغيرها من مؤشرات الأداء الاقتصادي الجيد. وقد شهد عقد الثمانينيات من القرن الماضي بداية العمل بأغلب هذه السياسات. وقد حاول (Easterly, 2003) تقييم دور أدوات هذه السياسات (معدل التضخم، رصيد الموازنة العامة، وعرض النقود، والمغالاة بسعر الصرف، ودرجة الانفتاح على التجارة الخارجية) على معدل نمو دخل الفرد. ويعرض الجدول (1) ملخص لنتائج هذا التقييم (للفترة 1960-2000).



جدول (1): نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية للفترة 1960-2000

| اختبار (t) | معامل الانحدار | (المتغيرات المفسرة) أدوات السياسة الاقتصادية |
|------------|----------------|---|
| **2.61 | -0.018 | لوغاريتم (1 + معدل التضخم) |
| **2.80 | 0.092 | رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي |
| 1.4 | 0.010 | العرض النقدي |
| **2.97 | -0.014 | لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف |
| *2.33 | -0.012 | (1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء) |
| 1.92 | 0.010 | درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي) |
| **3.62 | 0.016 | الثابت |
| - | 422 | عدد المشاهدات |
| - | 0.18 | معامل الارتباط (R^2) |

× معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

×× معنوية إحصائية عند مستوى 1%.

المصدر: Easterly, 2003a

وكما يلاحظ فإن هذه النتائج تشمل انحدار لوغاريتم معدل نمو دخل الفرد على الستة متغيرات الممثلة للسياسات الاقتصادية (عرض Easterly، أيضاً، نتائج لخمس أنواع أخرى من الانحدار بعد استبعاد متغير من المتغيرات الستة المفسرة، في ظل انحدار). وقد أظهرت نتائج بوجود أربعة سياسات ذات تأثير على المتغير التابع (معدل النمو)، عند مستوى معنوية إحصائية (5%). ويوضح الجدول (2) أدناه أثر تحسين الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل من متغيرات السياسات الاقتصادية على معدل النمو.

جدول (2): أثر تحسن الانحراف المعياري بدرجة واحدة لكل متغير من متغيرات السياسة الاقتصادية على معدل النمو

| المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية) | تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة | المعامل في معادلة النمو | التغير في النمو بسبب تحسن الانحراف المعياري لكل متغير سياسة بدرجة واحدة (%) |
|---|--|-------------------------|---|
| لوغاريتم (1+ معدل التضخم) | -0.325 | -0.018 | 0.6 |
| رصيد الموازنة العامة/ الناتج المحلي الإجمالي | 0.054 | 0.092 | 0.5 |
| العرض النقدي | 0.253 | 0.010 | 0.3 |
| لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف | -0.387 | -0.014 | 0.5 |
| (1+ علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء) | -0.558 | -0.012 | 0.7 |
| درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات/ الناتج المحلي الإجمالي) | 0.454 | 0.010 | 0.5 |
| المجموع | - | - | 3.0 |

المصدر: Easterly, 2003a

ويُقرأ الجدول (2) كالتالي: تساهم السياسات الاقتصادية المشمولة في زيادة معدل النمو في (3.0%)، وهو الأمر الذي، من المفترض نظرياً، أن يحفز متخذي القرار على تبني مثل هذه السياسات لمساهمتها الواضحة في رفع معدل النمو (أي إلى 3.0%). وينبع مصدر هذا الارتفاع في معدل النمو من: خفض لوغاريتم معدل التضخم بحوالي (0.325)، وزيادة فائض الموازنة / الناتج بـ (5) نقاط (0.054)، وبزيادة عرض النقود/ الناتج بـ (25) نقطة (0.253)، وخفض لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف بـ (0.387)، وكذلك خفض لوغاريتم علاوة سعر الصرف في السوق السوداء بـ (0.558)، وأخيراً رفع درجة الانفتاح بـ (45) نقطة (0.454).

وتشير هذه النتائج، كما يرى (Easterly, 2003)، إلى أن التغيرات اللازمة في أدوات السياسة الاقتصادية (المعبر عنها بالانحراف المعياري المطلوب للحصول على معدل نمو يصل إلى 3%) هي تغيرات كبيرة. وأن مثل هذه التغيرات المطلوبة تخرج عن خبرة أغلب البلدان ذات معدل التضخم، وعجوزات الموازنة، والمغالاة بسعر الصرف، وعلاوة سعر الصرف في السوق السوداء، المعتدلة.



والسؤال الذي يطرحه Easterly هو: كيف أصبح الانحراف المعياري، في العينة، بهذا الارتفاع؟ للإجابة على ذلك يقوم برسم توزيع Histogram لأدوات السياسة الاقتصادية، ويرى أن كافة هذه التوزيعات، ما عدا المغالاة بسعر الصرف، تتسم بالالتواء Skewed نحو القيم الدنيا في حالة معدل التضخم، ودرجة الانفتاح / الناتج، وعرض النقود / الناتج، ونحو القيم العليا في حالة رصيد الموازنة / الناتج، مع اتجاه متغير السياسة الخاص بالمغالاة بسعر الصرف نحو التوزيع الطبيعي.

فماذا يعني ذلك؟ يعني أن الملاحظات الخاصة بتوزيع معدل التضخم، ورصيد الموازنة/ الناتج، وعلاوة سعر الصرف بالسوق السوداء، تشير إلى "سياسات اقتصادية سيئة جداً". أما توزيع درجة الانفتاح/الناتج، والعرض النقدي/الناتج، فيشير إلى "سياسة اقتصادية جيدة جداً". ومن وجهة نظر الاقتصاد القياسي فإن القيم المتطرفة (السيئة جداً، والجيدة جداً) تؤثر بشكل كبير في تحديد المعنوية الإحصائية لمتغيرات السياسة الاقتصادية.

لذا لا بد من تحديد قيم معتدلة لمتغيرات السياسة الاقتصادية، وإعادة تقدير الانحدار، لبيان أثر أدوات السياسات الاقتصادية على معدل النمو. وتم تحديد القيم المعتدلة بعد استبعاد القيم المتطرفة والاعتماد على الحدود التي تتمحور حولها القيم غير المتطرفة في رسم التوزيع لكل متغير سياسة.

وبعد تحديد القيم المقبولة لمتغيرات السياسة الاقتصادية الستة أظهرت النتائج عدم معنوية لجميع هذه المتغيرات كمفسرة للنمو، بالإضافة إلى تدهور معامل الارتباط (من 0.18 إلى 0.03)، كما هو موضح بالجدول (3).

معنى ذلك اختفاء تأثير السياسات الاقتصادية على النمو. وأن وجود التأثير يبرر من خلال الإشارة إلى وجود مشاهدات تمثل قيم متطرفة أو مشوهة (نحو الأسفل أو الأعلى) لأدوات هذه السياسات. وبالتالي فإن البلدان لا تعمل فيها هذه القيم المشوهة يجب أن لا تتوقع تحسناً في النمو يعزى إلى هذه السياسات، حسب نتائج دراسة.

جدول (3): مقارنة نتائج تقدير انحدار معدل نمو دخل الفرد على ستة متغيرات للسياسة الاقتصادية قبل وبعد استبعاد القيم المتطرفة

| بعد استبعاد القيم المتطرفة | | قبل استبعاد القيم المتطرفة | | المتغيرات المفسرة (أدوات السياسة الاقتصادية) |
|----------------------------|----------------|----------------------------|----------------|--|
| اختبار (t) | معامل الانحدار | اختبار (t) | معامل الانحدار | |
| 1.23 | -0.064 | 2.61** | -0.018 | لوغاريتم (1 + معدل التضخم) |
| 0.22 | 0.018 | 2.80** | 0.092 | رصيد الموازنة العامة / الناتج المحلي الإجمالي |
| 0.27 | -0.004 | 1.37 | 0.010 | العرض النقدي |
| 0.06 | 0.001 | 2.97** | -0.014 | لوغاريتم المغالاة بسعر الصرف |
| 1.09 | 0.010 | 2.33* | -0.012 | (1 + علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء) |
| 0.95 | -0.038 | 1.92 | 0.010 | درجة الانفتاح (الواردات + الصادرات) / الناتج المحلي الإجمالي |
| 2.52 | 0.027 | 3.62** | 0.016 | الثابت |
| 193 | - | - | 422 | عدد المشاهدات |
| - | 0.03 | - | 0.18 | معامل الارتباط (R ²) |

× معنوية إحصائية عند مستوى 5%.

×× معنوية إحصائية عند مستوى 1%.

المصدر: Easterly, 2003a.

وبالإشارة إلى المنطقة العربية قام (علي، 2004) باختيار منهجية (Easterly, 2003a) على عينة من البلدان العربية. وقد أوضحت النتائج بعض الاختلافات ما عدا تلك النتيجة المرتبطة بالتأثير السلبي لهامش سعر الصرف في السوق السوداء على معدل النمو، والذي كان معنوياً في كلا الدراستين. أما فيما يخص معدل التضخم، وفائض الموازنة العامة للدولة فقد وجد (علي، 2004) أنهما لا يؤثران في معدل النمو بطريقة معنوية، خلافاً لتأثيرهما المعنوي في عينة (Easterly, 2003a). كما أوضحت الدراسة الأولى للتأثير المعنوي السلبي للعمق النقدي، ومؤشر الانفتاح على معدل النمو، في حين أوضحت الدراسة الثانية أن العمق النقدي يؤثر على معدل النمو إيجابياً إلا أنها غير معنوية، كما أوضحت هذه الدراسة، الثانية، أن مؤشر الانفتاح يؤثر بطريقة موجبة أو معنوية إحصائياً.

وبعد اختبار استقرار هذه النتائج أشارت دراسة (علي، 2004) أنه فيما عدا بعض التغييرات الطفيفة في مستوى معنوية بعض متغيرات السياسة الاقتصادية المفسرة، فقد بقيت المحصلة النهائية



لسلوك المتغيرات المفسّرة كما هي وبالشكل المشار إليه أعلاه. معنى ذلك أنه فيما عدا تأثير متغير هامش سعر الصرف في السوق السوداء فإن بقية متغيرات السياسة الاقتصادية لا تتمتع بمعنوية إحصائية لتفسير النمو الاقتصادي. وهو الأمر الذي يدعم وجهة النظر القائلة بالتعامل مع تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي التقليدية، من حيث تأثيرها الإيجابي المتوقع على النمو، بمزيد من الحذر.

ومن ناحية أخرى يعتبر (De Melo, Denizer and Gelb, 1996) من أوائل من حددوا العلاقة الموجبة ما بين الأرقام القياسية للتحرر الاقتصادي (كمؤشر لسياسات الإصلاح الاقتصادي)، ومعدل النمو لـ (26) بلد في طور التحول. وذلك من خلال احتساب رقم قياسي أطلق عليه الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي Cumulative Index of Liberalization. وبعد تثبيت تأثير متوسط دخل الفرد، ومتغير وهمي يعكس التوترات الإقليمية، تبين لهم أن الرقم القياسي يتمتع بمعنوية موجبة على معدل النمو للفترة (1989-1994).

كما قام (Selowsky and Martin, 1997) باستخدام الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي المشار إليه في الدراسة أعلاه لبيانات مقطعية / سلسلة زمنية لـ (25) بلد في مرحلة التحول، وباستخدام متغير وهمي للحروب. وتوصل المؤلفان إلى نفس نتائج دراسة (De Melo, Denizer and Gelb, 1996). أما (Sachs, 1996) فقد استخدم نفس أسلوب تحليل الانحدار المستخدم في الدراسات السابقة، وللفترة (1989-1995)، من دون تثبيت تأثير أي متغيرات أخرى، وحصل على نفس النتائج.

وعادة ما يشار إلى هذه الدراسات، وعدد آخر من الدراسات، كدليل على وجود علاقة موجبة ما بين معدل النمو، والسياسات الاقتصادية، وبالتالي فإن الإسراع في معدل التحرر الاقتصادي سيترتب عليه نتائج مشجعة في مجال النمو. إلا أن هناك دراسات أخرى لا تتفق مع هذا الاستنتاج. حيث تشير، على سبيل المثال، دراسة (Aslund, Boone and Johnson, 1996)، والتي استخدمت نفس الرقم القياسي المركب للتحرر الاقتصادي وبناء على تحليل مقطعي لـ (24) بلد في طور التحول، تشير إلى اختفاء معنوية هذا الرقم القياسي في تفسير معدل النمو.

3.2 دور الشروط الأولية أو الابتدائية

تعتبر دراسة (De Melo, et al, 1997) من أوائل الدراسات التي وفرت تحليلاً شاملاً لتأثير الشروط الأولية أو الابتدائية على النمو في (28) بلد في طور التحول. كما قامت هذه الدراسة باستخدام



تحليل ”المكونات الرئيسية Principal Components“ لأول مرة⁽²⁾. وتوصلت الدراسة إلى أهمية كل من الشروط الأولية، وسياسات التحرير الاقتصادي في تفسير النمو، إلا أن معامل الرقم القياسي للتحرر الاقتصادي أظهر علامة سالبة غير معنوية، في ظل استخدام الانحدار المقطعي.

أما دراسة (Krueger and Ciolko, 1998) فقد توصلت إلى نتائج شبيهة بنتائج (De Melo, et al, 1997). وقد استخدمت هذه الدراسة تحليل المتغيرات الوسيطة أو الأدوات Instrumental Variables³ بهدف جعل الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي متغيراً داخلياً. وحددت هذه الدراسة، كمتغير تابع، نمو الناتج المقطعي لـ (18) بلد طور التحول للفترة (-1995 1989). أما المتغير الأدوات المستخدم فهو حصة الصادرات في الناتج القومي الإجمالي (GNP) لعام 1989، وحصة الفرد من هذا الناتج لعام 1988. وقد قام المؤلفان، أولاً، بتقدير معادلة انحدار للرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي على المتغير الأدوات بهذا الرقم القياسي. أما في الانحدار الثاني (انحدار معدل النمو) فقد أظهر معامل الرقم القياسي المتبأ به علامة سالبة إلا أنها غير معنوية. وكما أشار (Gody and Stiglitz, 2006) فإنه رغم أهمية هذه الدراسة من حيث كونها أول دراسة تجعل من الرقم القياسي المتراكم للتحرر الاقتصادي متغيراً داخلياً إلا أنها تعاني من مشكلة تتجسد في كون أن تقديرات المعاملات في معادلة الانحدار الثاني غير متسقة Inconsistent⁴.

في حين تعاملت دراسة (Heybey and Murrel, 1999) مع العديد من المشاكل المنهجية التي ترافق تحليل النمو في البلدان طور التحول باستخدام البيانات المقطعية. ولخصت هذه المشاكل في:

(1) يترتب على الفشل في تضمين بعض الشروط الابتدائية أو الأولية التسبب في إهمال تحيز المتغير.

(2) لا يسمح باستخدام بالأرقام القياسية المتراكمة للتحرر الاقتصادي (أو الأرقام على أساس سنوي) بالتمييز ما بين أثر (مستوى) متغير السياسة و (السرعة) التي يتم بها استخدام هذا المتغير.

(3) تبدأ البلدان المختلفة تحولاتها الاقتصادية في سنوات مختلفة.

وقد قامت هذه الدراسة باستخدام تحليل الانحدار ذو الثلاث مراحل (3SLS) لمعدل النمو و (26) بلد في طور التحول. وقد أظهرت النتائج، من بين نتائج أخرى ما يلي: (أ) اتسمت الشروط الأولية بالمعنوية الإحصائية، (ب) عدم معنوية (سرعة) و (مستوى) متغيرات السياسة الاقتصادية، (ج) تشابه النتائج المرتبطة بتعديل الاختلافات في سنوات البدء في التحول، مع تلك غير الخاضعة للتعديل.



أما فيما يتعلق بدور "المؤسسات" في النمو والتنمية فقد تعرض هذا الدور لإهمال غير مقصود لفترات طويلة وذلك لغياب المؤشرات التي تعكس أهمية هذا الدور. إلا أنه بعد تزايد المتاح من البيانات والمعلومات الخاصة في هذا المجال بدأ الاهتمام يتزايد في تحديد دور المؤسسات في النمو والتنمية، خاصة منذ عام 1997. وتعتبر دراسة (Brunetti, et al, 1997) من أوائل الدراسات التي قدرت معادلات للانحدار الخطي باستخدام متغيرات خاصة بدور القانون وبالمؤسسات السياسية كمتغيرات مفسرة (بالاعتماد على تطورات العديد من الشركات حول العالم، وتم استخدام المعلومات الخاصة بـ 20 بلد فقط)، وبالاعتماد على معدلات نمو دخل الفرد للفترة 1990-1995 كمتغير تابع.. وأظهرت النتائج علاقة موجبة ما بين المتغيرات المؤسسية والنمو. كما استخدمت هذه الدراسة المتغيرات الأداة لتصحيح بعض المشاكل الدخالية Endogeneity Problems المرتبطة بالمتغيرات المؤسسية.

في حين قدرت أما دراسة (Moers, 1999) و (Grogan and Moers, 2001) أربعة معادلات انحدر لمعدل النمو باستخدام البيانات المقطعية لـ (25) بلد للفترة 1990-1995 وباستخدام أربعة مقاييس مؤسسية (دور القانون، وقانون الاستثمار، وحقوق الملكية، والمجتمع المدني)، ومتغيرين للسيطرة Controlling Variables (معدل التضخم، ومتغير وهمي للحروب). واتضح وجود معنوية إحصائية لكافة هذه المقاييس مع النمو إلا أنها ليست جوهرية.

كما قام (Stiglitz, 1999) بتقدير معادلة انحدر خطي على معدل النمو للفترة (1998-1990) لـ (25) بلد. وتضمنت المتغيرات المفسرة: الأرقام القياسية للبنك الأوروبي للإعمار والتنمية، حول خصخصة المشروعات الكبيرة والصغيرة (متغير سياسة)، والرقم القياسي للبنك الخاص بالحكم الصالح Governance وإعادة هيكلة المشروعات (متغير مؤسسي)، ومتغير يقيس التفاعل ما بين متغير السياسة والمتغير المؤسسي. وانتهت الدراسة إلى نتيجة بعدم معنوية متغير الخصخصة، مع معنوية عالية جداً للرقم القياسي للحكم الصالح وإعادة هيكلة المشروعات.

أما دراسة (Stiglitz, 2006)، المهتمة ببيان محددات النجاح في التحول من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، فقد اختبرت مدى أهمية سرعة إجراءات الخصخصة، ومدى أهمية المؤسسات التشريعية أو الشروط الأولية في تفسير النمو. حيث تم تقسيم البيانات المستخدمة (للفترة 1990-2001 و لـ 23 بلد) والمفسرة للنمو إلى ثلاث مجموعات: الأولى (Panel 1) الخاصة ببيانات الانحدار (نسبة الشركات الموافقة على أن النظام القانوني معرقل للعقود، وحقوق الملكية (Enf)، وعشر الفارق ما بين متوسط الرقم القياسي لخصخصة الشركات الكبرى والصغرى عام 2000 (DPOOP 91) وعام 1991، ومتوسط الأرقام القياسية لخصخصة الشركات الكبرى والصغرى عام 2000 (Privioo)،



والمكون الأساسي الأول للشروط الأولية المؤسسية (PCInt). والثانية المرتبطة (panel 2) بالشروط المؤسسة الأولية (مؤشرات تتراوح قيمتها من 1-10 تقيس كل من شفافية اتخاذ القرارات 8991 Transace؛ ومؤشر يقيس قوة فرض القانون ومصداقيته، ومؤشر يقيس نوعية البيروقراطية المحلية 8991 Buroqual؛ ومؤشر يقيس الحريات المدنية والحقوق السياسية وتأثير المنظمات المدنية 8991 Civsoc). والثالثة تهتم (panel 3) بالمتغيرات الأدائية (عدد السنوات تحت الحكم المركزي Years، والفارق كنسبة مئوية ما بين سعر الصرف السائد بالسوق السوداء وسعر الصرف الرسمي لعام 1990 Blkpr، ونسبة الإنفاق العسكري/ الناتج المحلي الإجمالي أواخر الثمانينيات Def. والمجموع المطلق للتباينات في حصة القطاع الزراعي، والصناعي، والخدمي من الناتج المحلي الإجمالي، وأخر الثمانينيات، من المستوى الاعتيادي لهذه الحصص، Indst "عرّف المستوى الاعتيادي على أنه الحصة السائدة في مجموعة من البلدان ذات اقتصاديات السوق ذات متوسط دخل الفرد المشابه وفقاً لتقييم مكافئ القوة الشرائية"، ومجموع المؤشرات الثلاث لتشوه التجارة الخارجية في أواخر الثمانينيات: الأول يمثل درجة افتتاح التجارة الخارجية، والثاني يمثل حصة التجارة مع الاتحاد السوفيتي السابق كنسبة من الناتج، والثالث يمثل حصة التجارة مع الدول الاشتراكية كنسبة من الناتج، Trdist). وقد استخدمت هذه الدراسة تحليل المكونات الرئيسية، المشار إليها سابقاً، بهدف قياس تأثير المتغيرات المؤسسية. ويوضح الجدول (4) نتائج تحليل المكونات الرئيسية.

جدول (4): تحليل المكونات الرئيسية للشروط المؤسسية الأولية

| الشروط الأولية المؤسسية | الارتباطات | نسبة التباين المفسر |
|-------------------------|------------|---------------------|
| | 1PC | |
| Tranacc8991 | 0.8021 | 0.4908 1PC |
| Rulelaw8991 | 0.8844 | 0.2874 2PC |
| Buroqual8991 | 0.6398 | 0.1206 3PC |
| Civsoc8991 | 0.3117 | 0.1013 4PC |

المصدر: Stiglitz, 2006

1.3.2 نتائج أساليب الانحدار الخطي البسيط

بعد ذلك استخدمت الدراسة عدة أساليب للانحدار، الأول، الانحدار الخطي البسيط، بالاعتماد على متغير مفسر هو فرض تطبيق حقوق الملكية. وأظهرت النتائج علامات موجبة للمعامل، مع ارتباط مقبول بحدود (40%). أما الانحدار الثاني فقد تم شمول المتغير الخاص بسرعة السياسات الاقتصادية (عشر الفارق ما بين متوسط الرقم القياسي لخصخصة الشركات الكبرى والصغرى عام 2000 وعام 1991)، والذي أظهر معامل سالب معنوي، والمتغير الخاص بمستوى السياسة الاقتصادية (متوسط الأرقام القياسية لخصخصة الشركات الكبرى والصغرى عام 2000) والذي أظهر معامل موجب ومعنوي. أما الانحدار الثالث فقد اعتمد على المتغيرات المفسرة الواردة في الانحدار الأول والثاني كمتغيرات مفسرة للنمو. وهنا حافظ متغير سرعة السياسة الاقتصادية (سرعة الخصخصة) على معنويته السالبة. أما متغير مستوى السياسة (الخصخصة) فقد حافظ على الإشارة الموجبة، إلا أن نسبة المعنوية انخفضت عند (10%). في حين حافظت حقوق الملكية على العلامة الموجبة والمعنوية، مع ارتفاع في معامل الارتباط (R^2) إلى حوالي (56%). أما الانحدار الرابع، والأخير، فقد تمت إضافة المتغيرات الخاصة بالشروط الأولية المؤسسية (المشار إليها أعلاه). قد أظهرت النتائج هنا العلاقة المتوقعة (موجبة) إلا أنها ليست معنوية، رغم أن هذه المتغيرات قد أظهرت نتائج معنوية في دراسات أخرى. وتكمن أحد التفسيرات لعدم معنوية هذه المتغيرات في أن هذه الشروط قد انخفضت أهميتها منذ بداية التحول الاقتصادي.

وخلاصة هذه الأساليب الأربعة من الانحدارات هي: (أ) أن سرعة سياسة الخصخصة لها آثار سلبية على النمو، (ب) يتمتع متغير فرض حقوق الملكية بتأثير قوي جداً، (ج) تأثير معتدل لمستوى السياسة الاقتصادية (الخصخصة)، حيث العلامة الموجبة إلا أنها معنوية هامشياً. (د) وخلافاً لبقية الدراسات المهمة بتأثير المؤسسات لم تظهر الشروط الأولية للمؤسسات تأثيراً قوياً على النمو بعد عشر سنوات من التحول لاقتصاد السوق. ويلخص الجدول (5) نتائج أساليب الانحدار الأربعة المشار إليها أعلاه.

وبعد الانتهاء من هذه الأساليب الأربعة قامت دراسة (Gody and Stiglitz, 2006) باختبار إمكانية استمرار هذه النتائج (الجديدة) بعد إدخال اختبار الدخانية Endogeneity. وقد تم التحقق من هذه الإمكانية من خلال تحليل الانحدار الخطي على مرحلتين.

جدول (5): نتائج الانحدار الخطي البسيط
(المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1990-2001)

| الانحدار الرابع | | الانحدار الثالث | | الانحدار الثاني | | الانحدار الأول | | المتغير |
|-----------------|---------|-----------------|---------|-----------------|---------|----------------|---------|---------------------------|
| t | المعامل | t | المعامل | t | المعامل | t | المعامل | |
| -3.42 | -1.33 | -3.200 | -1.00 | -2.13 | -0.78 | -5.57 | -0.91 | الثابت |
| 3.22 | 1.14 | 3.40 | 1.10 | | | 4.23 | 1.44 | Enf |
| -2.32 | -3.00 | -2.08 | -2.72 | -3.06 | -4.34 | | | DpOOp91 |
| 2.07 | 0.27 | 1.81 | 0.24 | 2.96 | 0.42 | | | PriviOO |
| 1.37 | 0.03 | | | | | | | Pcinst |
| 60.5 | | 56.4 | | 35.1 | | 46.0 | | (%) R ² |
| 51.7 | | 49.5 | | 28.6 | | 43.5 | | R ² المعدل (%) |
| 23 | | 23 | | 23 | | 23 | | N |

المصدر: Stiglitz, 2006

2.3.2 الانحدار الخطي على مرحلتين

تم وفقاً لهذا الأسلوب من الانحدار اتباع منهج المعادلات الآتية، حيث هناك إمكانية أن تعتمد كل من (سرعة) و (مستوى) السياسات على النمو. ففي بلدان التحول الاقتصادي الناجحة توجد إمكانية لدعم سياسي للإصلاحات، مثل الخصخصة. وبناء على ذلك تتمكن البلدان سريعة النمو من خصخصة المزيد من الشركات وبشكل أسرع. ولعل أحد أهم التحفظات على الخصخصة هي الاستغناء عن العمالة، إلا أنه في الحالة التي يتوأكب بها معدل النمو السريع، معدلاً مناظراً سريعاً للعمالة، فإن مثل هذا التحفظ قد يتلاشى، والعكس صحيح.

ويوضح الجدول (6) أدناه مقارنة نتائج الانحدار الخطي البسيط، والانحدار على مرحلتين. حيث تم، وفقاً للانحدار الأول (البسيط) شمول متغيرات حقوق الملكية (Enf) ومتغيرات السياسة (DpOOp91 و PriviOO). ويتمثل الفارق الرئيسي ما بين طريقتي الانحدار، الخطي وعلى مرحلتين،



في أن أصبح متغير مستوى الخصخصة (السياسة الاقتصادية)، PrivOO، غير معنوي، إلا أنه لا زال موجب الإشارة. مع عدم تغير علامة ومستوى معنوية حقوق الملكية، وسرعة الخصخصة (السياسة)، وبقاء معامل الارتباط على نفس المستوى تقريباً. وعند إضافة متغيرات الشروط الأولية المؤسسية في الانحدار الثاني لم تظهر النتائج اختلافاً كبيراً، ما بين الانحدار الخطي وعلى مرحلتين. وتجسد الاختلاف ما بين هذين النوعين من الانحدار في معنوية معامل سرعة الخصخصة (DpOOp91)، الذي أصبح في ظل انحدار المرحلتين معنوي عند (10%).

جدول (6): نتائج الانحدار الخطي على مرحلتين
(المتغير التابع: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 1990-2001)

| الانحدار على مرحلتين | | الانحدار البسيط | | الانحدار على مرحلتين | | الانحدار البسيط | | المتغير |
|----------------------|---------|-----------------|---------|----------------------|---------|-----------------|---------|---------------|
| t | المعامل | t | المعامل | t | المعامل | t | المعامل | |
| -2.79 | -1.33 | -3.42 | -1.33 | -2.30 | -0.95 | -3.20 | -1.00 | الثابت |
| 3.12 | 1.13 | 3.22 | 1.14 | 2.87 | 1.07 | 3.04 | 1.10 | Enf |
| -2.09 | -3.10 | -2.32 | -3.00 | -2.05 | -3.12 | -2.08 | -2.72 | DpOOp91 |
| 1.82 | 0.28 | 2.07 | 0.27 | 1.64 | 0.25 | 1.81 | 0.24 | PriviOO |
| 1.38 | 0.03 | 1.37 | 0.03 | | | | | Pc linst |
| 60.5 | | 60.5 | | 56.1 | | 56.4 | | (%) R2 |
| 51.7 | | 51.7 | | 49.2 | | 49.5 | | (%) المعدل R2 |
| 23 | | 23 | | 23 | | 23 | | N |

المتغيرات الأداة: Years و Blkpr و Indust و Def و Trdist.
المصدر: Stiglitz, 2006

ولعل أهم نتيجة لدراسة (Gody and Stiglitz, 2006) هي أنه لا يوجد دليل يقول أنه من خلال السيطرة على بقية المتغيرات فإن من شأن تسريع الخصخصة أن يساهم في النمو متوسط الأجل (أي خلال عشر سنوات، فترة الدراسة). بل على العكس فإن نتائج الدراسة، ودراسات أخرى، تدعم الاستنتاج الخاص بالتخوف من سياسات الإصلاح الاقتصادي القائمة على منح الصدمة Shock Therapy، حيث تؤثر الخصخصة السريعة سلباً على النمو.



4.2 حرية التجارة والحماية : نظرة تاريخية

كما هو واضح من نتائج دراسة (Easterly, 2003)، المشار إليها أعلاه، والعديد من الدراسات الأخرى هناك إشارات إلى محدودية تأثير السياسات على النمو كآلية كمية، وعلى التنمية كآلية كمية ونوعية (توزيع الدخل، وتحسين المؤسسات، والثقافة، وتوسيع الخيارات، ..). وهنا يثار السؤال الخاص بماهية العوامل الأخرى التي تحد من النمو والتنمية. وقبل الخوض في مثل هذه العوامل يبدو أنه من المناسب التطرق إلى الجذور التاريخية الحاكمة لنمو وتنمية البلدان المتقدمة الآن والنامية سابقاً.

كما أشرنا سابقاً فإن فترة عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن شهدت تطبيقاً للسياسات المقترحة من قبل مؤسسات التمويل الدولية بهدف إصلاح اقتصادات البلدان النامية. وقد اعتمدت النتائج المشار إليها أعلاه على سلوك أدوات السياسات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على النمو حيث وجد بأنه في حالة استبعاد القيم المتطرفة لأدوات السياسات، فإن التأثير لم يكن معنوياً إحصائياً. وهنا لا بد من الإشارة بأن هذه السياسات المطبقة، بهدف الإصلاح الاقتصادي، اعتمدت على التحرير الاقتصادي (وفي أغلب الأحيان تمت عملية التحرير على شكل فجائي وليس متدرج)، سواءً أكان ذلك على شكل تحرير سعر الصرف، أو تحرير للتجارة الخارجية، أو تحرير السقوف الائتمانية لصالح القطاع الخاص وضد المشروعات العامة، أو تحرير أسعار الفائدة.

وهنا تأتي أهمية مقارنة أوضاع البلدان النامية حالياً، وطبيعة السياسات المطلوب منها تطبيقها بهدف النمو والتنمية، وأوضاع البلدان التي تعتبر صناعية الآن وكيف تعاملت مع السياسات الاقتصادية (الصناعية، والتجارية، والتكنولوجية بشكل أساسي) في المراحل الأولى من تاريخها الاقتصادي. ومن خلال هذا العرض التاريخي لتجربة هذه البلدان يمكن أن نتلمس شكل من أشكال تأثير العوامل الخارجية على الخيارات الاقتصادية المتاحة للبلدان النامية حالياً. وسنركز هنا على استراتيجية "اللاحاق Catch-up" التي انتهجتها أهم البلدان الصناعية الآن، والنامية قديماً، مع اهتمام خاص بنوعية السياسات (تم الاعتماد هنا على إسهامات Change, 2006). وقد تم أخذ حالة بريطانيا كمثال.

دخلت بريطانيا عهد ما بعد الإقطاع (القرنين الثالث والرابع عشر) باعتبارها بلد متخلف. حيث كانت لغاية عام 1600 بلداً مستورداً للتكنولوجيا من القارة الأوروبية. وقد اعتمدت على تصدير الصوف الخام، وإلى حد ما الملابس الصوفية ذات القيمة المضافة المتواضعة، إلى البلدان التي كانت توصف بالدول الأكثر تطوراً: بلجيكا، وهولندا، ولوكسنبورغ (المعروفة باسم Low Countries آنذاك).



ويعتقد بأن إدوارد الثالث Edward III (1327-1377) هو أول من فكر بتطوير الصوف المحلي من خلال تصنيعه كأقمشة، وكان لا يلبس إلا الملابس البريطانية ليعطي مثلاً لبقية المواطنين. وقد قام تحقيقاً لهذا الهدف بانتهاج مركزية التجارة الخارجية في الصوف الخام، ومنع استيراد الملابس الصوفية.

وقد تلقت صناعة الصوف دعماً من الأباطرة اللاحقين: هنري الثاني Henry II (1485-1509)، واليزابيث الأولى Elizabeth I (1558-1603) بحيث تحولت بريطانيا من مصدر للصوف الخام للبلدان الثلاث المتطورة، المشار إليها أعلاه، إلى أمة من أهم الأمم المصنعة للصوف في العالم. وقد استلزم هذا التطور الصناعي حماية قاسية. فقد طبق هنري الثاني منذ عام 1489، وما تلاها من سنين، عدداً من الإجراءات منها: إرسال وفود ملكية لتحديد المكان المناسب لتصنيع الصوف، سرقة Poaching العمال الماهرين من البلدان المتطورة (بلجيكا، وهولندا، ولوكسنبورغ)، ورفع الرسوم على صادرات الصوف الخام، وإصدار قوانين في الأعوام 1489 و 1512 و 1513 و 1536 تمنع تصدير الملابس غير الجاهزة.

لذا يلاحظ بأن بريطانيا، باعتبارها أول بلد صناعي متطور بالتاريخ الحديث، قد اعتمدت على التدخل، وليس التحرير الاقتصادي. وأن هذا التحرير لم يبدأ إلا بعد أن ضمنت بريطانيا قيادتها للثورة الصناعية (1760-1870)، وذلك منذ منتصف القرن التاسع عشر، بدءاً من عام 1850. وقد شهدت بريطانيا تطوراً صناعياً قبل الثورة الصناعية من خلال الحماية التي ساهمت بحوالي (20%) من الدخل عام 1700. واعتبرت موارد التعريفية الجمركية المصدر الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة في فترة ستينيات القرن السابع عشر (معنى ذلك أن بريطانيا تبنت الحماية قبل الثورة الصناعية وخلالها، ثم تحولت إلى حرية التجارة بعد ضمان تنافسياتها دولياً، ثم عادت لاحقاً للحماية).

ورغم صدور كتاب A. Smith حول ثروة الأمم عام 1776 فقد أظهرت هذه الدولة العظمى عام 1820 أعلى معدلات للحماية على الصادرات من السلع (50%) مع حماية كبيرة للسلع الزراعية أيضاً. كما تميزت الحماية البريطانية آنذاك بالانتقائية Selective حيث بدأت بالمنتجات الصوفية، ثم القطنية، ثم الحديد، ثم اتسعت لتشمل المعادن الأخرى، والجلود، وبناء السفن، ثم الكتان والحبر. كما قامت بريطانيا بحظر استيراد الكتان والحبر من الهند (ذات الميزة النسبية في إنتاج هاتين السلعتين) وفرضت عقوبة على كل من يكسر الحظر. كما حظرت استيراد السفن من أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وفقاً لقانون الملاحة Act of Navigation لعام 1651، بهدف



حماية السفن البريطانية. ولم تقم بريطانيا بالتخفيض التدريجي للتعريفية (الحمائية) إلا بدءاً من عام 1850، كما أشرنا.

وقد أدرك هنري الثاني الفجوة التكنولوجية الكبيرة ما بين بريطانيا والبلدان الأوروبية المتطورة الثلاث، كما أدرك أن سدّ الفجوة سيستغرق وقتاً طويلاً لذا فقد انتهج ما يعرف الآن بسياسة إحلال الواردات من خلال سياسة حماية الصوف المشار إليها أعلاه. علماً بأن هذه السياسة استمرت حوالي (100) سنة لغاية تولي اليزابيث الأولى العرش عام 1587، قبل أن تكتسب بريطانيا الثقة بتنافسياتها الدولية، حيث قامت بإلغاء الحظر على تصدير الصوف الخام. وهو الأمر الذي كان له الأثر المدمر على الصناعيين في البلدان الأوروبية الثلاث المتطورة صناعياً.

وبالإضافة إلى سياسة إحلال الواردات كان هناك عوامل أخرى ساعدت في تحقيق التطور الصناعي في صناعة الأصواف في عقد اليزابيث الأولى. من هذه العوامل ما هو مرتبط بحسن الحظ مثل هروب عمال النسيج بسبب حرب الاستقلال من أسبانيا عام 1567. في حين تمثلت بقية العوامل بدور الدولة إرسال مبعوثين إلى البابا، وأباطرة روسيا، ومنغوليا، وإيران بهدف فتح أسواق جديدة، بالإضافة إلى الإنفاق الاستثماري الضخم في بناء الأسطول البريطاني بالشكل الذي منحه التفوق العسكري ومكنه من فتح أسواق جديدة من خلال الاستثمار وضمن أسواق الدول المستعمرة كأسواق أسيرة Captive Markets.

ورغم صعوبة بيان دور العوامل المشار إليها أعلاه (الداخلية والخارجية) في تفسير نجاح صناعة الصوف البريطانية، إلا أن هناك اتفاق على أن اتباع ما توصف الآن بسياسة تشجيع الصناعات الناشئة Infant Industry كان السبب الرئيسي وراء هذا النجاح، والتي بدأت فعلياً منذ عهد هنري السابع ومن تبعه. وكان من الصعب على بريطانيا أن تحقق ما حققه من النجاح في التصنيع بدون هذه السياسة. علماً بأن عوائد صادرات هذه الصناعة (صناعة الصوف)، باعتبارها الصناعة الرائدة أو القائدة أوائل مراحل التصنيع البريطاني، كانت تمثل نصف عوائد الصادرات البريطانية خلال القرن الثامن عشر.

كما ساهم إصلاح القانون التجاري Mercantile Law عام 1721، والصادر في عهد والبول R. Walpole، أول رئيس وزراء في حكم جورج الأول George I (1727 - 1714) في تحول جذري في اهتمام السياسات الصناعية والتجارية البريطانية. فبعد أن كان الاهتمام قبل صدور هذا القانون ينصب على السيطرة على التجارة (بالوسائل الاستثمارية، أو من خلال القوانين والإجراءات المحلية)، وتوليد مصادر للعوائد الحكومية، انتقل الاهتمام بعد صدور القانون إلى الاهتمام بالصناعات



التحويلية أساساً. وقد رافق صدور هذا القانون وما تبعه من تغييرات مكملتها العديد من الإجراءات: (أ) خفض الرسوم على الواردات من المواد الأولية للأغراض الصناعية. (ب) إدخال أداة الرسوم المستردة Drawback على الواردات المستخدمة في سلع تصديرية. (ج) إلغاء كافة رسوم الصادرات على أغلب السلع المصنعة. (د) رفع الرسوم على أغلب المستوردات من السلع المصنعة الأجنبية. (هـ) توسيع دعم صادرات المنتجات الجديدة مثل منتجات الحرير (1722)، وبارود الأسلحة (1731)، مع زيادة دعم الصادرات على أقمشة الأشرعة (1731) Sailcloth، والسكر المكرر (1733). (و) إدخال إجراءات تنظيمية لضبط نوعية المنتجات المصنعة بهدف الحفاظ على سمعة المنتجات البريطانية في الأسواق الأجنبية. ويمكن تلخيص المبادئ التي حكمت هذه الإجراءات (أ-و) بالمبادئ التالية:

- (1) المحافظة على حماية المصنعين المحليين ضد المنافسة في السوق المحلي.
- (2) ضمان حرية تصدير السلع المصنعة.
- (3) يجب منع التشجيع (كلما كان ذلك ممكناً) من خلال الدعم والمخصصات.

وهنا لا بد أن نلاحظ بأن الإجراءات المشار إليها أعلاه (أ-و)، والمبادئ التي تحكمها (أ-ج) والتي رافقت إصلاح القانون التجاري عام 1721، هي إجراءات شبيهة إلى حد بعيد بتلك التي اتبعتها، لاحقاً، كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

أما خلال الثورة الصناعية، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد حاولت بريطانيا تعزيز قيادتها التكنولوجية مقارنة ببقية البلدان، إلا أنها لم تتخلى عن سياستها الداعمة للقطاع الصناعي إلا في منتصف القرن التاسع عشر (أي بدءاً من عام 1850 كما أشرنا أعلاه) بعد أن ضمنت قيادتها التنافسية تكنولوجياً.

ومن ضمن أدوات سياستها الصناعية الداعمة للقطاع الصناعي، ما عدا التعريف الجمركية، تلك المرتبطة بحظر المنتجات المنافسة للمنتجات البريطانية من مستعمراتها المختلفة. فوفقاً لقانون الصوف عام 1699 تم حظر تصدير منتجات الأصواف من المستعمرات البريطانية، الأمر الذي أدى إلى قتل صناعة الصوف الأيرلندية. كما تم حظر استيراد منتجات القطن الهندية (الأفضل تنافسياً من مثيلاتها البريطانية) عام 1700، الأمر الذي ساهم بإضعاف ما كان يعرف بأكفأ قطاع صناعي قطني (أي الصناعة القطنية الهندية). وترتب على ذلك تدمير صناعة القطن الهندية من خلال إنهاء احتكار شركة الهند الشرقية في التجارة الدولية عام 1813 بعد أن أصبحت بريطانيا أكثر كفاءة في إنتاج القطن من الهند. وبحلول عام 1873 (بعد جيلين من إحداث ضرب صناعة القطن الهندية)،



وصلت صادرات الأنسجة القطنية البريطانية للسوق الهندية إلى حوالي (40-45%) من إجمالي هذه الصادرات.

وبعد انتهاء الحروب النابليونية، عام 1815، بدأت ضغوط المنتجين الصناعيين الأكفاء بالتنامي لصالح حرية التجارة. خاصة بعد وصول هؤلاء المنتجين إلى مستويات تنافسية في أغلب الصناعات، ما عدا في بعض الصناعات القليلة التي لازالت دول مثل بلجيكا، وسويسرا تكتسب الريادة التكنولوجية فيها. ورغم صدور قانون القمح عام 1815 (شهدت بريطانيا صدور العديد من قوانين القمح Corn Law بدءاً من عام 1463)، والذي يستهدف حماية ملاك الأراضي من خلال تشجيعهم على الصادرات وخفض الواردات عند وصول أسعار القمح لمستوى أقل من سعر محدد مسبقاً، رغم صدور هذا القانون إلا أن الضغوط لصالح حرية التجارة استمرت في التزايد.

ورغم حصول خفض كبير في التعريفة، كجزء من إجراءات دعم حرية التجارة، عام 1833، إلا أن التغيير الكبير حصل عام 1846 عندما تم إيقاف العمل بقانون القمح (والذي اعتبر، آنذاك، لصالح الليبراليين و ضد التجاريين) وبشكل أكثر تحديداً فإنه التغيير الأساسي لصالح حرية التجارة حصل في أواسط القرن التاسع عشر بعد توقيع الاتفاقية البريطانية- الفرنسية لحرية التجارة (المعروفة باسم Cobden - Chevalier) عام 1860. حيث تم إلغاء أغلب التعريفات الجمركية، وكذلك بعد صدور الموازنات العامة في عهد W. Gladstone خاصة موازنة عام 1860 التي ألغت الكثير من الرسوم الجمركية. وهنا لا بد أن نلاحظ:

- (1) أن التحول نحو حرية التجارة كان حصيلة التفوق التكنولوجي البريطاني، والذي كان بدوره حصيلة العمل في ظل حماية مرتفعة ومستمرة لفترة طويلة.
- (2) أن الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد البريطاني في منتصف القرن التاسع عشر (والذي يمثل تحرير التجارة جزءاً منه) قد تحقق في ظل رقابة وإشراف حكومي، ولم يتحقق من خلال منهج "دعه يعمل دعه يمر" Laissez-faire.
- (3) اتباع بريطانيا تحرير التجارة من خلال منهج مؤلم وبطيء:

(i) (94) سنة منذ صدور كتاب "ثروة الأمم" لآدم سميث عام 1766 ولغاية

موازنات وزير الخزانة البريطاني Gladstone منذ عام 1860.

(ii) (31) سنة منذ معركة Waterloo عام 1815 (ما بين بريطانيا وألمانيا

وبلغاريا وهولندا من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى)، ولغاية عام 1846

عند إلغاء قانون القمح، واعتبار حرية التجارة هي القانون السائد.



ورغم التحول إلى حرية التجارة إلا أن بريطانيا لم تستمر طويلاً في اتباع هذه السياسة ففي الثمانينيات من القرن التاسع عشر بدء عدد من الصناعيين البريطانيين بطلب الحماية لصناعاتهم. وتعتبر قضية إعادة الحماية أحد أهم القضايا محل النقاش في بداية القرن العشرين، وذلك بعد أن بدأت بريطانيا بفقدان جزء من ميزات التنافسية لصالح الولايات المتحدة، وألمانيا. وبناء على هذه التطورات تشكلت عصابة إصلاح التعريفات الجمركية Tariff Reform League عام 1903 تحت قيادة السياسي البريطاني المعروف شميرلن J. Chamberlain. ويعتبر عام 1932 عام التوقف عن حرية التجارة بعد إعادة العمل بالتعريفات الجمركية على نطاق واسع، بعد فقدان الصناعات البريطانية للعديد من المزايا النسبية في التجارة الخارجية. (للإحاطة بتجارب الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، والسويد، وبلدان أوربية أخرى مثل بلجيكا، وهولندا، وسويسرا، بالإضافة إلى تجارب اليابان وبلدان شرق آسيا، انظر: Change, 2006).

3. العوامل الخارجية

1.3 خلفية تاريخية للعوامة الاقتصادية والتنمية

تزايدت منذ التسعينيات من القرن الماضي دعوات الاندماج بالسوق العالمي، سواء من خلال منظمة التجارة العالمية أو من خلال جهود التحرير الاقتصادي الرامية إلى إزالة القيود على التجارة الخارجية. سواء تم ذلك من خلال اتباع سياسات ذات تأثيرات خارجية بالأساس، وتحت ضغوط المديونية، أو ضغوط ذات مصادر غير اقتصادية. ويبدو أنه من المناسب أن يستعيد المرء تجربة عوامة نهاية القرن التاسع عشر، ويقارن نتائجها مع عوامة نهاية القرن العشرين، وكيفية تأثير النمو والتنمية بهذين النوعين من الاندماج الاقتصادي. وسنعمد هنا بالأساس على ورقة (Nayyar, 2006) وذلك لغرض التحقق من الهدف الرئيسي من العوامة الاقتصادية: التقاء معدلات النمو والتنمية .Convergence

1.1.3 العوامة الاقتصادية في نهاية القرن التاسع عشر

تمثل الفترة (1870-1914) عهد حرية التجارة حيث لم توجد قيود جوهرية على حرية انتقال السلع، رأس المال والعمل، مع تدخل حكومي في الحياة الاقتصادية في حده الأدنى. فقد وصل معدل نمو التجارة الخارجية خلال هذه الفترة إلى 3.5% سنوياً مقارنة بمعدل نمو للنواتج بلغ 2.5% سنوياً. ويعود



ارتفاع توسع التجارة الدولية جزئياً (فقط جزئياً) إلى تحرير التجارة أساساً، وفقاً للشواهد التالية:

- (أ) مارست بريطانيا حرية التجارة فقط خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر.
- (ب) بدأت أوروبا بخفض القيود على التجارة بدءاً من عام 1860.
- (ج) إلا أن هذا النوع من تحرير التجارة لم يستمر في أوروبا إلا لعقدين فقط.
- (د) مارست الولايات المتحدة سياسة الحماية الجمركية للفترة (1870-1913)، وبمتوسط (40-50%).
- (هـ) ارتفع معدل الرسوم على الواردات في فرنسا، للفترة (1875-1913) على السلع المصنعة، من (13%) إلى (20%)، وفي إيطاليا من (10%) إلى (20%)، وفي ألمانيا من (5%) إلى (13%).
- (و) كان الاستثناء الوحيد من الحماية في أوروبا هو حالة بريطانيا، وإيرلندا التي استمرت في ممارسة الحرية التجارية.
- (ز) تم فرض الحرية التجارية على بقية دول العالم من خلال دبلوماسية الحروب أو الاستعمار.
- (ح) ففي عام 1842 وقعت الصين وبريطانيا اتفاقية فتحت الأخيرة بناء عليها أسواقها في ظل حماية وصلت إلى 5% فقط.
- (ط) في الأربعينيات من القرن التاسع عشر فرضت بريطانيا حرية التجارة على الهند، وفرضت هولندا هذه الحرية على إندونيسيا.
- (ك) في عام 1858 وقعت اليابان اتفاقيات شيمودا - هاريس Shimoda - Harris تحت حراب تهديد السفن الأمريكية للتحويل من الحماية لحرية التجارة.
- (ل) تبعت كوريا نفس الاتجاه بسبب تعامل أسواقها مع اليابان.
- (م) وفي نفس السياق فرضت اتفاقيات مشابهة على دول أمريكا اللاتينية بحيث لا تزيد تعريفها الجمركية عن (5%).
- معنى ذلك أن البلدان المتقدمة في تلك الفترة انتهجت سياسة الحماية، في حين فرضت حرية التجارة على بقية البلدان (العالم النامي). ولم يقتصر الأمر على ارتفاع معدل نمو التجارة الخارجية بل شمل ذلك رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الدولي الذي وصل عام 1914 إلى حوالي (14) بليون على المستوى الدولي. في حين وصل رصيد الاستثمار الأجنبي طويل الأجل في العالم إلى (44) بليون (تبلغ حصة الاستثمار غير المباشر أو استثمار المحفظة حوالي الثلثين).



وقد بلغت حصة آسيا وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي عام 1914 حوالي النصف. في حين ذهب النصف الآخر لأوروبا، وشمال أمريكا. كما ارتفع إجمالي الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية (المباشر وغير المباشر) من (3.5) بليون عام (1870) إلى (11.4) بليون عام 1900 وإلى (22.7) بليون عام 1914 (شكل هذا المبلغ حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية آنذاك).

كما شهدت نهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين تكاملا مهما للأسواق المالية الدولية لتوفير قنوات مناسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر. وقد شكلت الأوراق المالية الأجنبية، عام 1913، حوالي (59%) من إجمالي الأوراق المتداولة في سوق لندن، ووصلت هذه النسبة إلى 53% في حالة سوق باريس عام 1908.

كما لعب النظام المصرفي دورا أساسيا في انتقال رؤوس الأموال ما بين البلدان. وقد تجسدت هذه التطورات في تلك الفترة في ارتفاع الصادرات من رؤوس الأموال للاقتصاد الدولي. وقد تربعت بريطانيا كأكبر بلد محقق لفائض في الحساب الجاري، للفترة 1880-1913، وصل إلى حوالي (5%) من الناتج المحلي الإجمالي. أما في عام 1914 فقد وصل معدل تدفق رؤوس الأموال في حدود (5%) من الناتج في أغلب البلدان المصدرة لرؤوس الأموال.

وعند حلول فترة النصف الأخير من القرن العشرين استمرت نفس ظواهر العولمة بالعمل: التجارة الدولية، الاستثمار الأجنبي، والتمويل الدولي. فقد ارتفعت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي من (6%) عام 1950 إلى (14.3%) عام 1975 وإلى (20.2%) عام 2000. ويسري هذا الاتجاه على كل من البلدان الصناعية، والنامية.

أما في مجال الاستثمار الأجنبي فقد ارتفع رصيد هذا الاستثمار دوليا من (68) بليون عام 1960 إلى (636) بليون عام 1980، وإلى (625) بليون عام 2000. وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع هذا الاستثمار من (4.4%) عام 1960 إلى (6.1%) عام 1980، وإلى (20%) عام 2000.

كما شهد الربع الأخير من القرن العشرين نموا جوهريا في التمويل الدولي وعلى الجهات الأربعة: أسواق العملة الأجنبية، والإقراض المصرفي، والأصول المالية، والسندات الحكومية. فقد زاد التعامل في أسواق العملات الأجنبية من (15) بليون عام 1993 إلى (1490) بليون عام 1998، يوميا. كما بلغت نسبة التعاملات الدولية بالنقد الأجنبي نسبة إلى الصادرات (9:1) عام 1973 ارتفعت إلى (12:1) عام 1983 ثم إلى (100:1) عام 1998.



أما فيما يخص النشاط المصرفي الدولي فقد ارتفعت صافي القروض المصرفية الدولية كنسبة من الناتج من (0.7%) عام 1964 إلى (8.0%) عام 1980، ثم إلى (13.5%) عام 2000. في حين ارتفعت كنسبة من الناتج إجمالي تكوين رأس المال من (6.4%) إلى (51.1%) ثم إلى (62.8%) لنفس السنوات.

وشهدت الأسواق الدولية للأصول المالية نمواً مشابهاً. فقد ارتفعت قيمة مبيعات ومشتريات السندات والأوراق المالية ما بين المقيمين وغير المقيمين من أقل من (10%)، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى (135%) في الولايات المتحدة، وإلى (170%) في ألمانيا، وإلى (80%) في اليابان، خلال الفترة (1980-1993).

كما أصبح الدين الحكومي قابلاً للتجارة في الأسواق الدولية، حيث ارتفعت أهمية الأسواق الدولية للسندات الحكومية. وانعكس ذلك في ارتفاع نسبة حيازة الأجانب لهذه السندات من أقل من (1%) إلى (43%) في فرنسا، ومن (9%) إلى (17%) في بريطانيا، ومن (10%) إلى (27%) في ألمانيا، في حين استقرت عند (20%) في الولايات المتحدة، للفترة (1980-1992).

2.1.3 التشابه والاختلاف ما بين عوامة القرن التاسع عشر، والعشرين

هناك أربعة محاور للتشابه:

- (1) التدرج في تحرير التعاملات الاقتصادية الدولية: تحرير تجارة، ثم تحرير انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بعد ذلك تحرير مالي.
- (2) تطور تكنولوجي: دخول البواخر التجارية، والسكك الحديدية، والبرقيات، وخفض نفقات الشحن بسبب قناة السويس مقارنة باكتشاف الطائرات النفاثة، الكومبيوتر والأقمار الصناعية، وتكنولوجيا الاتصالات.
- (3) ظهور أشكال للتنظيم الصناعي: إنتاج واسع اتصف بشدة تقسيم الوظائف، ودرجة عالية من الميكنة، واكتشاف خطوط الإنتاج المتحركة، وزيادة أهمية اقتصاديات الحجم والتي ساهمت في إيجاد وفر كبير في تكاليف الإنتاج. مقارنة باكتشاف نظم التصنيع المرنة Flexible Manufacturing System (FMS)، والإلكترونيات الدقيقة، والروبوت، وغيرها.
- (4) تقود السيطرة أو الهيمنة السياسية إلى اقتصاد العوامة. ففي الوقت الذي وصفت به الفترة (1870-1913) بأنها فترة "عهد الإمبراطورية البريطانية"، توصف الفترة الحالية "بالإمبراطورية الأمريكية". وسيطرة عمليتي البلديتين على عملات التبادل الدولي.





3.1.3 النتائج التنموية لعولمة القرن التاسع: تنمية غير عادلة

يعتقد المدافعون عن العولمة الاقتصادية بأن تجربة نهاية القرن التاسع عشر هي أساس لتجربة نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. وبالتالي من المهم التحقق فيما إذا كان هذا الالتقاء هو نتيجة للتطورات الاقتصادية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

تشير الوقائع بالفعل إلى أن فجوة الأسعار ما بين الدول المصدرة والمستوردة كانت شاسعة عام 1870 إلا أنها تلاشت تقريبا عام 1914. ويعود ذلك أساسا إلى الثورة في قطاع النقل. وبالتالي فإن مساهمة تحرير التجارة في هذا الالتقاء كانت متواضعة. ولم يقتصر هذا الالتقاء السعري ما بين البلدان الواقعة على المحيط الأطلسي، بل تعداه إلى بلدان أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وآسيا. ويعتقد المدافعون عن هذا الاتجاه بأنه ساهم في تحسين معدل التبادل الدولي Terms of Trade.

إلا أن هذا التحسن كان واضحا في البلدان ذات الوفرة في الأراضي، ومحدودا في البلدان ذات الندرة في الأراضي. أما من وجهة نظر البلدان النامية فإن هذه المكاسب لم تكن منتظمة، حيث أن القسم الأكبر منها تحقق في الأرجنتين، وأوروغواي، أو للشركات الكبيرة في الدول المستعمرة، وليس في الدول المستعمرة.

كما تحقق أيضا نوع من الالتقاء في أسعار العوامل خلال الفترة (1870-1914)، إلا أن ذلك اقتصر على البلدان الأطلسية. وفي حالة أخذ بلدان أوروبا الغربية بنظر الاعتبار فإن هذا الالتقاء يتقلص بشكل كبير، وعند إضافة بلدان العالم الثالث، فإنه يتلاشى. ولفهم هذه الجدلية الخاصة، بإمكانية الالتقاء يمكن وصفها كالتالي:

أدت العولمة الأولى (في القرن التاسع عشر) إلى زيادة في أجور العمال في بلدان ندرة الأراضي (أوروبا) حيث تسود الأجور المنخفضة. كما أدت إلى زيادة الإيجارات في بلد الوفرة في الأراضي (الولايات المتحدة وأستراليا)، حيث تسود الأجور المرتفعة. كما كان هناك، خلال الفترة (1870-1914) اتجاها للالتقاء الأجور الحقيقية، إلا أن هذا الالتقاء قد تم تضخيمه، وذلك لكونه انحصر في عدد قليل من البلدان مثل الدانمارك، وإيرلندا، والنرويج، والسويد. في حين شهدت إيطاليا، وإلى حد كبير أسبانيا والبرتغال اتساعا كبيرا في فجوة الأجور الحقيقية.

ولعل الإجابة على السؤال الخاص بكيفية تفسير التقاء الأجور الحقيقية في البلدان الأطلسية تكمن في "هجرة العمالة" من أوروبا، وتأثيرها الكبير على سوق العمل وتخفيض الأجور في الولايات



المتحدة. ويقدر بأن هذه الهجرة تفسر حوالي سبعة أعشار التقاء الأجر الحقيقي ما بين الاقتصادات الأطلسية. وبالتالي فمن المنطقي القول بأنه في ظل غياب هذه الهجرة فإن الأجور الحقيقية ستكون أقل في أوروبا (العالم القديم)، وأكبر في العالم الجديد (أمريكا).

أما فيما يخص التقاء معدلات النمو، كأحد مؤشرات العولمة، فهو الآخر لم يتحقق شأنه شأن أسعار السلع، والعوامل. فمعدل النمو للاقتصاد الدولي كان في حدود (1.4%) للفترة (-1913 1890)، وهو أسرع من نظيره المتحقق خلال العقدين السابقين، إلا أنه لا يختلف كثيرا عن المتحقق خلال العقود الثلاثة اللاحقة. ومن المهم أن نلاحظ أيضا أن متوسط حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي، خلال الفترة (1867-1869) إلى (1889-1891) ارتفعت بحوالي (0.2%) سنويا مقارنة بـ (1.1%) سنويا خلال فترة الـ (25) سنة السابقة و (1.5%) خلال فترة الـ (25) سنة اللاحقة.

وفيما يتعلق الأمر بمعدلات النمو في البلدان النامية فكانت أقل من ذلك بكثير. حيث وصلت إلى (0.2%) سنويا للفترة (1830-1870)، وإلى (0.1%) للفترة (1870-1890)، و (0.6%) للفترة (1890-1913)، مقارنة بـ (0.6%) و (1%) و (1.7%) سنويا في البلدان المتقدمة، على التوالي. معنى ذلك أنه لم يكن هناك التقاء في معدلات النمو.

كما اتصفت العولمة الأولى بالمستويات غير العادلة للتنمية. حيث تركز النمو والتصنيع في عدد قليل من الدول. ففي عام 1860 استحوذت بريطانيا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا على خمسي الإنتاج الصناعي العالمي، ارتفعت هذه المساهمة عام 1913 إلى الثلثين، يناظرها تركيز (60%) من التجارة الدولية ما بين البلدان الصناعية، في نفس العام. كما شهدت أيضا المزيد من التفاوت في توزيع الدخل. فقد زادت الفجوة ما بين البلدان الفقيرة والغنية من (3:1) عام 1820 إلى (7:1) عام 1870، وإلى (11:1) عام 1913. كما شهدت، وخلال نفس فترة التكامل الاقتصادي الدولي 1820-1913، بعض أهم البلدان المنفتحة اقتصاديا آنذاك: الهند، والصين، وإندونيسيا، ظاهرة تفكك التصنيع De-industrialization، والتخلف Underdevelopment.

ومن المهم أن نتذكر بأن هذه البلدان الثلاث قد مارست، خلال الفترة (1870-1914)، حرية التجارة بنفس القدر الذي مارسته بريطانيا، وهولندا (حيث وصل معدل التعريفية الجمركية إلى مستوى متدني: 3-5%). في حين وصل هذا المعدل في حالة ألمانيا، واليابان، وفرنسا إلى (12-14%)، وفي الولايات المتحدة إلى (33%). كما احتضنت هذه البلدان الثلاث: أي الهند، والصين، وإندونيسيا، أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية. إلا أن العولمة لم تؤدي إلى تنمية في هذه الدول. أما في بقية بلدان العالم النامي: أمريكا اللاتينية، وآسيا، وأفريقيا فقد انخفضت مساهمتهم في الإنتاج الصناعي التحويلي العالمي، خلال الفترة (1860-1913) من (36.6%) إلى (7.5%).



أضف إلى ذلك فإن الصادرات من السلع التعدينية، أو الزراعية، قد خلقت نوع من الجزر الاقتصادية Enclaves في هذه البلدان النامية، والتي تكاملت مع الاقتصاد الدولي، وانفصلت تقريبا عن القطاعات المحلية. وترتب على ذلك حصر منافع التجارة بالعالم الخارجي، مع بعض المنافع البسيطة محليا.

4.1.3 النتائج الاقتصادية لعولمة نهاية القرن العشرين

تشير أغلب الشواهد ، كما هو الحال مع تجربة العولمة الأولى، إلى أن العولمة الثانية (نهاية القرن العشرين) لم تؤدي إلى الالتقاء كأحد مؤشرات العولمة الرئيسية. ففي خلال الستينيات من القرن الماضي وصل معدل النمو العالمي حوالي (3.5) سنويا. كما وصل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (2.1%) سنويا في السبعينيات، انخفض إلى (1.3%) في الثمانينيات، وإلى (1.1%) في التسعينيات.

أما في حالة البلدان النامية فقد وصل معدل نمو حصة الفرد من الناتج خلال الفترة (2000-1985) إلى قيمة سالبة في (23) بلد نامي، وإلى (0.2%) سنويا في (14) بلد نامي، و (1.2%) سنويا في (20) بلد نامي، (2.2%) سنويا في (12) بلد نامي، وإلى أكبر من (15%) في (16) بلد نامي فقط. يقابلها معدل نمو سالب في (17) بلد في طور التحول الاقتصادي، و (1.8%) في (22) بلد صناعي.

في حين يلاحظ على مستوى توزيع الدخل، دوليا، أن هناك تباعد، وليس التقاء، ما بين الدول الغنية والفقيرة. فنسبة متوسط حصة الفرد من الناتج في البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة ارتفعت من (35:1) عام 1950 إلى (42:1) عام 1970، وإلى (62:1) عام 1990. كما ارتفعت نسبة حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي في العشير الأغنى من سكان العالم إلى الحصة المناظرة في العشير الأفقر من سكان العالم، وارتفعت من (31:1) عام 1965 إلى (60:0) عام 1990، وإلى (74:1) عام 1997.

ولم يكن توزيع الدخل، محليا، أفضل من نظيره على المستوى الدولي. فخلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات ارتفع التفاوت في الدخل في (48) بلد، تشكل (59%) من السكان و (78%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفي عينة من (73) بلد. في حين استقر التفاوت في الدخل في (16) بلد تمثل (36%) من السكان و (13%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وانخفض هذا التفاوت في (9) بلدان فقط تمثل (5%) من السكان، و (9%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.



أما على مستوى العمالة، فقد شهدت تدهورا في الربع الأخير من القرن العشرين مقارنة بالربع الأول الذي شهد تشغيلًا كاملاً تقريباً في البلدان الصناعية. حيث وصل معدل البطالة خلال الثمانينيات والتسعينيات إلى حوالي (10%) في الاتحاد الأوروبي، و (7%) في بلدان منظمة التعاون الأوروبي، في حين شهدت اليابان ارتفاعاً من 0% إلى حوالي (5%) واستقرت الولايات المتحدة عند (5%). كما استمر معدل نمو إيجاد فرص عمل جديدة في القطاع المنظم بالبلدان النامية متخلفاً وراء معدل نمو قوة العمل. لذا اتصفت العمالة الجديدة في سوق العمل بتدهور الإنتاجية، وبزيادة أهمية الأنشطة غير الرسمية. أما في مجال التفاوت على أساس الأجور والدخول، فقد سجل تفاوتاً واضحاً في كافة البلدان تقريباً.

5.1.3 هل العولمة مسؤولة عن تدهور التنمية؟

في هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من الآليات التي جعلت من جهود عولمة الاقتصاد الدولي سبباً للتفاوت في الأداء الاقتصادي بدلاً من التقاء هذا الأداء Divergence Rather than Convergence :

- (1) أدت جهود تحرير التجارة إلى المزيد من التفاوت في أجور العمالة الماهرة وغير الماهرة في البلدان الصناعية والنامية على حد سواء. وكنتيجة لجهود الخصخصة وإعادة التنظيم تزايدت عوائد رأس المال على حساب العمل في كل بلد تقريباً. وقد ساهمت جهود إعادة الهيكلة في تعزيز هذا الاتجاه من خلال خفض المعدلات الضريبية، وإدخال المزيد من المرونة لأسواق العمل. كما ساهمت الطبيعة المرنة لانتقال رأس المال، وغير المرنة لانتقال العمل في إعادة هيكلة علاقات العمل وإضعاف القدرات التفاوضية لاتحادات العمال.
- (2) وفي ظل الهواجس التضخمية اندماج بسبب الأسواق المالية الدولية اضطرت الحكومات إلى اتباع سياسات انكماشية كلية ساهمت في تقليص النمو والعمالة، وكان من شأن زيادة عرض العمالة أن مثل ضغطاً على الأجور الحقيقية. وقد رافق التحرير المالي، الذي اقترن بزيادة مديونية القطاع العام والخاص، ظهور طبقة ريعية جديدة ساهمت في المزيد من تركيز ملكية الأصول المالية، وبالتالي المزيد من التفاوت في الدخل.



- (3) كان للمنافسة الدولية الأثر في تعزيز توجهات الشركات نحو الدمج، بالشكل الذي جعل الأسواق تتصف باحتكار القلة بدلا من المنافسة، بالشكل الذي انعكس سلبا على عدم عدالة توزيع مكاسب للتجارة الخارجية والاستثمار الدولي ما بين الدول.
- (4) لم ينتج عن العولمة توزيعا عادلا للتجارة الدولية، والاستثمارات، والتمويل الدولي (الأركان الرئيسية للعولمة). فوفقا لإحصاءات عام 2000 تركّز حوالي (64%) من صادرات العالم في الدول الصناعية، مع حصة تقدّر بـ (32%) للبلدان النامية، و(4%) للشركات متعددة الجنسية. كما استوعبت البلدان الصناعية حوالي (82%) من التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر، مع حصة تقدّر بـ (16%) للبلدان النامية، و (2%) للشركات متعددة الجنسية. وبلغت نسبة الدمج ما بين شركات الدول الصناعية حوالي (95%)، و (4%) للدول النامية، و (1%) للشركات متعددة الجنسية.
- (5) لم تقتصر عدم عدالة العولمة ما بين الدول الصناعية، والنامية، بل إلى ما بين الدول النامية نفسها. فلا يوجد إلا في حدود (12) بلد نامي يخضع بشكل كبير لجهود العولمة الاقتصادية: الأرجنتين، والبرازيل، والمكسيك، والصين، وهونج كونج، والهند، وإندونيسيا، وكوريا، وماليزيا، وسنغافورة، وتايوان، وتايلند. وقد شكلت صادرات هذه الدول في التسعينيات حوالي 70% من إجمالي الصادرات من العالم النامي، و (75%) من الصادرات المصنعة في العالم النامي. واستقبلت هذه الدول حوالي (72%) من إجمالي التدفقات الداخلية من الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية، و (90%) من الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- (6) ولم يقتصر هذا الاستبعاد للبلدان الفقيرة من العولمة الاقتصادية على التجارة، والاستثمار، والتحويل، بل تعداه إلى الاتصالات والتكنولوجيا. فعلى سبيل المثال تركّز النفاذ إلى الانترنت (عدد المستخدمين) في الدول الصناعية أساسا عام 2001، التي استحوذت على (75%)، و (18.4%) لآسيا، و (4.6%) لأمريكا اللاتينية، و (1.2%) لأفريقيا. ونفس الشيء بالنسبة للنفاذ لخدمة الاتصالات (خطوط التلفون وغيرها).
- (7) الخلاصة أن العولمة، سواء الأولى أو الثانية، خلقت فرصا ذهبية لبعض البلدان (الصناعية)، إلا أنها خلقت أيضا مخاطر لبلدان أخرى (الفقيرة) من خلال تعميق التفاوت في الدخل، وزيادة مستويات الفقر. وإذا ما جاز تحديد الفائزين



فهم: مالكي الأصول، ومكتسبي الأرباح، وأصحاب الريع، والمتعلمين، وذوي الخبرات الفنية والمهنية الماهرة القادرة على التنقل. أما الخاسرون فهم: فاقدى ملكية الأصول، ومكتسبي الأجور، والدائنون، وغير المعلمين وغير القادرين على التنقل من العمالة غير الماهرة. أما على مستوى المنشآت والشركات فيمكن تحديد الفائزين بالشركات الكبرى، والعالمية، وذات الريادة التكنولوجية، والمتقلبة للمخاطر. أما الشركات الخاسرة فهي الصغيرة، والمحلية، والمتردة في أخذ المخاطر، والتابعة تكنولوجياً. في حين يتحدد الفائزون على مستوى الاقتصادات فيتحدد الفائزون بالاقتصادات المصدرة لراس المال، والمصدرة للتكنولوجيا، والمقرضين الصافين، والاقتصادات ذات إمكانيات البنية الأساسية المادية والبشرية المتقدمة، والمتمتعين بالمرونة الهيكلية. أما الاقتصادات الخاسرة فهي المستوردة لراس المال، والمستوردة للتكنولوجيا، والمقرضين الصافين، وذوي البنية الأساسية المادية والبشرية الضعيفة، وذوي الجمود الهيكلية.

وللتعرف على أوضاع العولمة الاقتصادية في عدد من البلدان العربية قام (العباس، 2003) بتركيب مؤشر مركّب للعولمة يتضمن (11) متغير اقتصادي، و (6) مؤشرات تتعلق بالمعلومات والاتصالات التي أظهرت النتائج أن هناك ثلاث بلدان معولمة اقتصادياً، خلال الفترة 1980-1999، هي: مصر، والمغرب، وعمّان، ضمن البلدان العربية المشمولة بالدراسة (11 بلد).

2.3 هل ساهمت المساعدات الخارجية في النمو؟

تتفق أغلب الأدبيات المتاحة حول حقيقة تواضع التأثير الخارجي، المتمثل بالمساعدات المالية الرسمية، على النمو الاقتصادي طويل الأجل (أنظر على سبيل المثال: Easterly, 2003، و Easterly, Rajan and Subramanian, 2004 و Hanson and Tarp, 2001، و Levine and Roodman, 2004). ولا تقتصر هذه الظاهرة على الدول ذات الأداء السيئ في السياسات الاقتصادية، بل حتى ذات السجل الجيد في هذا النوع من السياسات. وقد حاول (Easterly, 1999) أن يختبر تأثير المساعدات المالية الخارجية على نمو (88) بلد مستلم لهذه المساعدات وللفترة 1965-1995. ويوضح الجدول (7) نتائج هذا الاختبار، وباستخدام البيانات المقطعية:

جدول (7): نتائج انحدار الاستثمار المحلي الإجمالي / GDP على مساعدات التنمية الدولية الرسمية 1965-1995

| معامل الاستثمار | عدد البلدان | النسبة المئوية من العينة (%) |
|-------------------------------------|-------------|------------------------------|
| إيجابي وذو معنوية إحصائية ($1 <$) | 6 | 7 |
| إيجابي وذو معنوية إحصائية | 17 | 19 |
| إيجابي | 35 | 40 |
| سلبي | 53 | 60 |
| سلبي وذو معنوية إحصائية | 36 | 41 |
| المجموع | 88 | 100 |

المصدر: Easterly, 1999

وكما يلاحظ فإن (6) دول فقط أوضحت نتائجها بوجود علاقة موجبة ومعنوية ما بين النمو والمساعدات الخارجية، من مجموع (88) بلد. وعند التحقق من هذه البلدان يلاحظ أن بلدين يتمتعان بمستويات منخفضة جداً من المساعدات هما: هونج كونج (الحاصلة على ما يقرب من 0.7% من المساعدات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التحليل)، والصين (0.2% من الناتج المحلي الإجمالي). أما بقية البلدان الأربعة: تونس، والمغرب، ومالطا، وسريلانكا، فقد تمتعت بمستويات مقبولة من المساعدات المالية. في حين فشلت بقية البلدان 82 بلد في الاختبار.

وتؤكد نتائج (Easterly, 1999) النتائج التي توصل إليها (Boone, 1994) حول العلاقة ما بين المساعدات الخارجية والادخار والنمو، حيث وجد معاملاً صفرياً للعلاقة ما بين الاستثمار والعون الخارجي وذلك بالاعتماد على بيانات (97) بلد مستلم للمساعدات ولفترة (20) سنة. ولم يجد أي علاقة ذات معنوية ما بين المساعدات وانخفاض الفقر، وتحسين معدلات الوفيات، والقيود المدرسي وتوقع الحياة. كما أشارت دراسة لاحقة (Rajan and Subramanian, 2005) إلى وجود علاقة عكسية ما بين تدفقات المساعدات المالية الأجنبية، وتنافسية البلد المتمثلة في الانخفاض في حصة الصناعات القابلة للتجارة كثيفة العمل في القطاع الصناعي التحويلي. وتعتقد هذه الدراسة بأن ذلك يعود إلى المغالاة بسعر الصرف الحقيقي بفعل تدفقات المساعدات المالية للداخل.

وتعتقد الدراسة بأن المساعدات الخارجية تضر بالنمو من خلال تأثيرها السلبي على خفض تنافسية قطاع السلع القابلة للتجارة، وما يترتب على ذلك من إعادة تخصيص الموارد بعيداً عن هذا القطاع ولصالح قطاع السلع غير القابلة للتجارة. وتوضح الدراسة بأن هناك قناتين ممكنتين تعمل



من خلالها هذه الآلية السلبية والتي تعتمد بدورها، وبشكل كبير، على نظام سعر الصرف. تتمثل الآلية الأولى في إمكانية أن تساهم تدفقات المساعدات الخارجية للداخل في رفع أسعار بعض الموارد الأساسية والشائعة الاستخدام في قطاعي السلع القابلة وغير القابلة للتجارة على حد سواء. فعلى سبيل المثال يمكن أن تستخدم المساعدات لرواتب المهندسين والأطباء والمدرسين والموظفين المدنيين وغيرهم. وطالما أن هذه الأنشطة غير القابلة للتجارة لا تتمتع بمنافسة خارجية في إمكانهم أن يزيدوا من أسعار المنتجات لتعويض الزيادة في أجورهم. أما إذا كانت هذه الأنشطة محل تنافس (قابلة للتجارة) فإن أسعار منتجات هذا القطاع القابل للتجارة الثابتة بسبب المنافسة تفقد التنافسية والربحية. أما الآلية الثانية فتشير إلى أنه في ظل نظام سعر صرف مرن فإن تدفقات المساعدات الأجنبية للداخل تدفع بسعر الصرف الاسمي للأعلى (في الحالة، مثلاً، التي يبيع البنك المركزي المساعدات الأجنبية في أسواق العملات الأجنبية المحلية)، الأمر الذي يجعل من قطاع السلع القابلة للتجارة غير تنافسي في حالة عدم تمكن الأجور في هذا القطاع من التكيف من خلال خفض الأجور. علماً بأن هاتين الآليتين هما آليتان متعايشتان مع بعضهما البعض وتقودان إلى نفس النتيجة النهائية: الخفض الحقيقي في سعر الصرف. ويمكن القول، بعبارة أخرى، بأن القطاع غير القابل للتجارة يصبح غير تنافسي ومقلص. أما فيما يتعلق بالسؤال الخاص حول إذا ما كانت هذه النتيجة (عدم التنافسية) تعمل في بيئة تضخمية ملحوظة أو متواضعة (ارتفاع الأسعار والأجور) فذلك يعتمد على نظام سعر الصرف.

وتستطرد الدراسة القول بأن المساعدات الخارجية لا تجعل من هذه الآثار أمراً محتوماً. فكلما زاد إنفاق المساعدات على السلع القابلة للتجارة (سلع رأسمالية مستوردة، واستشاريين أجانب، ..)، أو على سلع لا تعاني من عرض محدود (مثل العمل غير الماهر)، وكلما اقترن ذلك بتكيف مالي محلي، كلما قل احتمال ارتفاع الأجور، وكلما قل احتمال انخفاض سعر الصرف الحقيقي.

وضمن سياق ملاحظات أخرى حول التأثير الخارجي على النمو، من خلال مساعدات التنمية الرسمية، يشير (Erixon, 2005) أن القارة الأفريقية استلمت حوالي (400) بليون دولار من المساعدات خلال الفترة (1970-2000)، وبالشكل الذي ساهم في رفع حصة المساعدات في الدخل القومي الإجمالي من (5%) عام 1970 إلى (18%) عام 1995. رغم ذلك فقد أظهرت نتائج تقييم المساعدات الخارجية علاقة عكسية ما بين النمو والمساعدات.

وفي دراسة أخرى يعتقد (Sachs, 2004) بأهمية مساعدات التنمية الخارجية كحل ضد فخ الفقر في القارة الإفريقية، من خلال ما يسمى بـ "الدفعة القوية Big Bush" اللازمة للاستثمار، وذلك في إطار مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، والرامي إلى خفض الفقر عام 2015 بمقدار 50%.



حيث يشير :

"نعتقد بأن ما نحتاجه هو "الدفعة القوية" في الاستثمار العام بهدف خلق "خطوة لتسريع إنتاجية القارة الأفريقية في الحصر والريف... ونعتقد بشكل خاص بأن البلدان الأفريقية ذات الإدارة الحكومية الجيدة يجب أن تحصل على زيادة ملحوظة في المساعدات التنموية لدعم قدرتها اللازمة لتحقيق أهداف الألفية التنموية بحلول عام 2015" (Sachs, 2004).

إلا أنه لا بد من الإشارة هنا بأن إرث الأربع أو خمس عقود السابقة للعلاقة ما بين المساعدات التنموية الرسمية الخارجية والنمو لا يشجع ما ذهب إليه (Sachs, 2004)، وذلك بالاعتماد على نتائج دراسات (Easterly, 1999) و (Boone, 1994) و (Rajan and Subramanina, 2005) و (Erixon, 2005)، وآخرون، والتي تؤكد العلاقة السالبة ما بين هذين المتغيرين.

ويبدو أن مصدر الإشكالية في أطروحة (Sachs, 2004) المتفائلة هي اعتمادها، أيضاً، على نظرية الفجوة التمويلية (انظر Easterly, 1999)، مع تعديل بسيط قائم على نظرية "فخ المدخرات Savings Trap" المطورة من قبله. وتعتمد هذه النظرية على مقولة "السياسة الجيدة Good Policy". وتقول هذه النظرية بأن البلدان الأفريقية محصورة بقيد فخ المدخرات (رغم وجود حكم صالح وبعض السياسات التي تقود إلى النمو. ويشير (Sachs, 2004) على هذه الصناعة بالقول:

"إن التشخيص التقليدي هو أن أفريقيا تعاني من أزمة الحكم الصالح. ورغم فهم الانطباع السائد حول هذه الأزمة مثل الأوضاع السائدة في زيمبابوي، وانتشار العنف والحرب مثل حالة أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وليبريا، وسيراليون، والسودان. إلا أن هذا الانطباع خاطئ، فهناك أجزاء كثيرة من أفريقيا ذات حكم صالح جيد رغم أنها لا زالت عالقة في الفقر".

3.3 الصدمات الخارجية

عادة ما تتم الإشارة إلى العديد من معالم الصدمات الخارجية كسبب رئيسي لضعف الأداء التنموي للبلدان النامية. وتقع تحت مظلة هذه الصدمات العديد من المتغيرات مثل انهيار أسعار السلع أو تقلباتها، أو الكوارث الطبيعية، أو تطورات الاقتصاد الدولي (أسعار الصرف والفائدة مثلاً)، وغيرها. ويرى العاملون في المؤسسات الدولية، البنك الدولي على سبيل المثال، أن دور الصدمات



الخارجية محدود جداً في تفسير التقلبات في الأداء الاقتصادي معبراً عنه بمعدل النمو، وأن مصدر التقلبات يعزى أساساً إلى مشاكل داخلية تتمثل بالسياسات بشكل خاص. حيث يشير (Raddatz, 2005) إلى أن الاهتمام بالصدمات الخارجية في حالة البلدان المنخفضة الدخل أمراً مفهوماً في ظل الخصائص الهيكلية السائدة في هذه البلدان (خاصة الاعتماد المفرط على صادرات سلع أولية، واعتمادهم على تدفقات المساعدات)، إلا أن قائمة الخصائص الهيكلية هذه لا تبرهن أن الصدمات الخارجية تعد مصدراً مهماً لتفسير التقلبات الاقتصادية. ويعتقد الكاتب بأن الصدمات الداخلية ممثلة بسوء إدارة السياسات، وعدم الاستقرار السياسي، والصراعات، هي المسؤولة أساساً عن هذه التقلبات. ويشاطره في هذا الرأي دراسات سابقة مثل (Acemoglu, Johnson, Robinson and Thaicharoen, 2003).

وبناء على ما ذلك قام (Raddatz, 2005) بتقييم تأثير الصدمات الخارجية معبراً عنها بصدمات معدل التبادل الدولي، والكوارث الطبيعية، والتغير في شروط الاقتصاد الدولي وأسعار الفائدة الدولية، والتقلبات في تدفقات المساعدات، على الأداء الاقتصادي معبراً عنه بالنتائج المحلي الإجمالي، والدخل القومي الإجمالي. وذلك بافتراض أن تأثير الصدمات الخارجية هو تأثير واحد على جميع البلدان المنخفضة الدخل (السيناريو الأول)، ثم الافتراض بأن هذا التأثير مختلف باختلاف ظروف هذه البلدان حسب درجة انفتاحها، ومدى مديونيتها، ومؤسستها (السيناريو الثاني).

ومن خلال استخدام تحليل متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto - regression (VAR) على بلد منخفض الدخل (تتضمن بلد عربي واحد: موريتانيا)، وللفترة 1965-1997، أوضحت النتائج ما يلي (نتائج السيناريو الأول): (أ) أن للصدمات الخارجية تأثير اقتصادي على متوسط دخل الفرد في البلدان ذات الدخل المنخفض. ويترتب على انحراف معياري بدرجة واحدة في الصدمة (الموجبة) على شكل ارتفاع في متوسط دخل الفرد في دول الدخل المرتفع، أو أسعار السلع (كمؤشر لمعدل التبادل الدولي)، أو حصة الفرد من تدفقات المساعدات، يترتب على هذا الانحراف (1%) تقريباً زيادة في متوسط دخل الفرد في الدول منخفضة الدخل. أما في حالة الكوارث الطبيعية (على شكل الكوارث الغذائية، والجفاف، ودرجات الحرارة المتطرفة، والعواصف)، والكوارث الإنسانية (على شكل مجاعة، وأمراض) فينتج عنها انخفاضاً في متوسط دخل الفرد الحقيقي يعادل (2%) و (4%)، تبعاً. أما تأثير صدمات سعر الفائدة لحقيقي، والكوارث الجيولوجية فليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي. ويتمثل تأثير هذه الصدمات على الدخل القومي الإجمالي (GNI) مع تأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، ما عدا في حالة صدمات أسعار السلع حيث يبلغ التأثير على الدخل القومي الإجمالي ضعف التأثير على متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.



أوضحت النتائج، من ناحية أخرى، أن تأثير الصدمات الخارجية يمكن أن يفسر جزءاً بسيطاً من تفاوتات الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المنخفضة الدخل. ويسري هذا الاستنتاج في الأجل الطويل أيضاً حيث لا تتعدى مساهمة هذه الصدمات في تفسير التفاوت الـ (11%). أما النسبة المتبقية (89%) فلا ترتبط بأي مكون من مكونات الصدمات الخارجية المشار إليها أعلاه. وتتوزع مسئولية مكونات الصدمات الخارجية في تفسير تفاوت الناتج المحلي الإجمالي كالتالي (من مجموع 11%):

| | |
|--|-----|
| التغير في أسعار السلع | 37% |
| تدفقات المساعدات | 25% |
| الكوارث المناخية | 14% |
| الكوارث الإنسانية | 12% |
| التقلبات في النواتج المحلي الإجمالية في البلدان المرتفعة الدخل | 10% |
| التقلبات في أسعار الفائدة في البلدان المرتفعة الدخل | 3% |

وقام (Raddatz, 2005) بالإضافة إلى ذلك باختبار تأثير الصدمات الخارجية على الإنفاق الحكومي، والحساب الجاري. حيث تبين أن الإنفاق الحكومي يتغير بالترادف مع تغير الناتج المحلي الإجمالي. أي أن الصدمة الخارجية السالبة تخفض من النشاط الحقيقي المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والإنفاق الحكومي. مع انخفاض في الإنفاق الحكومي أقل تناسبياً من الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي في حالة الصدمات الخارجية على شكل كوارث طبيعية. ويفسر ذلك برغبة الحكومة في تعويض، ولو جزئي، الأثر السالب لهذا الفرع من الكوارث.

أما في حالة الحساب الجاري فتوضح النتائج أنه يتحرك باتجاه التقلبات الدورية Pocyically⁵ استجابةً للصدمات الخارجية. حيث تميل البلدان المنخفضة الدخل للإقراض في حالة سيادة شروط خارجية تفضيلية، مع زيادة قيم أصولهم الأجنبية في الأوقات السيئة.

(ج) أوضحت نتائج الدراسة أن تدفقات المساعدات تزيد مع زيادة النواتج المحلية الإجمالية في البلدان المرتفعة الدخل، إلا أنها تنخفض كنتيجة لزيادة أسعار السلع المستوردة من البلدان المنخفضة الدخل، وكنتيجة لزيادة النواتج المحلية الإجمالية في البلدان الأخيرة. ولم تظهر الدراسة أية علاقة ما بين الكوارث الطبيعية وتدفقات المساعدات.

أما نتائج السيناريو الثاني (إدخال التفاوتات ما بين البلدان المنخفضة الدخل من حيث المؤسسات، ودرجة الانفتاح، والمديونية) فتمثلت في التالي:



(1) هناك تأثير للصدمات الخارجية، على شكل صدمات أسعار الفائدة الدولية، وأسعار السلع، في حالة البلدان ذات درجة الانفتاح الأكبر. إلا أن هذا التأثير (في حالة أسعار السلع) ذو عمر قصير في حالة البلدان المنفتحة مقارنة بحالة البلدان المغلقة (وتستنتج الدراسة من هذه النتيجة أنه كلما زادت درجة التعرض للاقتصاد الدولي كلما تم تعويض الأثر السالب لهذه النوعية من الصدمات بشكل أسرع من خلال التكيف الأسرع).

(2) تتصف البلدان ذات المديونية الأكبر بأنها أكثر عرضة لخطر الصدمات الخارجية. كما أن استجابة هذه البلدان للدورة التجارية للاقتصاد العالمي، ولأسعار السلع، ولأسعار الفائدة الدولية أكثر متابرة وتواصل مقارنة بالبلدان المنخفضة الدخل الأخرى.

(3) تتمكن البلدان المنخفضة الدخل ذات المؤسسات الأفضل من إضعاف التأثير السلبي للصدمات الخارجية على شكل دورات تجارية، وأسعار السلع. إلا أن الدراسات تشير إلى أنها لم تصل إلى علاقة ما بين نوعية المؤسسات وتأثير الصدمات على شكل تدفقات المساعدات.

إلا أن نتائج دراسة (Raddatz, 2003) لا تجد تأييداً من دراسات عديدة أخرى حول تأثير الصدمات الخارجية على الأداء الاقتصادي المحلي. فقد أشار (Easterly, 1993) إلى أن ”الصدمات، خاصة تلك المرتبطة بمعدل التبادل الدولي تلعب دوراً كبيراً في تفسير التفاوت في النمو. وتوحي النتائج بأنه إما أن تكون الصدمات مهمة، مقارنة بالخصائص المحلية للبلد، في تحديد معدل النمو طويل الأجل، أو أن التغير التكنولوجي على المستوى الدولي هو الذي يحدد هذا النمو. في حين تحدد الخصائص المحلية المستويات الدخلية النسبية“. حيث أوضحت النتائج أن هناك ترابطاً ما بين (0.3-0.1) ما بين معدلات النمو والخصائص المحلية، ترتفع هذه الترابطات إلى (0.6-0.9) ما بين معدلات النمو والصدمات، للفترة (1969-1960) و (1970-1979) و (1980-1988)، و (80) بلد. وبعد احتساب هذه الترابطات ينتقل إلى تفسير تفاوت معدل النمو بتأثيرات الصدمات، وتأثيرات السياسات. ويوضح الجدول (8) أدناه الترابط ما بين أشكال ثلاث للصدمات: التغير في معدل التبادل الدولي، ونصيب الفرد من كوارث الحروب، ومتغير وهمي يقيس احتمال تعرض البلد لأزمة مديونية في عقد الثمانينيات من القرن الماضي.



جدول (8): الارتباطات البسيطة ما بين النمو والصدمات

| الثمانينيات | السبعينيات | ارتباط النمو: |
|-------------|------------|---------------------------------------|
| 0.45*** | 0.10 | تغير معدل التبادل الدولي(1) |
| -1.2* | -0.31*** | التغير في ضحايا الحروب |
| -0.19** | | تغير وهمي للمديونية الخارجية المرتفعة |

× معنوية عند مستوى 10%.

×× معنوية عند مستوى 5%.

××× معنوية عند مستوى 1%.

(1) تم قياس هذا التغير كالتالي: النمو في الصادرات بالدولار، الحصة الابتدائية للصادرات في الناتج المحلي الإجمالي) - (نمو أسعار الواردات X الحصة الابتدائية للواردات في الناتج المحلي الإجمالي).

المصدر: Easterly, 1993.

حيث يتضح الارتباط القوي للنمو مع التحسن في معدل التبادل الدولي، ومستوى المديونية المرتفع في الثمانينيات، ومع الحروب في السبعينيات (وارتباط ضعيف للنمو مع الحروب في الثمانينيات). وعند إضافة متغيرات أخرى مرتبطة بخصائص الاقتصادات المحلية إلى متغيرات الصدمات الخارجية، ترتفع القدرة التفسيرية للمتغيرات الأخيرة (الصدمات) قياساً بمتغيرات السياسة، وكما هو موضح بالجدول (9).

وفي الوقت الذي كان فيه معامل الارتباط الجزئي لمتغيرات السياسة (القيود في المدارس، وعلاوة السوق السوداء، ونسبة عرض النقود/ الناتج المحلي الإجمالي) في السبعينيات (0.26) مقابل معامل (0.14) لمتغيرات الصدمات، أصبحت المعاملات المناظرة في الثمانينيات (0.10) و (0.15)، تباعاً.

وتوضح النتائج، أيضاً، التأثير القوي لمعدل التبادل الدولي في كلا الفترتين. ففي فترة الثمانينيات، مثلاً، اتضح أن صدمة معدل التبادل الدولي الموجبة بمقدار نقطة واحدة من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً تساهم في زيادة معدل النمو ب (0.85%) بالسنة. وإذا ما علمنا بأن الناتج المحلي الإجمالي في دراسة (Easterly, 1993) هو بالأسعار الثابتة، فمعنى ذلك أنه لا يوجد تأثير مباشر لصدمة معدل التبادل الدولي على معدل النمو، أن الارتفاع في النمو هو أكبر بكثير مما لو اقتصر الأمر على تأثير الارتفاع في الدخل على المدخرات. وحتى في حالة انتقال تأثير كافة الصدمات إلى المدخرات (وفي ظل معدل عائد على رأس المال أمثل يبلغ 20%) فإن النمو سيزداد ب (0.2) نقطة مئوية فقط.

جدول (9): معادلة انحدار النمو مع متغيرات الصدمات لخارجية

| المتغير التابع : معدل النمو السنوي لخصلة العامل في الناتج المحلي الإجمالي | | | | |
|---|--------------------|--------------------|--------------------|---|
| الثمانيات | | السبعينات | | المتغيرات المفسرة |
| -0.61 (1.74) | -0.021 (2.06) | -0.0047 (0.74) | -0.0023 (0.349) | حصلة العامل الابتدائية من الناتج المحلي الإجمالي |
| 0.00002 (0.123) | 0.00003 (0.180) | 0.00033 (1.97) | 0.00019 (1.27) | التسجيل في المرحلة الابتدائية (الوضع الابتدائي) بفترة إبطاء عشر سنوات |
| 0.0003 (1.38) | 0.00053 (2.09) | -0.00033 (1.83) | -0.00039 (2.10) | التسجيل في المرحلة الثانوية (الوضع الابتدائي) بفترة إبطاء عشر سنوات |
| -0.09 (0.64) | -0.017 (1.51) | -0.32 (2.11) | -0.41 (2.51) | لوغاريتم علاوة السوق السوداء (متوسط) |
| 0.023 (2.03) | 0.030 (2.29) | 0.026 (1.92) | 0.016 (0.980) | نسبة عرض النقود إلى الناتج المحلي الإجمالي (M2/GDP) الابتدائية |
| متغيرات الصدمات | | | | |
| 0.0085 (2.24) | | 0.0042 (2.36) | | مكسب معدل التبادل الدولي السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| -0.014 (1.69) | | 0.015 (1.43) | | الزيادة في التحويلات السنوية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي |
| -0.78 (0.69) | | -1.40 (1.83) | | حصلة الفرد من كوارث الحروب (متوسط) |
| -0.007 (0.82) | | | | الديونية الثقيلة الابتدائية |
| 80 | 80 | 80 | 80 | عدد المشاهدات |
| 0.371 | 0.257 | 0.369 | 0.265 | معامل الارتباط R ² |

المصدر: Easterly, 1993

ويعتبر انتقال العوامل أحد التفسيرات المحتملة للتأثير الكبير للصدمات، على شكل معدل تبادل دولي، على النمو. فعلى سبيل المثال (أ) يمكن أن ينتقل رأس المال والعمل داخل البلد إلى القطاعات المتمتعة بتأثير إيجابي للصدمات، (ب) كما يمكن أن يتدفق رأس المال للداخل ومن الخارج نحو القطاعات التصديرية، أو (ج) ويمكن أيضاً أن تستجيب المدخرات المحلية للتحسن في الفرص التصديرية. إلا أنه لا بد من الملاحظة هنا بأنه لا بد أن تتصف العوامل، والطلب على الصادرات



بالمرونة، كما يجب أن تتصف صدمات معدل التبادل الدولي بالاستمرارية، حتى يمكن تلمس تأثير كبير على معدل النمو، من خلال انتقال العوامل.

4.3 تأثيرات مصادر الصدمات الخارجية الأخرى

أما عن طبيعة تأثير مصادر الصدمات الخارجية، ما عدا معدل التبادل الدولي، فقد اتسم تأثيرها بالتواضع حسب نتائج (Easterly, 1993). وقد عكست النتائج وجود ارتباط متعدد Multicollinearity ما بين متغيرات الصدمات مع بعضها البعض، وما بين متغيرات الصدمات ومتغيرات السياسة. وقد أوضح متغير الزيادة في ضحايا الحروب معنوية هامشية في السبعينيات، إلا أن هذه المعنوية اختفت في الثمانينيات. ولم تتجح الدراسة في تعقب تأثير معنوي لأزمات المديونية، والتحويلات.

وينعكس التأثير المتواضع لضحايا الحروب على النمو في التأثير الهامشي للانقلاب على حكم الليندي، شيلي، (في حدود 0.3 نقطة مئوية سنوياً في السبعينيات)، والحروب الإسرائيلية في السبعينيات (في حدود 0.2 نقطة مئوية سنوياً) أكبر تأثير في حالة الحرب الأهلية في أوغندا في السبعينيات (3 نقطة مئوية سنوياً).

ولا بد من الإشارة بأن تأثيرات هذه النوعية من الصدمات لا تعمل بشكل مباشر فقط، وإنما عن طريق غير مباشر من خلال متغيرات السياسة الاقتصادية، كما هو الحال في حالة معدل التبادل الدولي أعلاه. فعلى سبيل المثال ترتبط علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء بمتغيرات الصدمات الخارجية. وكما يوضح الجدول (10) ترتبط الحروب بالعلاوة لسعر الصرف بالسوق السوداء، وبالعلاوة المخفضة في ظل صدمة معدل التبادل الدولي الموجبة.

وتشير النتائج في الجدول أعلاه إلى الشك في التفسير الشائع باعتبار علاوة سعر الصرف في السوق كمؤشر للسياسات السيئة. ففي حالة استبعاد متغيرات الصدمات فإن تقديرات تأثير علاوة السوق السوداء على النمو، بشكل زائف، ستعزي المصاعب الناشئة خارجياً إلى متغيرات السياسة. حيث أوضح الجدول (9)، أعلاه، أن تضمين متغيرات الصدمات في تحليل الانحدار يخفض من قيم المعاملات، ومن مستويات المعنوية الخاصة بعلاوة سعر الصرف بالسوق، خاصة في فترة الثمانينيات، حيث تنخفض قيمة المعاملات إلى النصف تقريباً.

جدول (10) الصدمات وعلاوة سعر الصرف بالسوق السوداء

| (المتغير التابع : علاوة سعر الصرف بالسوق السوداء (متوسط اللوغاريتم | | |
|--|-----------------|-------------------------------|
| الثانويات | السبعينيات | المتغيرات المفسرة : |
| -0.122 (-2.67) | 0.021 (1.34) | التغير في معدل التبادل الدولي |
| -0.092 (-0.75) | 0.012 (0.21) | التغير في التحويلات الخارجية |
| 73.1 (2.07) | 36.4 (1.74) | التغير في ضحايا الحروب |
| 0.186 (1.29) | | الدين الخارجي (متغير وهمي) |
| 80 | 80 | المشاهدات |
| 0.360 | 0.158 | معامل الارتباط (R^2) |

المصدر: Easterly, 1993

5.2 التنمية وتأثيرات الهبات الطبيعية

هناك من يعتقد بأن الأداء الاقتصادي يتأثر، بالإضافة إلى السياسات والصدمات والشروط الأولية، بالهبات التي يتمتع بها البلد مثل الهبات الجغرافية، والجو، والموقع الاستوائي، وشروط النظام الحيوي. وقد حاول (Easterly, and Levine, 2002) اختبار مسئولية هذه العوامل في تحديد مستوى التنمية الاقتصادية. وقد اشتملت المتغيرات المفسرة على ثلاث فئات رئيسية هي:

(أ) الهبات

(i) معدل وفيات المستوطنين: لوغاريتم الوفيات السنوية لكل ألف من الجنود الأوروبيين أوائل القرن التاسع عشر، في (72) مستعمرة سابقة. ويستخدم هذا المؤشر لتقييم الفرضيات الجغرافية، والمؤسسية. حيث تؤكد فرضية الجغرافيا أن البيئة المريضة تؤثر على الإنتاجية. ويقاس معدل وفيات المستوطنين هذه البيئة المؤشر الخارجي للميكروبات (فرضية الهبات).
أما الفرضية المؤسسية فتشير إلى الهبات الأولية لمؤسسية الموروثة من المحتلين الأوروبيين،



واستمرارية هذه المؤسسات في التأثير على خصائص التنمية الاقتصادية حالياً. ويوضح الجدول (11) معامل الارتباط السالب ما بين معدل وفيات المستوطنين ولوغاريتهم متوسط دخل الفرد (كلما ارتفع معدل وفيات المستوطنين كلما انخفض مستوى التنمية الاقتصادية).

(ii) خطوط العرض: كمؤشر للموقع الاستوائي وفيما إذا كان البلد استوائياً أم لا. ويوضح الجدول (11) أنه كلما ارتفعت قيم خطوط العرض المطلقة كلما رافق ذلك مستوى أعلى للقيمة الاقتصادية معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد.

(iii) المحاصيل / المعادن: وتم استخدام المتغير الوهمي هنا للدلالة فيما إذا كان البلد منتجاً لسلع رئيسية (القمح، والقهوة، والنفط، والنحاس، والذرة، والدخن، والفضة، ولطاط، وقصب السكر). وذلك لاختيار فرضية أنه في حالة إنتاج بلد لسلع معينة كلما ساعد ذلك على استغلال العمالة. كما يساعد إنتاج هذه السلع في ترسيخ المؤسسات ذات الطبيعة الاستخراجية Extractive Institutions (التي تتصف بنهب الموارد) التي تحمي النخبة، وتعوق التنمية الاقتصادية. أما التخصص في إنتاج السلع الأخرى (ذات الطبيعة غير الاستخراجية) فمن شأنه أن يخلق طبقة وسطى تساعد في تأسيس مؤسسات تسرع من التنمية. علماً بأنه تم اختيار هذه السلع بالاعتماد على التاريخ الاقتصادي للبلدان المشمولة (72 بلد).

(iv) البلدان المفضلة (المحاطة ببلدان أخرى بالكامل): واستخدم هنا متغير وهمي لتحديد فيما إذا كانت البلدان المشمولة مفضلة أم لا. حيث أن هناك (10) بلدان تعتبر مفضلة من مجموع (72) بلد مشمول بالتحليل.

(v) الانفتاح الطبيعي وتم تحديد درجة هذا الانفتاح بالاعتماد على نتائج تقدير معادلة التجارة الثنائية المستخدمة لمتغيرات جغرافية بحتة (مساحة وسكان البلد، ومساحة وسكان بلد الشراكة التجارية، والمساحة ما بين البلدين، ووجود أو عدم وجود حدود مع بلد الشراكة التجارية، وفيما إذا كان البلد مفضلاً أم لا). وتبين أن أكثر البلدان "انفتاحاً طبيعياً" هي: بليز، ومالطة، ولوكسنبرغ، وأغلبها "انغلاقاً طبيعياً" هي: الصين، والولايات المتحدة، والبرازيل.



(ب) المؤسسات

انطلاقاً من الإسهامات السابقة القائلة بأن الهبات تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على صياغة المؤسسات، تم تحديد ستة مقاييس للمؤسسات لتركيبتها القياسية للمؤسسات. وهذه المقاييس هي: التعبير ودرجة المساءلة (إلى أي قدر يستطيع المواطن اختيار الحكومة، والحقوق السياسية، والحريات العامة، وحرية الصحافة)، وعدم الاستقرار السياسي والعنف (احتمال إسقاط الحكومة بطرق غير مؤسسية وبوسائل عنيفة)، وفعالية الحكومة (نوعية الخدمات الحكومية المقدمة، وكفاءة الموظفين المدنيين، ودرجة تسييس الخدمات المدنية)، والعبء التنظيمي (درجة سيطرة الحكومة على أسواق السلع، وتدخل الحكومة بالنظام المعرفي، ومدى الإجراءات البيروقراطية في التدخل بإنشاء نشاط جديد، والتجارة الدولية)، ودور القانون (حماية الأفراد والملكية ضد السرقة والعنف، واستقلالية القضاة، وفرض تنفيذ بنود العقود)، والابتزاز (استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو الفساد).

(ج) السياسات الاقتصادية

تم استخدام ثلاث مؤشرات لتعكس أداء السياسات الاقتصادية: درجة الانفتاح على التجارة؛ والمغالاة بسعر الصرف الحقيقي، ومعدل التضخم. وذلك لتقييم أثر السياسات الاقتصادية، مقارنة بأثر هبات الموارد الطبيعية، على التفاوت بالمستويات التنموية ما بين البلدان المشمولة.

وتم تعريف درجة انفتاح التجارة بالإشارة إلى: فيما إذا كانت القيود غير الجمركية تغطي أقل من (40%) من التجارة، وفيما إذا كان معدل التعريفات الجمركية أقل من (40%)، وفيما إذا كانت علاوة السوق السوداء أقل من (20%) خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وتصنيف الاقتصاد على أنه ليس اشتراكياً، وعدم سيطرة الحكومة على أهم الصادرات من خلال محابس التسويق.

أما مؤشر المغالاة بسعر الصرف الحقيقي فيعكس المتوسط للفترة (1960-1998)، حيث كلما زادت قيمة المؤشر كلما أشار ذلك إلى المزيد من المغالاة. وتعكس المغالاة المفصلة الوضع الذي تحافظ فيه الحكومة على ثبات سعر الصرف الرسمي لمواجهة التضخم المحلي المرتفع.

في حين احتسب معدل التضخم كمتوسط للوغاريتم معدل التضخم خلال أربعة عقود، وذلك بهدف الإحاطة بمدى اتساق السياسات المالية والنقدية. حيث تحرص المؤسسات الدولية على ضبط معدل التضخم كأساس لتعزيز النشاط الاقتصادي طويل الأجل.



(د) متغيرات تفسيرية أخرى

- التنوع العرقي Ethnolinguistic Diversity: ويقاس احتمال أن يشكل شخصين مختارين بشكل عشوائي، في بلد معين، مجموعات عرقية مختلفة. حيث تشير بعض نماذج الاقتصاد السياسي أنه مع تزايد التنوع العرقي تميل البلدان إلى إنشاء مؤسسات ضعيفة، وخدمات عامة ضعيفة، وسياسات تقود إلى غلق الاقتصاد أمام التفاعل الأجنبي. وتشير نتائج الدراسات ذات العلاقة بأنه في الاقتصادات ذات التنوع العرقي تميل المجموعة الحاكمة إلى تبني سياسات تؤدي إلى: تجريد أكبر قدر من الموارد من الفئات العرقية الضعيفة، وتقييد حقوق المجموعات الأخرى، وتحظر نمو الصناعات أو القطاعات التي تشكل خطراً على المجموعة العرقية الحاكمة. وبناءً على ذلك فهناك إمكانية أن يؤثر متغير التنوع العرقي (مباشرة) على التنمية الاقتصادية، والشكل (غير مباشر) من خلال تشكيل المؤسسات والسياسات المؤثرة على هذه التنمية.

- الدين Religion: يعتقد الكثيرون بأن للدين دوراً في تشكيل وجهة النظر الوطنية تجاه حقوق الملكية، والمنافسة، ودور الدولة. وتم اعتماد ثلاث ديانات في هذه الدراسة: المسلمون، والكاثوليك، وديانات أخرى.

- الارتباط بالنظام التشريعي الفرنسي: وهنا تم استخدام المتغير الوهمي لبيان إذا ما كان البلد ذو تقليد تشريعي مستمد من القانون المدني الفرنسي وذلك لأهمية هذا التراث في تشكيل حماية حقوق الملكية، ودرجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

وأخيراً أوضحت النتائج تقييم انحدار أربع تساؤلات (تحليل الانحدار البسيط، وتحليل الانحدار على مرحلتين):

- (1) هل تفسر الهبات التفاوتات ما بين الدول في مجال التنمية المؤسسية؟
- (2) في حالة عدم تفسير الهبات للتنمية الاقتصادية، فمعنى ذلك أنه لا يوجد ما يدعم فرضية أهمية البعد الجغرافي. إلا أن النتائج أوضحت أهمية الهبات في تفسير هذه التنمية الاقتصادية والمؤسسية. وعليه تم الانتقال إلى التساؤلين الآخرين.

جدول (11) معاملات الارتباط لمختلف المتغيرات

| المغالاة بسر الصر الحقيقي | الانفتاح | معدل التضخم | انغلاق الموقع الجغرافي | الموقع الاستوائي | معدل وفيات المستوطنين | الرقم القياسي للمؤسسات | لوغاريتم متوسط دخل الفرد | |
|------------------------------------|------------------|------------------|------------------------------|---------------------|--------------------------|------------------------------|--------------------------------|---------------------------------|
| | | | | | | | 1 | لوغاريتم متوسط دخل الفرد |
| | | | | | | 1 | 0.79 (0.00) | الرقم القياسي للمؤسسات |
| | | | | | 1 | -0.57 (0.00) | -0.68 (0.00) | معدل وفيات المستوطنين |
| | | | | 1 | -0.43 (0.00) | 0.48 (0.00) | 0.47 (0.00) | الموقع الاستوائي |
| | | | 1 | -0.15 (0.195) | 0.31 (0.007) | -0.35 (0.002) | -0.38 (0.001) | انغلاق الموقع الجغرافي |
| | | 1 | 0.06 (0.626) | -0.05 (0.682) | 0.07 (0.571) | -0.16 (0.196) | 0.05 (0.718) | معدل التضخم |
| | 1 | -0.07 (0.588) | -0.19 (0.103) | 0.19 (0.120) | -0.54 (0.00) | 0.65 (0.00) | 0.64 (0.00) | الانفتاح |
| 1 | -0.21 (0.082) | 0.28 (0.021) | 0.10 (0.429) | -0.17 (0.185) | 0.40 (0.001) | -0.33 (0.007) | -0.33 (0.007) | المغالاة بسر الصر الحقيقي |

المصدر: Easterly and Levine, 2002

(3) هل تفسر الهبات التفاوتات ما بين الدول بالتنمية الاقتصادية من دون تأثير هذه الهبات على المؤسسات؟ فإذا كانت الإجابة ب (لا) فمعنى ذلك تأييداً لفرضية دور المؤسسات، و ضد فرضية دور الجغرافية (الهبات). وعلى العكس، أما في حالة إمكانية تفسير الهبات للتفاوت في التنمية ما بين الدول من خلال تأثير المؤسسات فمعنى ذلك تأييداً لفرضية دور الجغرافية.

(4) وبعد تحديد تأثير الهبات على النمو، من خلال المؤسسات، تأتي مسألة تقييم دور السياسات الاقتصادية الكلية في تفسير التنمية الاقتصادية.



للتعامل مع المسألة الأولى، هل تفسر الهبات التفاوت ما بين الدول في مجال التنمية المؤسسية، أوضح تحليل الانحدار البسيط ما بين لوغاريتم دخل الفرد لعام 1995 ومتغيرات الهبات (انحدار المتغير التابع مع كل متغير مفسر على انفراد، ومع مجموع المتغيرات المضسرة)، ومن ثم إضافة المتغيرات الخاصة بالإرث التشريعي الفرنسي، والدين، والتنوع العرقي. حيث أوضحت النتائج القدرة التفسيرية لمؤشرات الهبات للتنمية الاقتصادية. ولم تختلف القدرة التفسيرية لكل مؤشر من مؤشرات الهبات (الفردية) بعد إدخال مؤشرات الإرث الفرنسي، والدين، والتنوع العرقي (انظر 2 table Ibid).

أما عند تقدير الانحدار لـ (كافة) مؤشرات الهبات وتأثيرها على التنمية الاقتصادية فقد ظهر ارتباط متعدد ما بين هذه المؤشرات. ورغم ذلك استمرت مؤشرات معدل وفيات المستوطنين، والسلع التعدينية/ المحاصيل بالارتباط المستقل مع التنمية الاقتصادية، حتى مع إدخال كافة مؤشرات الهبات والدين والإرث الفرنسي، والتنوع العرقي في تحليل الانحدار آنياً. ومن الجدير بالذكر أن مؤشر معدل وفيات المستوطنين يفسر حوالي نصف التفاوت في دخل الفرد، مع عدم معنوية الموقع الاستوائي، وانغلاق البلد جغرافياً. ورغم مشكلة الارتباط المتعدد، إلا أن هذه النتائج يمكن أن تشير إلى عدم أهمية الموقع الاستوائي، وندرة المنافذ للسواحل في تفسير مستوى التنمية الاقتصادية، ما عدا تأثيرهم على هذا المستوى من خلال تأثيرهم على الأمراض البشرية، وهبات الموارد الطبيعية.

أما فيما يخص المسألة الثانية، هل تفسر الهبات الطبيعية التنمية المؤسسية، فقد أوضحت نتائج الانحدار مؤشرات الهبات تساعد في تفسير التفاوتات في التنمية المؤسسية ما بين الدول (Ibid., table 3). حيث يتصف كل مؤشر (مفرد) من مؤشرات الهبات بمعنوية مع المتغير التابع (الرقم القياسي للمؤسسات). وكما هو الحال سابقاً فإن تجميع كل المتغيرات آنياً يحفز مشكلة الارتباط المتعدد. وأياً كان الأمر فقد أظهرت النتائج معنوية أكبر لمعدل وفيات المستوطنين، والموارد الطبيعية مقارنة بالموقع الاستوائي وانغلاق البلد جغرافياً. ومن الجدير بالملاحظة أنه عند أخذ تأثير مؤشري معدل وفيات المستوطنين، والموقع الاستوائي معاً فإنهما يفسران بشكل مشترك (45%) من تفاوت الرقم القياسي المؤسسي (عند عدم تثبيت تأثير كل من الإرث التشريعي، والدين، والتنوع العرقي).

وبقدر تعلق الأمر بالمسألة الثالثة، هل تفسر الهبات التفاوتات في مستويات التنمية ما بين الدول من تأثير هذه الهبات على المؤسسات؟ فتوضح النتائج (Ibid., table 4) تأثير مؤشرات الهبات على كل من التنمية الاقتصادية والمؤسسية. وتتسق هذه النتيجة مع الفرضية الجغرافية (التأثير المباشر للهبات على جهد العمل، والإنتاجية الزراعية، ومن ثم دخل الفرد. كما تتسق هذه النتائج مع الفرضية المؤسسية (تأثير الهبات تشكيل المؤسسات ذات العمر الطويل).



ولغرض التمييز ما بين هذين النوعين من الافتراضات (الفرضية الجغرافية، والفرضية المؤسسية) تم عمل انحدار خطي على مرحلتين⁶. وقد أوضحت النتائج أن المكونات الخارجية في الرقم القياسي المؤسسي تفسر التنمية الاقتصادية بمعنوية، وهو الأمر الذي يتسق مع الفرضية المؤسسية.

وعند معالجة نتائج المسألة الرابعة، تقييم دور السياسات الاقتصادية الكلية في تفسير التنمية الاقتصادية، أوضحت النتائج أن هذه السياسات لا تساعد في تفسير مستوى التنمية الاقتصادية بعد أخذ تأثير مؤشرات الهبات بنظر الاعتبار. وحتى بعد تثبيت متغيرات السياسات الاقتصادية تستمر مؤشرات الهبات في تفسير التفاوتات بمستويات التنمية الاقتصادية من خلال قدرة المؤشرات الأخيرة للأخذ بنظر الاعتبار الاختلافات المؤسسية ما بين البلدان. وحتى في حالة استخدام المتغيرات الأداة للتعبير عن مؤشرات السياسة فإن السياسات الاقتصادية الكلية لم تستطع تفسير التفاوت في مستويات التنمية.

6.3 العقوبات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية

يعود أهم معلّم في استخدام العقوبات الاقتصادية إلى بداية القرن التاسع عشر، عام 1807، عندما حظر الرئيس توماس جيفرسون T. Jefferson على جميع السفن الأمريكية الاتجار مع أوروبا احتجاجاً على الهجومات البريطانية على السفن التجارية الأمريكية (Köchler, 1997). وحديثاً، وبعد انتهاء الحرب الباردة ما بين الشرق والغرب ازداد استخدام العقوبات الاقتصادية من قبل مجلس الأمن كوسيلة لفرض القرارات المتخذة وفقاً للمادة (41)، الباب السابع (VII) من ميثاق الأمم المتحدة. ويوضح الجدول (12) أمثلة مختارة.

علماً بأن ميثاق الأمم المتحدة يعرف العقوبة الاقتصادية على أنها إعاقة جزئية أو كاملة للعلاقات الاقتصادية، ووسائل الاتصالات الأخرى: سكك حديد، وبحر، وجو، وبريد، وبرق، وراديو ووسائل الاتصالات الأخرى، وقطع العلاقات الدبلوماسية (UN Charter). ويتخذ الحظر أشكالاً أخرى قد تمتد من الأفراد إلى الأقاليم، كما قد يختلف الحظر حسب المدى: من حظر على سلع وخدمات، إلى قيود على رحلات أو استيراد أسلحة، وإلى قيود على كافة أشكال الأنشطة الاقتصادية والتجارية. ولعل أهم أشكال العقوبات الاقتصادية الواسعة هي العقوبات الاقتصادية الشاملة التي تقيد نقل كافة السلع والخدمات إلى الدولة المستهدفة.

جدول (12): أمثلة مختارة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى على العقوبات الاقتصادية

| البلد المهاجم | البلد المستهدف | السنوات | الخلفية |
|--|-----------------------------|---------------|---|
| أثينا | ميغارا | حوالي 423 ق.م | إصدار بيريكليس مرسوماً يفيد الحصول على منتجات ميغارا مما أدى إلى نشوب الحرب البيلونيزية. |
| المستعمرات الأمريكية | بريطانيا | 1765 | قاطعت المستعمرات السلع الإنكليزية وألغت بريطانيا قانون الاختام عام 1766 |
| المستعمرات الأمريكية | بريطانيا | 1770-1767 | مقاطعة السلع الإنكليزية |
| الولايات المتحدة | بريطانيا | 1814-1812 | حظرت الولايات المتحدة السلع البريطانية رداً على الضغط الاقتصادي البريطاني، وأخفق إلغاء القوانين في منع نشوب الحرب |
| بريطانيا وفرنسا | روسيا | 1856-1853 | محاصرة النواب - دحرت روسيا وضع تقسيم تركيا |
| الولايات الأمريكية الشمالية | الولايات الكونفدرالية | 1865-1861 | الحرب الأهلية - تفوق الشمال الصناعي على الجنوبي ودحره |
| فرنسا | ألمانيا | 1871-1870 | الحرب الفرنسية - البروسية - محاصرة الساحل الألماني واحتلال الموانئ وكسب ألمانيا الحرب |
| فرنسا | الصين | 1883-1885 | حرب الهند - الصينية - إعلان فرنسا حظر الرز وتنازل الصين لفرنسا عن السيطرة على أراضي أنام |
| الولايات المتحدة | أسبانيا | 1898 | الحرب الأسبانية- الأمريكية - الحصار البحري لكوبا والفلبين - إرغام أسبانيا على التنازل عن أراضي مختلفة |
| بريطانيا | أفريقيا الجنوبية الهولندية | 1899-1902 | حرمان البوير من مواد محظورة - هزيمة البوير وإلحاق جنوب أفريقيا ببريطانيا |
| روسيا | اليابان | 1904-1905 | الحرب الروسية- اليابانية، حصار على الرز والوقود والقطن - اندحار روسيا |
| إيطاليا | تركيا | 1911-1912 | حصار محدود، حصلت إيطاليا على ليبيا في الإمبراطورية العثمانية |
| الولايات المتحدة وبريطانيا | المكسيك | 1938-1947 | الاستيلاء على الممتلكات |
| دول التحالف | ألمانيا واليابان | 1939-1945 | الحرب العالمية الثانية |
| الولايات المتحدة واللجنة التنسيقية لضوابط التصدير المتعددة الأطراف | الاتحاد السوفيتي والكوميكون | 1948-1991 | ضوابط التقنية |

تابع جدول (12): أمثلة مختارة قبل وبعد الحرب العالمية الأولى على العقوبات الاقتصادية

| | | | |
|-----------------------------|-----------|----------------------------------|---|
| الحرب الكورية | 1950- | كوريا الشمالية | الولايات المتحدة والأمم المتحدة |
| مصادرة الملكية | 1951-1952 | إيران | الولايات المتحدة وبريطانيا |
| الحرب الفيتنامية | 1954-1974 | فيتنام الشمالية | الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية |
| تأميم قناة السويس | 1956 | مصر | الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا |
| جدار برلين | 1961-1962 | ألمانيا الشرقية | الحلفاء الغربيون |
| الفصل العنصري | 1962-1992 | جنوب أفريقيا | الأمم المتحدة |
| المستعمرات | 1963-1974 | البرتغال | الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية |
| حكم الأغلبية السوداء | 1965-1979 | روديسيا | الأمم المتحدة وبريطانيا |
| عبيد أمين | 1972-1979 | أوغندا | الولايات المتحدة وبريطانيا |
| | 1974 | البلدان التي تتابع الخيار النووي | الولايات المتحدة وكندا |
| إعادة التصنيع النووي | 1975-1976 | كوريا الجنوبية | الولايات المتحدة وكندا |
| حقوق الإنسان | 1982- | سرينام | الولايات المتحدة وهولندا |
| الديموقراطية | 1983 | غرينادا | الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية |
| حقوق الإنسان والانتخابات | 1988- | بورما | الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية |
| حقوق الإنسان والحرب الأهلية | 1988- | الصومال | الولايات المتحدة وبريطانيا |
| غزو دولة الكويت | 1990-2003 | العراق | الولايات المتحدة والأمم المتحدة |
| تهمة الإرهاب | 1993-2004 | ليبيا | الولايات المتحدة والأمم المتحدة |
| الحرب الأهلية | 1992-1996 | يوغسلافيا السابقة | الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي |
| الديموقراطية وحقوق الإنسان | 1993-1994 | هايتي | الولايات المتحدة والأمم المتحدة |

المصدر: Simons, 1998



وإذا ما أخذنا حالة العراق كمثال (امتدت فترة العقوبات الاقتصادية خلال الفترة 1990-2003 وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 661 في 2 أغسطس 1990 بسبب غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت) يلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلثين في عام 1991 بفعل انخفاض الإنتاج النفطي بحوالي (85%). مع تدهور في متوسط دخل الفرد من (3416) دولار عام 1990 إلى (1500) دولار عام 1991 وإلى حوالي (450) دولار عام 1995، وارتفاع متوسط أسعار السلع الأساسية بمقدار (850) مرة عام 1991 مقارنة بالمستوى السائد في يوليو 1990.

أما في مجال المؤشرات الصحية فقد ارتفع معدل وفيات الأطفال دون الخامسة ومعدل وفيات الأمهات بأكثر من الضعف. حيث أشارت تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان (United Nations Population Fund (UNFPA) واللجنة الدولية للصليب الأحمر International Committee of the Red Cross (ICRC) أن حوالي (70%) من النساء يعانين من فقر الدم. أما السعرات الحرارية اللازمة فقد انخفضت من (3120) سُعة إلى (1093) سُعة بحلول عام (1995/1994). كما ازداد عدد المواليد ذات الأوزان المنخفضة من (4%) عام 1990 إلى حوالي ربع المواليد المسجلين عام 1997 (بسبب سوء التغذية). مع انخفاض المياه الصالحة للشرب بنسبة (50%) بعد العقوبات مقارنة مع عام 1990، وإلى (33%) في المناطق الريفية. أما فيما يخص التعليم فقد انخفضت معدلات القيد بالمدارس لكافة الأعمار إلى (53%) وفقاً لتقديرات صندوق الطفولة للأمم المتحدة. وانخفاض توليد الكهرباء إلى (3500) ميغاواط، مع انخفاض عدد ساعات وصول الطاقة الكهربائية إلى (6) ساعات يومياً منذ عام 1998 (The United Kingdom Parliament, 2000، وفون سيونك، 2005).

وتتجسد بعض الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية، في حالة العراق، كما أوردها تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية (FAO) Food Agriculture Organization عام 1995 في (Alnasrawi, 2002):

- (1) ارتفاع متوسط الوفيات الشهرية للأطفال دون سن الخامسة من (593) عام 1989 إلى (4495) خلال يناير- يوليو 1995.
- (2) انتشار نسبة الأطفال قليلي الوزن (29%) مقارنة بالنسب السائدة في غانا (27%)، ومالي (31%)، وسيريلانكا (28%).
- (3) انخفاض عدد العمليات الجراحية الأساسية بمعدل (30%) مقارنة بما قبل العقوبات، وزيادة النقص في الأدوية والمعدات في المستشفيات والمراكز الصحية.



(4) النقص في المدخلات الوسيطة في محطات معالجة مياه المجاري، الأمر الذي فاقم من سوء الشروط الصحية، ونفس الشيء في القطاع الزراعي بحيث أثر ذلك سلباً على إنتاجية العامل الزراعي.

(5) ساهم انهيار العملة العراقية، واستمرار العقوبات في تفاقم ظاهرة التضخم. فقد ارتفع سعر طحين القمح في أغسطس 1995 (11667) مرة عن السعر السائد في يوليو 1990، و (33) مرة أعلى من السعر السائد في يونيو 1993. أما بقية أسعار السلع فقد ارتفعت أسعارها ما بين (4000-5000) مرة خلال الفترة يوليو 1990 - يونيو 1993.

(6) في مقابل هذا التضخم الجامح انهارت دخول القطاع العائلي لشريحة كبيرة من الأفراد تقدر بحوالي (70%). فعلى سبيل المثال تدهورت أوضاع العمالة غير الماهرة من حيث صعوبة الحصول على عمل، بالإضافة إلى تدهور راتب الموظف الحكومي إلى مستوى يعادل (5000) دينار عراقي شهرياً آنذاك (وصل سعر صرف الدينار العراقي إلى دولار واحد = ثلاثة آلاف دينار عراقي). علماً بأن هذا المبلغ يكفي بالكاد لشراء (3) كيلو من الطحين، (2) باوند من الدجاج.

(7) انهيار عوائد الصادرات النفطية من (11.9) بليون دولار عام 1989 إلى (0.4) بليون دولار عام 1991، ولتتراوح ما بين (0.5-0.7) بليون للفترة (1992-1996). ثم بدأ التحسن بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء لتصل (19.3) بليون دولار عام 2000.

(8) انهيار الواردات المدنية من (3.6) بليون دولار عام 1988 إلى (0.6) بليون عام 1992 ولتصل إلى (1.2) بليون عام 2000.

يمكن الإشارة إلى ما قد تمثله العقوبات من إعاقة لجهود التنمية الاقتصادية من خلال الإشارة إلى البيان المشترك لكل من: صندوق الطفولة للأمم المتحدة (UNICEF) UN Children's Fund، وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) World Food Programme، وقسم الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة UN Department of Human Affairs في 28 أكتوبر 1996. حيث أشار هذا البيان إلى (cited by Köchler, 1997):

” من النادر أن تم توثيق آثار العقوبات الاقتصادية على ملايين البشر. فقد أدت المعاناة الاقتصادية القاسية، ونظام التغذية القائم على شبه المجاعة، وارتفاع مستويات الأمراض، وندرة الأدوية الأساسية، والأهم من ذلك الجرح والأذى النفسي - الاجتماعي، والمعاناة بسبب المستقبل الكئيب، أدت إلى تحطيم أعداد كبيرة من العوائل“.



معنى ذلك أنه في الوقت الذي يصار فيه إلى إعادة تعريف التنمية لتشمل الاعتبارات الثقافية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية، وغيرها، بالإضافة إلى الاعتبارات الكمية المتمثلة بمتوسط دخل الفرد، وذلك بهدف (توسيع خيارات البشر) في ظل جو من الحريات، في ظل هذا الوقت تساهم العقوبات الاقتصادية في (كبح) التطبيق العملي لهذه الجهود. وذلك من خلال دفع بلدان معينة بمؤسساتها ومواطنيها في الاتجاه المعاكس من حيث (تقليص خيارات البشر) ومن ثم، كنتيجة منطقية، الحد من تحقيق هدف التنمية بهذا المعنى المعاصر (انظر في المفهوم المعاصر للتنمية القائم على توسيع خيارات البشر: سن، 2004).

4. ملاحظات ختامية

انتهجت أغلب البلدان النامية ومنذ نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية تبني سياسات اقتصادية إما قائمة على القرارات الاقتصادية الحكومية (التخطيط المركزي)، أو على حرية السوق، أو الخليط ما بين هذين الاتجاهين. إلا أن نتائج هذه السياسات لم تكن مشجعة سواء على مستوى تضيق الفجوة ما بين مستويات التنمية (معبراً عنها بمتوسط دخل الفرد أو مؤشرات أخرى) في البلدان المتقدمة، والنامية، أو على مستوى تحقيق معدلات نمو وتنمية مستدامة ضمن البلدان النامية.

لذا فقد بدأ الاهتمام يتزايد في البحث بمصادر النمو والتنمية بعيداً عن السياسات الاقتصادية. وقد تركزت هذه المصادر بالعوامل الخارجية أساساً. وتتخذ هذه العوامل العديد من الأشكال منها ما هو مرتبط بالصدمات الخارجية، والإرث الاستعماري، والاتفاقيات متعددة الأطراف، والعقوبات الاقتصادية، ومنها ما هو مرتبط بالمؤسسات التي تحكم الأداء الاقتصادي (والسياسي والاجتماعي)، ومنها أيضاً ما يرتبط بخارطة الهبات والموارد الطبيعية ومدى تأثيرها على النمو والتنمية.

وبطبيعة الحال فإن هذه العوامل، سواء على شكل صدمات داخلية (سياسات)، أو صدمات خارجية لا تعمل بمنعزل عن بعضها البعض بل هي نتاج تشابك وتأثير متبادل. فقد تكون السياسات مصممة بشكل جيد إلا أن سوء المؤسسات التي تعمل في ظلها يلغي كل تأثير إيجابي لهذه السياسات. وقد تكون المؤسسات جيدة إلا أن شدة الصدمات الخارجية قد تعمل على تحييد عمل المؤسسات. كما قد



تؤثر ارتباطات البلد في الاتفاقيات متعددة الأطراف، وما يتبع هذه الارتباطات من سياسات مستمرة من العولمة الاقتصادية تؤثر سلباً على السياسات الاقتصادية المحلية، أو تحدّ من مساحة تأثيرها.

وقد حاولت هذه المحاضرة أن تتطرق إلى أهمية أغلب هذه الاعتبارات (المرتبطة بالسياسات الاقتصادية، وبالعوامل الخارجية) من خلال الاعتماد على العديد من الدراسات ذات العلاقة. وإذا ما كان هناك عدد من الملاحظات الختامية والاستنتاجات، فيمكن أن تعرض كالتالي:

(1) أن هناك تطوراً ملموساً في النظرة كمحددات النمو والتنمية. فبعد أن كان الاهتمام مقتصرًا على العوامل الداخلية، وعلى السياسات الاقتصادية، وعلى الاقتناع بإمكانية التقاء معدلات النمو ما بين البلدان مع مرور الزمن *Convergence*، انتقل الاهتمام بالقناعة بصعوبة إن لم يكن استحالة تحقيق هذا الهدف (الالتقاء) في ظل الأطروحات القائمة على النظرية النيوكلاسيكية، وأن هناك وضعاً قائماً على التباين *Divergence*. وهو الأمر الذي ترتب عليه إدخال متغيرات تفسيرية أخرى، بعيداً عن المحددات التقليدية للنمو. لعل من أهمها المؤسسات، والصدمات الخارجية، وعوامل كثيرة أخرى. وهو الأمر الذي يعتبر تطوراً لصالح البلدان النامية خدمة لأهدافها في تحقيق تنمية بمعناها الواسع القائم على ضمان الحريات السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى الاقتصادية، وفي بيئة تتسم بتوسيع دائرة الخيارات أمام البشر.

(2) هناك قناعة متزايدة بأن التمويل، وفجوة التمويل، ليست هي المحدد الرئيسي للتنمية. ولعل مردّ ذلك يعود إلى ما أسماه أحد الاقتصاديين بالقناعة المترسخة بـ (شبح التمويل). والذي تعود جذوره إلى الآلية النظرية الاقتصادية التي تحكم عمل أغلب مؤسسات التمويل الدولية (وبشكل محدد صندوق النقد الدولي)، رغم بروز توجهات لإعادة النظر حديثاً بمثل هذا التوجه لمحدودية نتائجها في معالجة الفقر. حيث أثبتت العديد من الدراسات أن الأمر أعقد من مشكلة فجوة التمويل. وأن المساعدات التنموية الأجنبية لا تلعب دوراً في معالجة مشاكل التنمية في البلدان النامية. وأن القنوات التي تذهب إليها هذه المساعدات لا تصب في تعظيم دخل الفرد. وهنا تأتي أهمية أن يعاد النظر بضرورة الفصل ما بين جهات اتخاذ القرارات التمويلية (مؤسسات التمويل الدولية أساساً)، وجهات اتخاذ القرارات الخاصة بالسياسات الاقتصادية. وهذا ما دعت إليه المملكة المتحدة أخيراً كأحد مطالبها من البنك الدولي، إلا أنه جاء متأخراً جداً، ولا يبدو أن له تأثيراً فعالاً في تغيير توجهات البنك في التمويل.



(3) لم يثبت أن اتباع سياسات اقتصادية سليمة يترتب عليه تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتتصف بالاستدامة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي القائمة على تحرير الأسواق، خاصة عن طريق الصدمة (وليس التدرج). وأن نتائج الدراسات التي أوردت عكس ذلك كانت تعاني من مشاكل ترجيح لتأثيرات القيم المتطرفة (ارتفاعاً أو انخفاضاً) للعديد من المتغيرات الاقتصادية المفسرة. وحتى عند استخدام الرقم القياسي المتراكم لتحرير الاقتصادي والقول بأن هناك علاقات موجبة ما بين النمو والسياسات الاقتصادية القائمة على التحرر، فقد تم إعادة النظر بهذا الاستنتاج في دراسات لاحقة.

(4) تلعب الشروط الابتدائية أو الأولية السائدة في البلدان النامية، والتي تختلف بفعل التطور التاريخي الاقتصادي والسياسي عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة، دوراً مهماً في تحديد أثر السياسات الاقتصادية على النمو. حيث أظهرت بعض الدراسات معنوية الشروط الأولية، وتواضع أو عدم معنوية (سرعة) و (مستوى) السياسات الاقتصادية في التأثير على الأداء الاقتصادي.

ولعل واحداً من أهم الشروط الأولية هو وضع المؤسسات والمعبر عنها، ضمن مؤشرات أخرى، بمدى احترام القانون وتطبيقه، وحقوق الملكية، وفرض بنود العقود قانوناً. وتبرز أهمية هذه المؤسسات بشكل خاص في مراحل التحول الاقتصادي (من إدارة مركزية إلى دور أكبر للسوق، ومن توجه شمولي إلى متعدد). وهنا لا بد من الإشارة بأنه في ظل صعوبة، إن لم يكن استحالة، إعادة تأهيل المؤسسات في الأجل القصير (لارتباطها الارتباط الوثيق بنظام القسم السائد والذي يحتاج بدوره زمناً طويلاً للتغيير) فإن المطلوب ليس هو "الوضع الأمثل للمؤسسات Best Practice Institutions"، بل ما يسمى، وفقاً للتجربة الصينية "المؤسسات الانتقالية Transitional Institutions". فوفقاً لتجارب الدول التي مرت، وتمر، بفترات التحول، لم يحصل أن تم تشكيل المؤسسات الملائمة بفترة قصيرة ما عدا في حالة ألمانيا الشرقية، والتي تم استيعابها ضمن مؤسسات ألمانيا الغربية بفترة وجيزة. وقد أوضحت بعض الدراسات أن "فرضية المؤسسات" فرضية مهمة وذات معنوية وتعتمد على الإرث السياسي للبلد وهيكل الهبات، والإرث التشريعي، والاستعماري.

(5) أظهرت التجارب التاريخية أنه من الخطأ، بل من المضحك، أن نتوقع نمواً، والأصعب تسمية بالمعنى الواسع، من دون تدخل للدولة. وهذا ما تؤكد تجارب أول بلد صناعي متطور حالياً ونامي سابقاً (بريطانيا)، وكذلك تجارب الولايات المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وغيرها من



الدول المتقدمة حديثاً. أن الاختلاف ليس فيما إذا كان من الضروري حماية الصناعات الناشئة، أو حماية التجارة الخارجية، وغيرها من أشكال التدخل، إنما الاختلاف في نوعية التدخل ورشادة التدخل. فالمطلوب هو التدخل الرشيد بهدف خلق قدرة تنافسية، وليس التدخل بهدف التدخل ولأغراض إدارية أو سياسية قائمة على تعزيز ظاهرة البحث عن الربح .Rent Seeking

(6) من المهم الاستفادة من تجارب الدول التي سعت، وتسعى، إلى آليات تخفض وفقها عدد الخاسرين بسبب انتهاج آليات السوق. ولعل من أهم هذه التجارب والتي بدأت منذ عام 1979 هي تجربة الصين القائمة على مبدأ ”الطريق المزدوج Dual-Track“، أي طريق الخطة الاقتصادية، وطريق آلية السوق. والتي بدأت من القطاع الزراعي حيث تلتزم القطاعات العائلية ببيع كمية ثابتة من ناتجها لوكالة المشتريات الحكومية (في ظل أسعار محددة مسبقاً في الخطة)، وأن تدفع ضريبة ثابتة (قد تكون عينية) للحكومة. ومقابل ذلك للقطاعات العائلية الحق في استلام كميات ثابتة من المدخلات (أسمدة كيماوية أساساً) من الحكومة بأسعار محددة مسبقاً بالخطة. وفي ظل تنفيذ هذه الالتزامات يحق للقطاع العائلي اتباع الطريق الثاني (آلية السوق) من حيث البيع بأسعار السوق وجني الأرباح (انظر في تطبيقات هذه الآلية وفقاً للتجربة الصينية: Lau, 2001).

(7) تساهم العوامل الخارجية، على شكل عقوبات اقتصادية، في كبح جهود التنمية وإعاقة التطور نحو تحقيق التنمية بمعناها الواسع، ولم يحدث أن حافظت العقوبات الاقتصادية على الأداء الاقتصادي التنموي السابق لفترة العقوبات. بل العكس فإن كل المؤشرات الاقتصادية الكلية تتجه نحو التدهور رغم وجود آليات للمحافظة على الحد الأدنى لمستويات المعيشة. ولا يبدو أن العقوبات تخدم أهدافاً اقتصادية بل أهدافاً في مجال السياسة الدولية (كإشارة سياسية لهيبة بعض القوى العظمى)، ولكسب أصوات انتخابية محلية (انظر في أهداف استخدام العقوبات الاقتصادية لخدمة أغراض السياسة الدولية والمكاسب المحلية: Whang, 2006).

(8) من الصعوبة فصل أهمية السياسات الاقتصادية، والعوامل الخارجية في التأثير على الأداء الاقتصادي، إلا أن هناك اتجاهًا واضحاً يشير إلى الأهمية الخاصة للعوامل الخارجية في تحييد أثر السياسات كلما كان دور المؤسسات المحلية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) ضعيفاً، وأن تأثير العوامل الخارجية يقل (نسبياً) كلما كان تأثير وفعالية هذه المؤسسات قوياً. مع ضرورة الوعي بأهمية الأخطاء المحلية في إدارة الاقتصاد القومي. وفي حالة غياب



مثل هذا الوعي فسيتم تحميل كافة أخطاء السياسة المحلية لعوامل خارجية سواء أكان ذلك مبرراً أم لا. وكشاهد على أهمية المؤسسات المحلية في التعامل مع العوامل الخارجية هي كيفية إدارة أزمات المديونيات في دول أمريكا اللاتينية والتي أدت إلى الدخول في فخ المديونية، مقارنة مع إدارة دول جنوب شرق آسيا للمديونيات، كما أشار (Sachs, 1985).

(9) بالاعتماد على تأثير العوامل الخارجية ممثلة بالعوامة الاقتصادية لم تؤيد الشواهد المجمعّة حول تجربة هذه العوامة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين (1870-1914) ومقارنتها بالشواهد المجمعّة بالعوامة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين، لم تؤيد الهدف الاقتصادي المعلن لهذا النوع من التأثيرات الخارجية وهو ردم الفجوة (المزيد من الالتقاء المشار إليه سابقاً) بل العكس. وهو الأمر الذي يحفز على ضرورة الحاجة لمزيد من الجهد البحثي لتقييم العوامل الخارجية على شكل العوامة الاقتصادية وتأثيراتها على واقع ومستقبل اقتصادات الدول النامية خاصة في مجال معالجة مشاكل الفقر وتوسيع الحريات.

5. المناقشات

تناولت المناقشات عدداً من الأسئلة والملاحظات. حيث أثرت صعوبة الاعتماد على مؤشر متوسط دخل الفرد كمؤشر للتنمية، وكانت الاستجابة بأن المحاضرة عرضت عدداً كبيراً من المؤشرات الأخرى سواء على المستوى الاقتصادي، أو الاجتماعي، أو على مستوى مشاركة المرأة في التنمية أو الحريات السياسية والاقتصادية، وبالتالي لم يكن هناك اعتماد على المؤشر التقليدي للتنمية. كما أشار أحد المشاركين إلى ضرورة توفر عدداً من المقومات لأي تنمية ناجحة منها: الحكومات الرشيدة، والمؤسسات النزيهة، ومحاربة الفساد، وتوفير جو من الحريات. وهو الأمر الذي كان محل اتفاق المحاضر. كما أشير أيضاً إلى ضرورة تفعيل دور مؤسسات البحث والاستبيان المحلية بدلاً من الاعتماد شبه الكلي على مساهمات الدول الأخرى في هذا المجال. وهو الأمر الذي كان محل اتفاق أيضاً.

كما أشار أحد المشاركين إلى القيود التي تفرضها منظمة التجارة العالمية، وهل هناك من مخرج من هذه القيود، وهل ستظل الدول النامية تحت رحمة مصالح الدول المتقدمة. وكانت الاستجابة بأن أحد البدائل المتاحة هي ضرورة خلق تكتل من دول الجنوب يهدف إلى جعل "التجارة لخدمة التنمية"، وليس العكس "التنمية لخدمة التجارة". معنى ذلك أن جهود تحرير التجارة يجب أن تخضع لمعايير تنموية وليس إلى رغبة في التحرير باعتباره هدفاً بحد ذاته. ومن ناحية أخرى فإن



بإمكان الدول النامية الاستفادة القصوى مما تتيحه المنظمة في مادتها الرابعة والعشرين الخاصة من السماح بالتكتل الاقتصادي والاستفادة من مزايا التعريف الجمركية الموحدة ومزايا أخرى.

وتطرق أحد المشاركين، أيضاً إلى أنه كان من الأفضل أن تتم مقارنة أداء المؤشرات الخاصة بالدول العربية بحالة بلدان أقرب لظروف هذه البلدان مثل البلدان المصنعة حديثاً وليس المتطورة صناعياً. وكانت الاستجابة أن كل من الدول المتقدمة حالياً، والنامية سابقاً، والدول المصنعة حديثاً حالياً، قد مرّت بفترة حماية وتدخل حكومي (رشيد)، وخطط اقتصادية قائمة على حدّ أدنى من الكفاءة الاقتصادية. وبالتالي فإن الظروف التي مرّت بها تجارب الدول المصنعة حديثاً قد اعتمدت على تدخل الدول لإصلاح فشل السوق (وليس إلغاء دور السوق). وكذلك فعلت الدول المتقدمة حالياً أثناء فترات تحولها الاقتصادي. معنى ذلك أن الشرط المهم هو التدخل (الرشيد) من قبل إدارات حكومية (رشيدة)، وليس التدخل لخدمة ظاهرة البحث عن الربح Rent Seeking.

كما تطرّق مشارك آخر إلى أن مفهوم التقاء معدلات النمو Growth Convergence قد استمد أساساً من تقارب معدلات النمو ما بين الولايات الأمريكية المختلفة، ولم يكن أساساً موجهاً لالتقاء معدلات النمو ما بين البلدان. ثم جاء تعميم هذه الفكرة لاحقاً. كما تطرق المشارك أيضاً إلى أهمية الاتفاق الحكومي في مجال النمو، وإلى مقارنة أثر خفض العبء الضريبي وزيادة الإنفاق الحكومي، وتفضيل خفض الضريبي بدلاً من زيادة الإنفاق. وكانت الاستجابة بأنه رغم أهمية الحوافز المختلفة للنمو إلا أن الأهم من ذلك هو توفر المناخ الملائم للاستثمار، والمناخ الاقتصادي والاجتماعي ومناخ الحريات بشكل عام بهدف إيجاد بيئة ملائمة للعمل الاقتصادي.

وأخيراً أشار أحد المشاركين إلى أن التجربة البريطانية في النمو تدخل ضمن تطور الأفكار الاقتصادية، التي انتقلت من الدعوة لحماية التجارة إلى تحريرها. وكانت الاستجابة لهذه الملاحظة بأن هذا الاستنتاج قد لا يكون دقيقاً بدليل أنه حتى بعد صدور كتاب آدم سميث عام 1766 الداعي إلى ضرورة تحرير الأسواق، استمرت بريطانيا في الحماية الجمركية، ودعم الصناعات الناشئة. وهو الأمر الذي يوحي بأن هناك مصلحة اقتصادية للاستمرار بالحماية في تلك الفترة، بغض النظر عن طبيعة المدارس الفكرية الاقتصادية السائدة آنذاك.

الهوامش

- ¹ تم الاعتماد في هذا العرض على Easterly, et al, 1991.
- ² يشير هذا التحليل إلى طريقة لتحديد نمط البيانات، والتعبير عن هذه البيانات بطريقة تظهر التشابه والاختلاف فيما بينها. وطالما أنه من الصعوبة إيجاد أنماط Patterns للبيانات في ظل بيانات ذات أبعاد Dimensions مختلفة، لذا يعتبر هذا النوع من التحليل أداة مساعدة في هذا المجال. وبعد إيجاد أنماط البيانات يتم خفض عدد الأبعاد من دون فقدان كبير في المعلومات.
- ³ يستخدم هذا التحليل لمعالجة مشكلة التحيز بسبب إهمال متغير في نموذج الانحدار، وتستخدم المتغيرات الأداة (IV) باعتبارها أحد المناهج للحصول على تقديرات متسقة للمعاملات المجهولة (المنظرة للمتغيرات المهملة)، عندما يكون واحد أو أكثر من المتغيرات المفسرة مرتبط ببعنصر الخطأ أو العنصر العشوائي (حيث لا يتحقق في هذه الحالة أحد شروط الانحدار الخاصة بعدم وجود مثل هذا الارتباط) بسبب إهمال متغير أو أكثر ضمن المتغيرات المفسرة. ويطلق على المتغير المرتبط بالعنصر العشوائي "المتغير المفسر الداخلي". وفي حادة عدم معالجة هذه المشكلة نحصل على تقدير "متحيز Biased" لمعامل هذا المتغير المفسر. وفي حالة عدم توفر معلومات أو صعوبة في قياس المتغيرات المهملة، فلا بد من تقسيم معلومات المتغير المفسر ذو الارتباط بالعنصر العشوائي، سبب المشكلة، على جزئين: جزء غير مرتبط، وجزء مرتبط بالمتغير العشوائي ففي هذه الحالة نستطيع أن نستخدم هذه المعلومات للحصول على تقدير غير متحيز لتقدير معامل هذا المتغير المفسر. ولغرض تجزئة معلومات هذا المتغير نستخدم متغير يطلق عليه المتغير الأداة (IV)، يرمز له بالرمز (Z) للحصول على ذلك الجزء من المعلومات غير المرتبطة بالعنصر العشوائي. وإذا ما تحققت شروط معينة في المتغير الأداة (أولاً، استقلاليته أو عدم ارتباطه بالمتغير العشوائي، أي أن (Z) غير مرتبطة بأية عوامل غير مشاهدة يمكن أن تؤثر على المتغير التابع، ويطلق على هذا الشرط "خارجية الأداة Instrument Exogeneity"، ثانياً، أن يكون المتغير الأداة Z مرتبط ارتباطاً قوياً بالمتغير المفسر محل المشكلة، ويعرف هذا الشرط باسم "ملائمة الأداة Instrument Relevance").
- وإذا ما توفرت هذه الشروط يمكننا أن نستخدم المتغير الأداة (IV) في تحليل انحدار للحصول على تقديرات معاملات غير متحيزة. ويطلق على هذا التحليل للانحدار تحليل الانحدار على مرحلتين (2SLS).
- ⁴ يشير (Gody and Stiglitz, 2006) إلى أن ذلك يفسر بالخطأ الذي وقع فيه المؤلفان من حيث عدم شمولهم لكافة المتغيرات الخارجية في الانحدار الأول، واقتصر على شمول المتغيرات الأداة فقط.



⁵ يشير مفهوم ”باتجاه التقلبات الدورية إلى انتعاش اقتصادي في حالة النمو الاقتصادي، والانكماش في حالة تدهور هذا النمو. في حين يشير المفهوم المعاكس Countercyclical إلى التحرك بالاتجاه المضاد في مرحلة من مراحل الدورة التجارية مثل السياسة الانكماشية المطبقة في المرحلة المتأخرة من مراحل الصعود في الدورة التجارية لمنع المشكل التضخمية، والعكس في حالة مراحل النزول في الدورة التجارية حيث تطبق السياسة التضخمية.

⁶ المرحلة الثانية: $\text{Log GDP per Capita} = \alpha[\text{Institutions Index}] + \beta x + u$

المرحلة الأولى: $\text{Institutions Index} = \delta [\text{الهبات}] + \gamma + v + u$

حيث x = مجموعة المتغيرات الخارجية (أي تلك المشمولة في مرحلة الانحدار الثانية). وقد تم إهمال (x) في بعض الانحدارات.

v, u = المتغيرات العشوائية.

وتم أخذ مؤشرات الهبات ما عدا المتغيرات الخارجية التي استخدمت كمتغيرات أدواتية، IV، (أنظر مفهوم هذه المتغيرات هامش رقم 3). وذلك بهدف تحديد المكون الخارجي في الرقم القياسي المؤسسي، إلا أن هذه المتغيرات استبعدت من مرحلة الانحدار الثانية.

وفي الحالة التي تم فيها إهمال (x) من تحليل الانحدار فإن السؤال المطلوب الإجابة عليه هو: هل أن مكون الرقم القياسي المؤسسي المفسر بالهبات الخارجية يفسر الاختلافات ما بين البلدان في متوسط دخل الفرد؟ للإجابة: إذا كانت α معنوية فمعنى ذلك أن الهبات تؤثر على التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات، وهو الأمر المتسق مع الفرضية المؤسسية.

أما في الحالة التي يتم فيها تضمين (x) في تحليل الانحدار، أي أن انحدار المرحلة الثانية يتضمن متغيرات أدواتية غير مرتبطة بالهبات، فإن هذا التحليل يستخدم لتقييم درجة قوة النتائج في حالة تثبيت آثار بقية المحددات الخارجية المحتملة والمؤثرة في التنمية الاقتصادية.



المراجع العربية

- فون سبونك، كريستوف، 2005، تشريح العراق: عقوبات التدمير الشامل التي سبقت الغزو، مترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- سن، أمارتيا، 2004، التنمية حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر، ترجمة شوقي جلال، عالم المعرفة، العدد (303)، دولة الكويت.
- علي، عبدالقادر، 2004، هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول النامية؟، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد (10)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- العباس، بلقاسم، 2003، هل الاقتصادات العربية معومة؟ بحث في مؤشرات عولة الاقتصادات العربية، في: صبري حسنين (محرر)، التخطيط الاقتصادي في عصر العولمة، إدارة البحوث والدراسات، ديوان ولي عهد أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المراجع الانجليزية

- Acemoglu, D., S. Johnson, J. Robinson, and Y. Thaicharoen, 2003, Institutional Causes, Macroeconomic Symptoms, Volatility Crises and Growth. <http://econ-www.mit.edu/download__pdf.php?id=494>.
- Aslund, A., P. Boone. and S. Johnson, 1996, How to Stabilize: Lessons from Post-Communist Countries, Brookings Papers on Economic Activity 1.
- Barro, R., 1989, A Cross-Country Study of Growth, Saving and Government, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 9846.
- Boone, P., 1994, The Impact of Foreign Aid on Savings and Growth, Center for Economic Performance, London School of Economics, Memo.
- Brunetti, A., G. Kisunko, and B. Weder, 1996, Institutions in Transition: Reliability of Results and Economic Performance in Former Socialist Countries, The World Bank, Working Paper No. 1809.
- Cass, D., 1965, Optimal Growth in an Aggregative Model of Capital Accumulation, Review of Economic Studies, Vol. 32, No. 3.
- Chang, H., 2006, Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective, Anthem Press, London, Reprinted Edition.



Chenery, H., S. Robinson, and M. Syrquin, 1986, *Industrialization and Growth: A Comparative Study*, Oxford University Press.

De Melo, M., C. Denizer, and A. Gelb, 1996, *Pattern of Transition from Plan to Market*, *World Bank Economic Review*, Vol. 10, No. 3.

_____, and S. Tenev, 1997, *Circumstance and Choice: The Role of Initial Conditions and Policies in Transition Economies*, *World Bank Working Paper*, No. 1866.

Easterly, W., 1993, *Good Policy or Good Luck: Country Growth Performance and Temporary Shocks*, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 4474.

_____, 1999, *The Ghost of Financing Gap*, *Journal of Development Economics*, Vol. 60, No. 2.

_____, 2002, *Tropics, Germs and Crops: How Endowments Influence Economic Development*. National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 9106.

_____, 2003a, *National Policies and Economic Growth: Growth: Reappraisal*, Center for Global Development, Working Paper No. 27.

_____, 2003b, *Can Foreign Aid buy Growth?*, *Journal of Economic Perspective*, Vol. 17, No. 3.

_____, R. Levine, and D. Roodman. 2004. *New Data. New Doubts: A Comment on Burnside and Dollar's "Aid Policies and Growth"*, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 9846.

Erixon, F., 2005, *Aid and Development: Will it Work this Time?* International Policy Network, London.

Freedom House<www.freedomhouse.org/uploads/fiw/subscoresFIW2006.xls>.

Gelb, A., 1989, *Financial Policies, Growth, and Efficiency*, The World Bank, Policy, Planning and Research Working Paper, WPS 202.

Gody, S., and J. Stiglitz, 2006, *Growth, Initial Conditions, Law and Speed of Privatization in Transition Countries: 11 Years Later*, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 11992.

Grogan, L., and L. Moers, 2001, *Growth Empirics with Institutional Measures for Transition Countries*, *Economic Systems*, Vol. 25, No. 4.

Grossman, G., and E. Helpman, 1989, *Endogenous Product Cycles*, National



- Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 2913.
- Hansen, H., and F. Tarp, 2001, Aid and Growth Regression, *Journal of Development Economics*, 64.
- Heybey, B., and P. Murrel. 1998. The Relationship Between Economic Growth and the Speed of Liberalization During the Transition. Center for Institutional Reform and the Informal Sector (IRIS), Working Paper No. 216.
- King, R., and S. Rebelo, 1989, Transitional Dynamics and Economic Growth in the Neoclassical Model, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 3185.
- Köchler, H., (ed.), 1997, Economic Solutions and Development, International Progress Organization, Studies in International Relations, Vol. XXIII, Vienna.
- Koopmans, T., 1965, On the Concept of Optimal Growth, Cowles Foundation Paper 238, <<http://cowles.econ.yale.edu/p/cp/p02a/p0238.pdf>>.
- Krueger, A., 1974, The Political Economy of Rent Seeking Society, *American Economic Review*, Vol. 64, No. 3.
- Krueger, G., and M. Ciolko. 1998, A Note on Initial Conditions and Liberalization During Transition, *Journal of Comparative Economics*, Vol. 26, No. 4.
- Lau, L., Y. Qian. and G. Roland. 2001, Reform Without Losers: An Interpretation of China's Dual-Track Approach to Transition, *Journal of Political Economy*, 108 (1), downloadable from <<http://www-econ.stanford.edu/faculty/workp/swp99010.pdf>>.
- Levine, R., 1990, Financial Structure and Economic Development, The World Bank, Policy Research Working Paper, WPS 849.
- _____ and D. Renelt, 1990, Cross-Country Studies of Growth and Policy: Methodological, Conceptual, and Statistical Problems. Policy Research and External Affairs Working Papers, WPS 608.
- Locus. R., 1988, On the Mechanics of Economic Development, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. R1176, downloadable from <http://www-rcf.uscedu/~hjeong/teaching/econ641/2006/Lucas__mechanics.pdf>.
- Maddison, A., 1987, Growth and Slowdown in Advanced Capitalist Economies: Techniques of Quantitative Assessment, *Journal of Economic Literature*, Vol. 25, No. 2.



McKinnon, R., 1973, *Money and Capital in Economic Development*, Brookings Institute Press.

Mill, J., 1970, *Principles of Political Economy, With Some of their Applications to Social Philosophy*, Penguin Edition.

Moers, L., 1999, *How Important are Institutions for Growth in Transition Countries?*, Tinbergen Institute Discussion Papers, No. 99-004.

Murphy, K., A. Shleifer, and R. Vishny, 1988, *Industrialization and the Big Push*. National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper No. 2913.

Nayyar, D., 2006, *Globalization, History and Development: A Tale of Two Centuries*, *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 30, No. 1.

Norsworthy, J., 1984, *Growth Accounting and Productivity Measurement*, *Review of Income and Wealth*, Vol. 30, No. 3.

Orphanides, A., and R. Solow, 1990, *Monetary Inflation and Growth*, in B. Friedman and F. Hahn (eds.), *Handbook of Monetary Economics*, Elsevier Publisher.

Phelps, E., 1964, *Models of Technical Progress and the Golden Rule of Research*, Cowles Foundation Discussion Paper No. 176 <<http://cowles.econ.yale.edu/p/cd/do1b/do176.pdf>>.

Raddatz, C., 2005, *Are External Shocks Responsible for the Instability of Output in Low-Income Countries*, The World Bank. Policy Research Paper No. 3680, August.

Rajan, R., and A. Subramanian, 2005, *What Determines Aid's Impact on Growth?*, Working Paper No. WP/05/126, International Monetary Fund. Washington, DC.

Romer, P., 1986. *Increasing Reforms and Long-Run Growth*, *Journal of Political Economy*, Vol. 95, No. 5.

Sachs, J., 1985, *External Debt and Macroeconomic Performance in Latin America and East Asia*, *Brookings Papers on Economic Activity* 2.

_____, 1996, *The Transition at Mid Decade*, *American Economic Review*, Vol. 86, No. 2.

_____. 2004, *Ending Africa's Poverty Trap*, Columbia University and UN Millennium Project, *Brookings Paper on Economic Activity* 1.

Schumpeter, J., 1968, *The Theory of Economic Development: An Inquiry Into Profits, Capital Credit. Interest. and the Business Cycle*, Harvard University Press.



Selowsky, M., R. Martin, 1997, Policy Performance and Output Growth in Transitional Economies, *American Economic Review*, Vol. 87, No. 2.

Show, E., 1973, *Financial Deepening in Economic Development*, Oxford University Press.

Simons, J., 1998, *The Scourging of Iraq: Sanctions, Law, and Natural Justice*. Macmillan Press.

Solow, R., 1956, Contribution to the Theory of Economic Growth, *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70, No. 1.

Stiglitz, J., 1999, Corporate Governance Failures in the Transition, Keynote Address, Annual Bank Conference on Development Economics – Europe, Paris, June 21-23.

UN Charter, Chapter VII, Article 4 <<http://www.un.org/overview/charter/contents.html>>.

The United Kingdom Parliament, 2000, *International Development, Second Report*, <<http://www.publications.parliament.uk/pa/cm199900/cmselect/cmintdev/67/6702.htm>>.

Uzawa, H., 1992, Optimal Technical Change in An Aggregative Model of Economic Growth. *International Economic Review*, Vol. 6, No. 1.

Whang, T., 2006, Symbolic Uses of Economic Sanctions: International Signaling and Domestic Policies. Paper presented at the 2006 Annual Meeting of American Political Science Association. downloadable from <<http://troi.cc.rochester.edu/~twang/TaeheeWhang/Writing1.pdf>>.

The Heritage Foundation <www.heritage.org/index/countries>.

The World Bank, 1997, *World Development Indicators*, Washington, D.C.

_____, 2004, *World Development Indicators*, Washington, D.C.

_____, 2005, *World Development Indicators*, Washington, D.C.

_____ <info.worldbank.gov/governance/kkz2005/df/2005kkdata.xls>.

United Nations Development Programme, 2005, *Human Development Report*, New York.



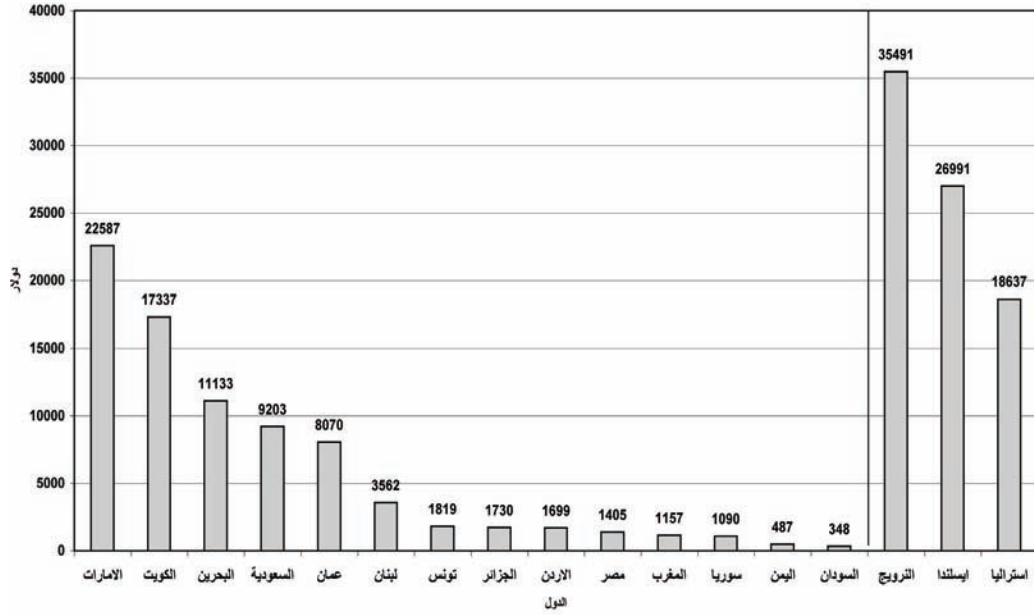


الملحق
مؤشرات مختارة لقياس أزمة الأداء التنموي
لعدد من الدول العربية
مقارنة بعينة من الدول المتطورة



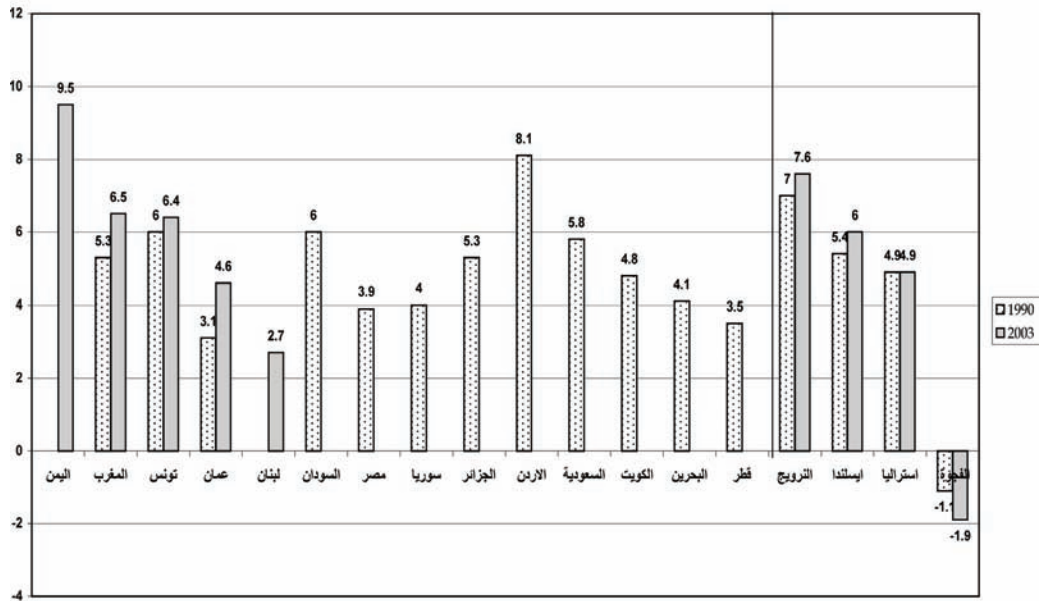


نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي 2003 ، 1990



المصدر : Worldbank Development Indicators 2005

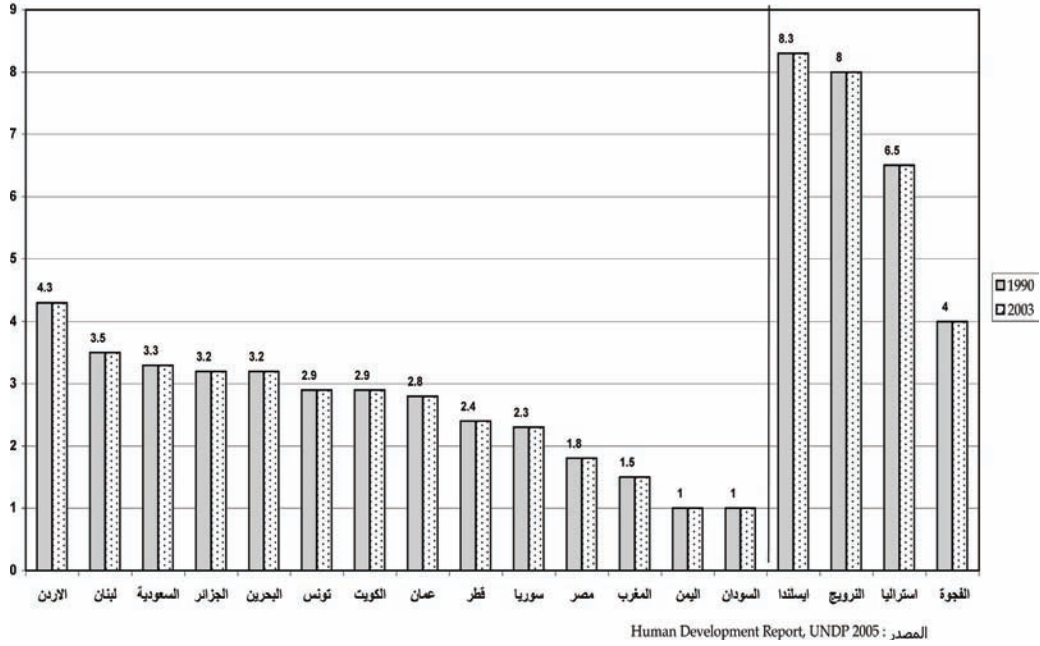
نسبة الانفاق على التعليم من الناتج المحلي الإجمالي 2003 ، 1990



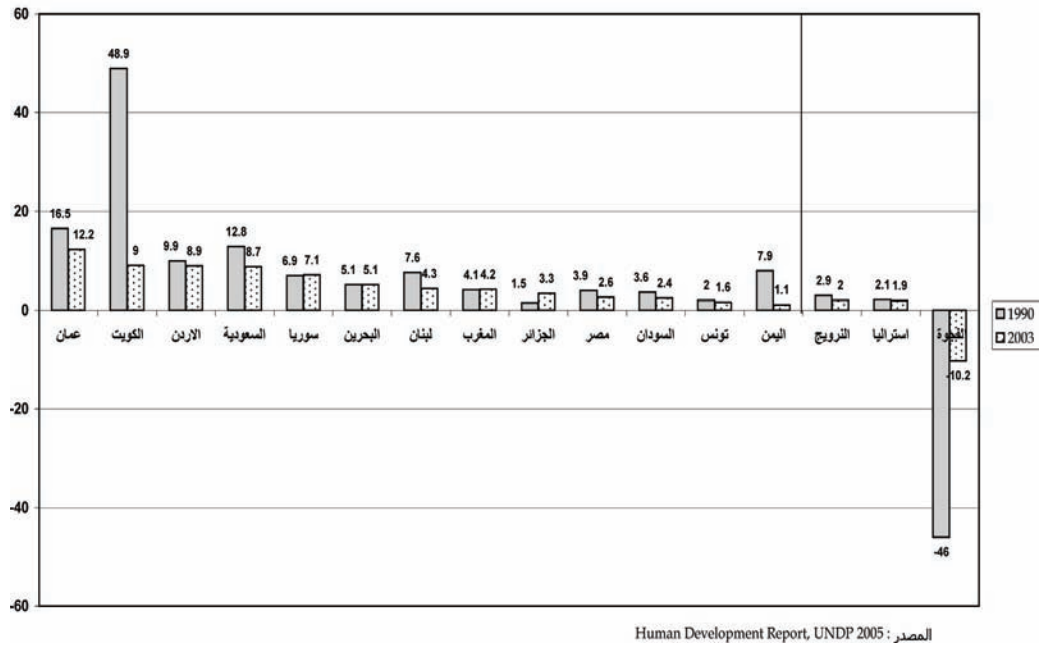
المصدر : Human Development Report, UNDP 2005



نسبة الانفاق على الصحة من الناتج المحلي الإجمالي 2003 ، 1990

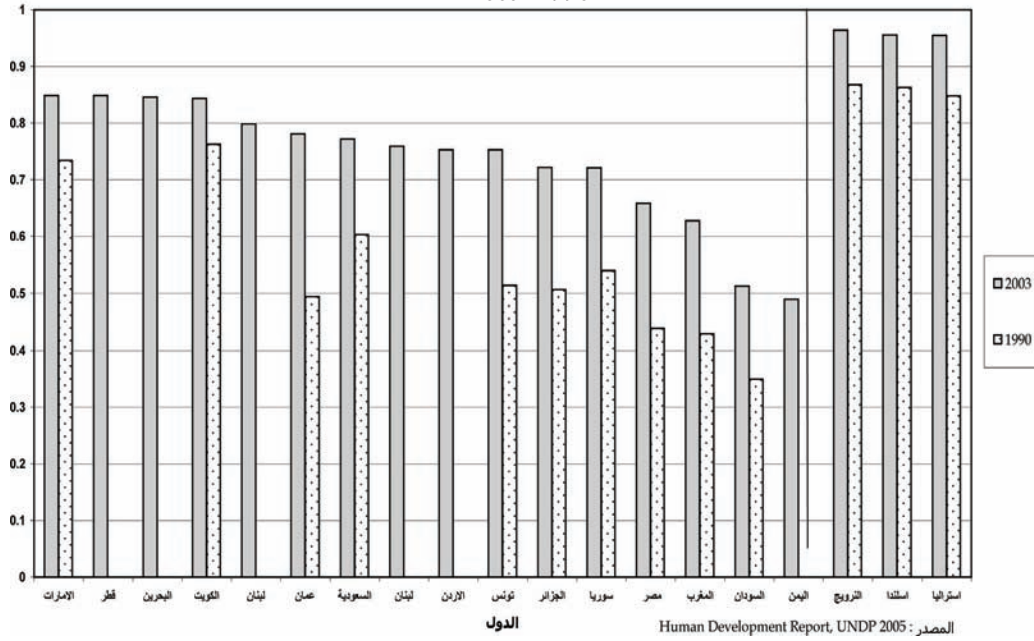


نسبة الانفاق على التسليح من الناتج المحلي الإجمالي 2003 ، 1990

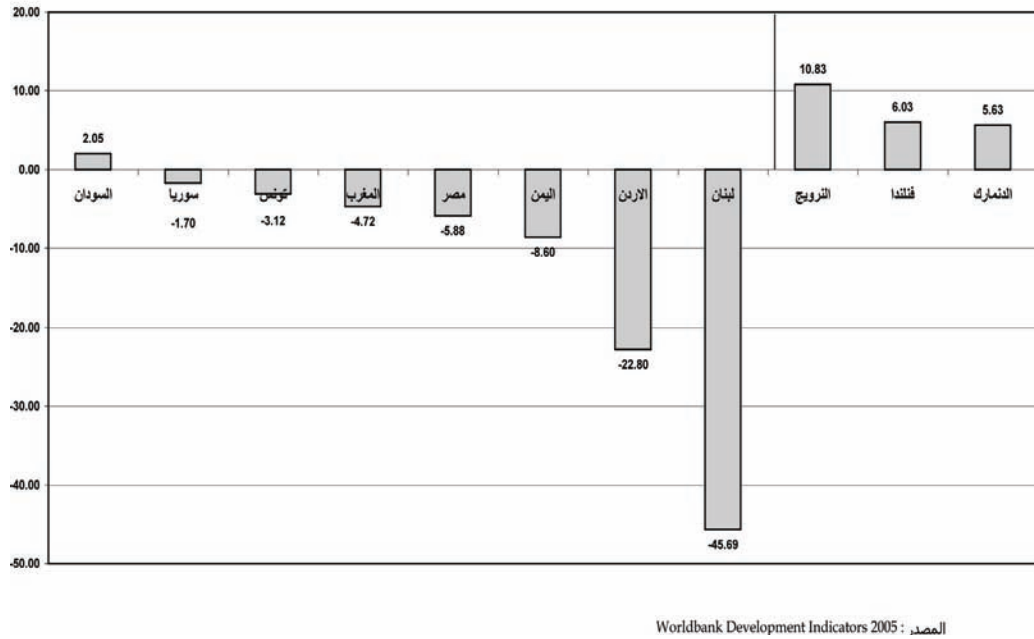




الرقم القياسي للتنمية البشرية 2003 ، 1990

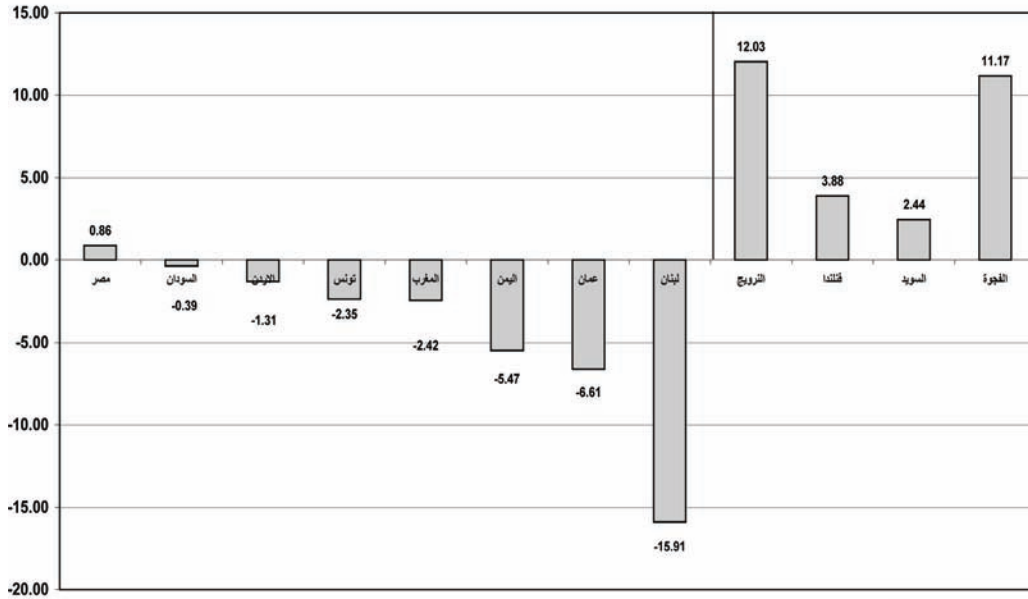


فجوة الادخار إلى الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية غير النفطية متوسط الفترة 1990 - 2003





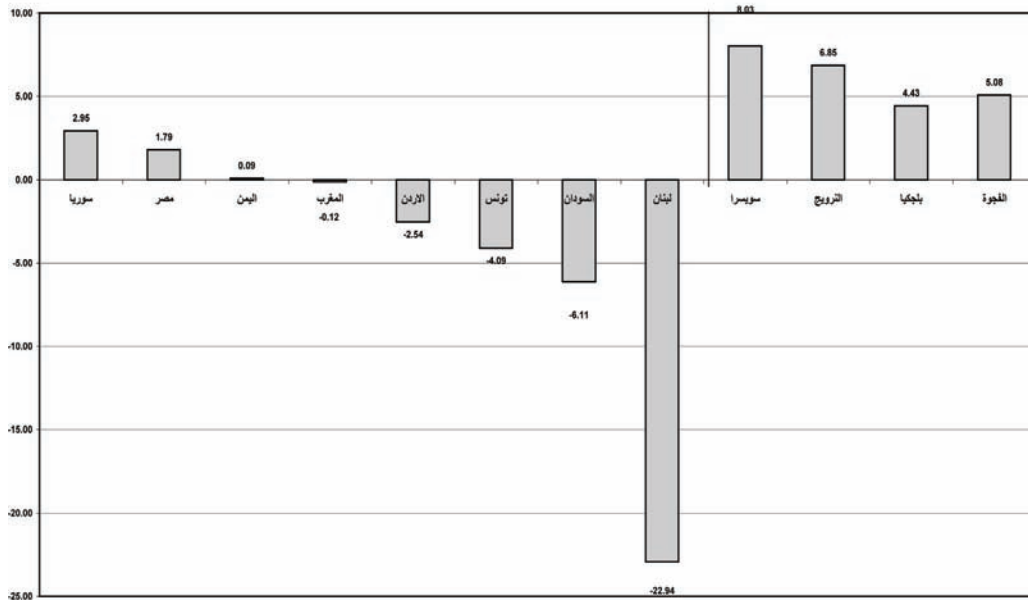
عجز الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية غير النفطية
متوسط الفترة 1990، 2003



المصدر: Worldbank Development Indicators 2005



عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية غير النفطية
متوسط الفترة 1990، 2003



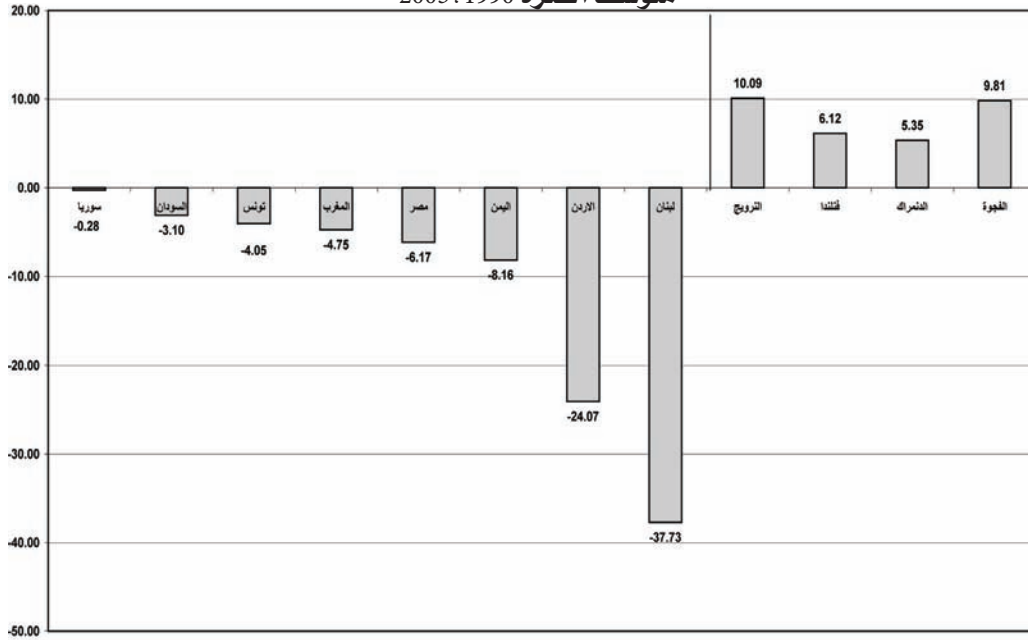
المصدر: Worldbank Development Indicators 2005





الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية غير النفطية

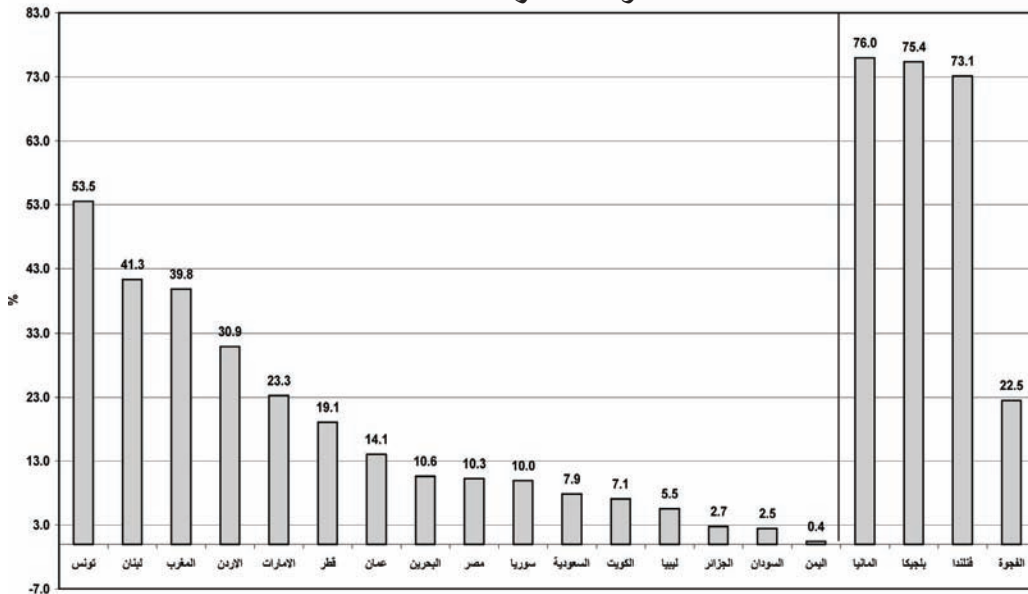
متوسط الفترة 1990 . 2003



المصدر : Worldbank Development Indicators 2005

نسبة الصادرات المصنعة إلى إجمالي الصادرات

متوسط الفترة 1990 . 2003



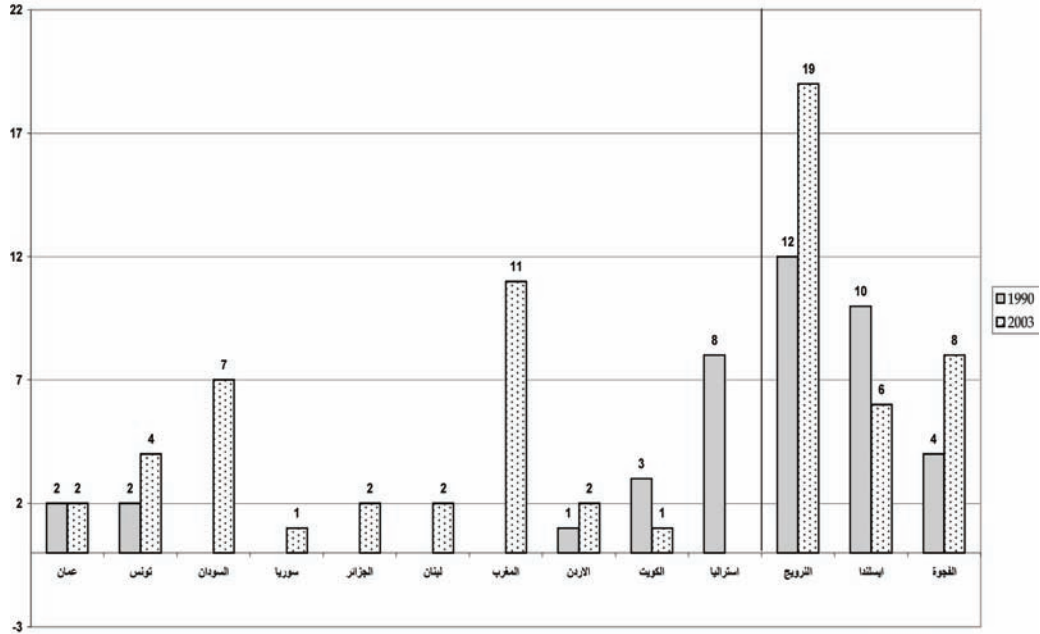
المصدر : Worldbank Development Indicators 2005





نسبة الصادرات ذات المستوى التكنولوجي إلى إجمالي الصادرات المصنعة

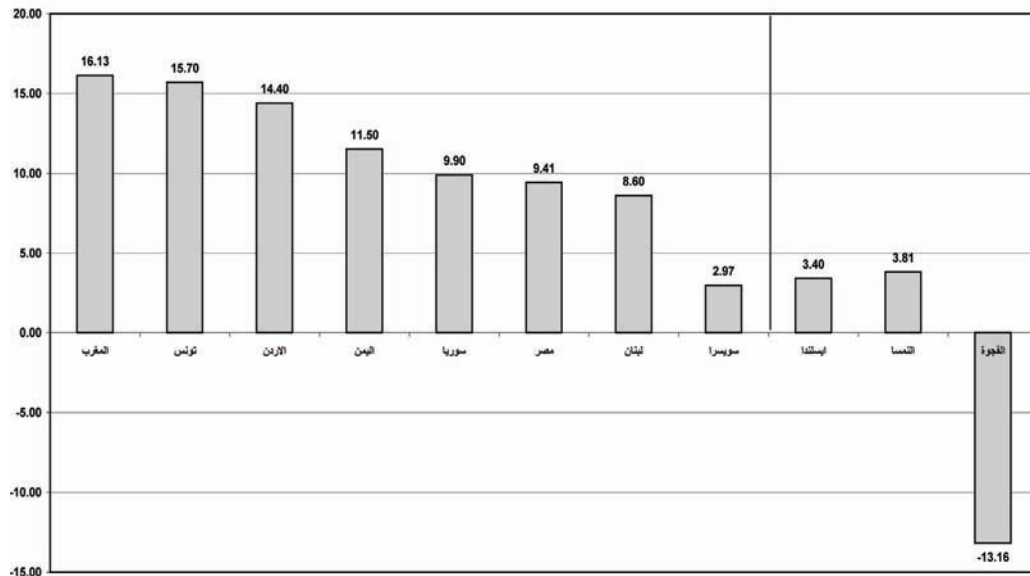
2003 ، 1990



المصدر : Human Development Report, UNDP 2005

معدل البطالة للدول العربية غير النفطية

متوسط الفترة 1990 ، 2003

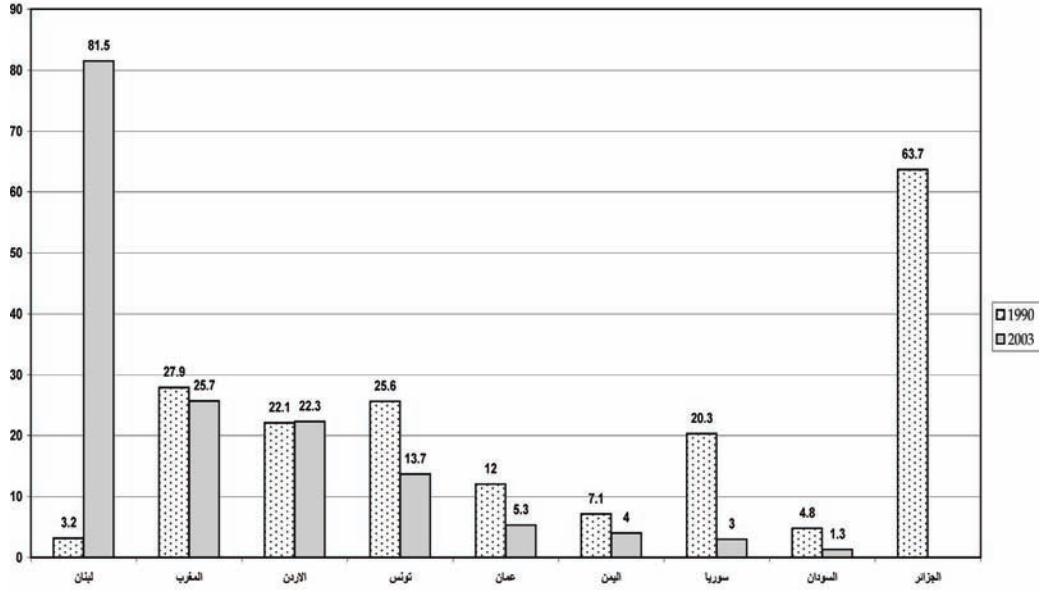


المصدر : Worldbank Development Indicators 2005



خدمة الدين الخارجي كنسبة من الصادرات وصافي الدخل من العالم الخارجي

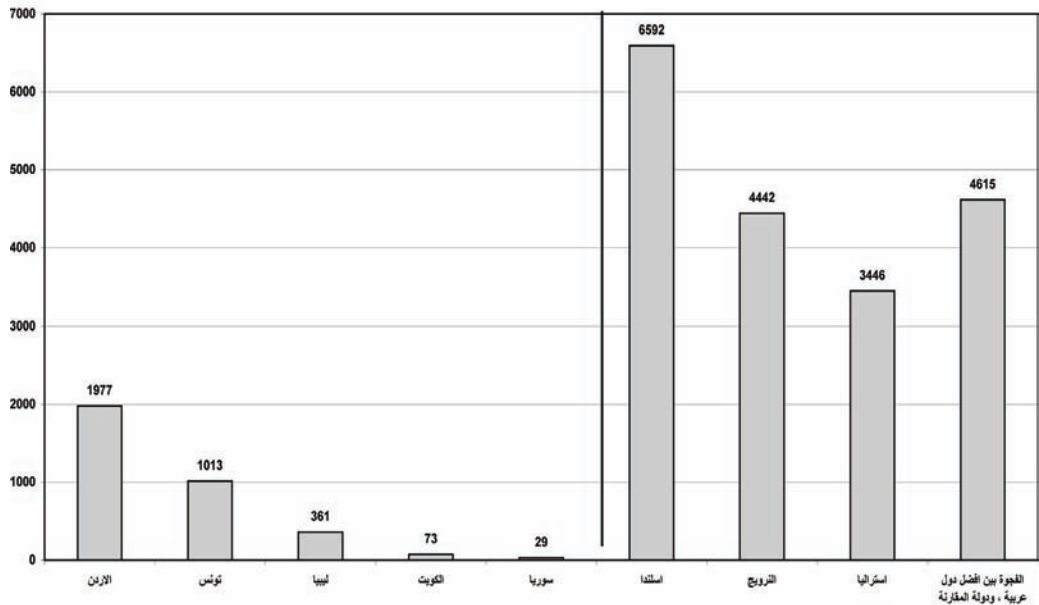
2003 ، 1990



المصدر: Human Development Report, UNDP 2005

عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير (R&D) لكل مليون من السكان

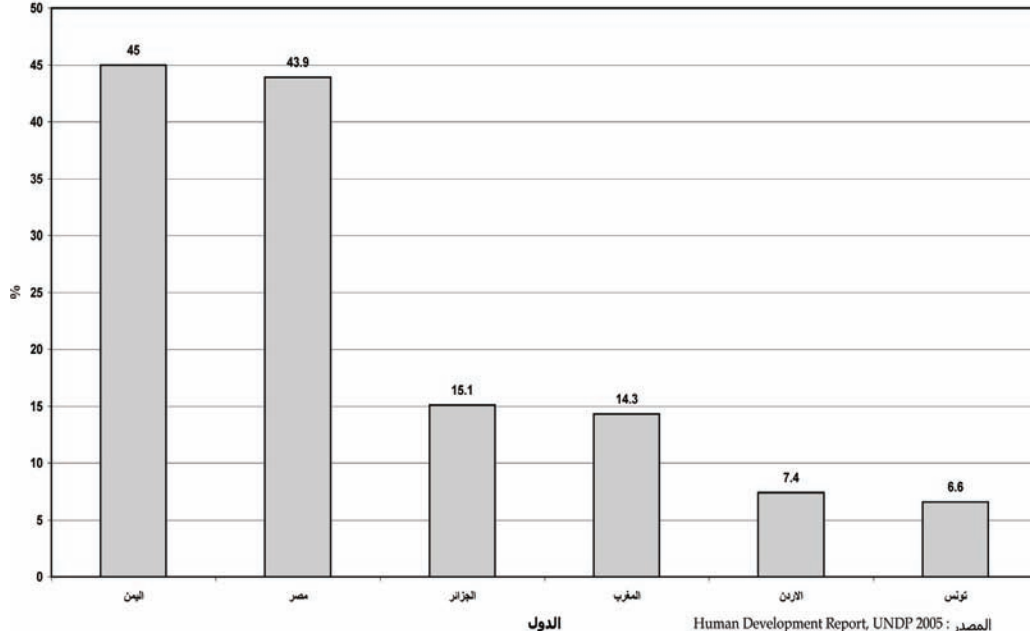
متوسط الفترة 1990 . 2003



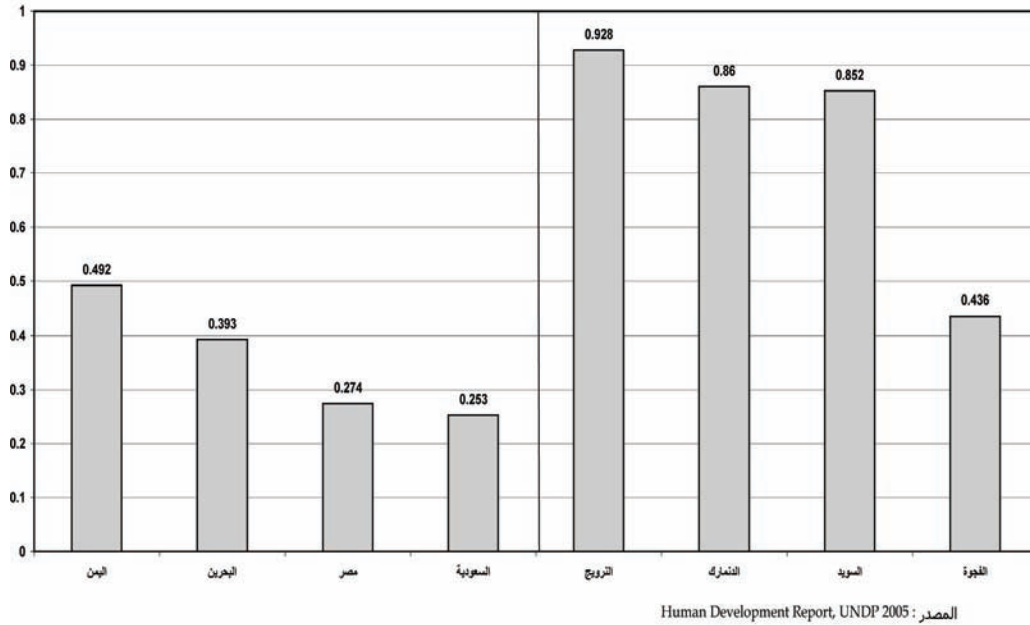
المصدر: Human Development Report, UNDP 2005



عدد السكان تحت مستوى خط الفقر (2 دولار يومياً)
متوسط الفترة 1990، 2003



مؤشر التمكين حسب الجنس (GEM)
2003

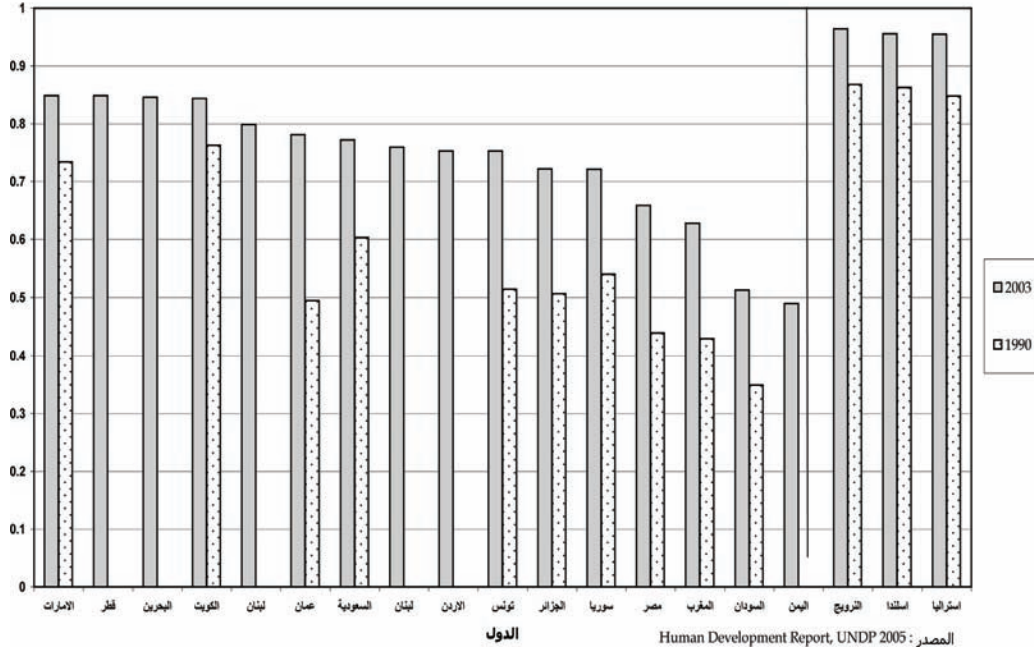


التوسط الحسابي البسيط لثلاث مكونات: الرقم القياسي للعمل البرلماني، والمشاركة الاقتصادية، والنظر. وذلك بعد تحويل هذه المكونات الى مئة مكالفة للتوزيع بين الجنسين

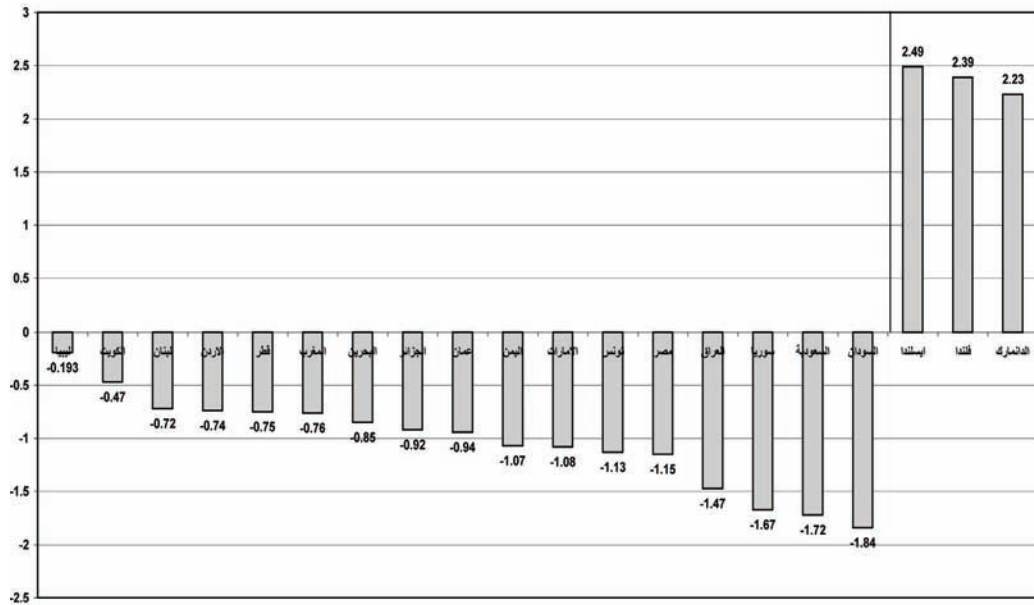
= GEM



الرقم القياسي للتنمية حسب الجنس (GDI) 2003



السيطرة على الفساد 2005

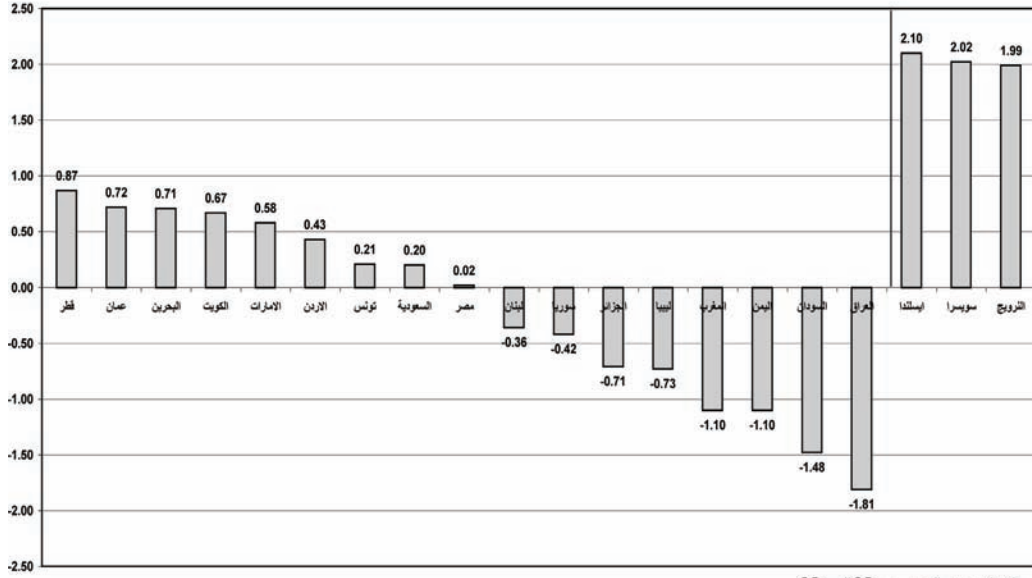


ملاحظة: مدى المؤشر من -2.5 الى 2.5+

Source: info.worldbank.org/governance/kkz2005/df/2005kkdata.xls



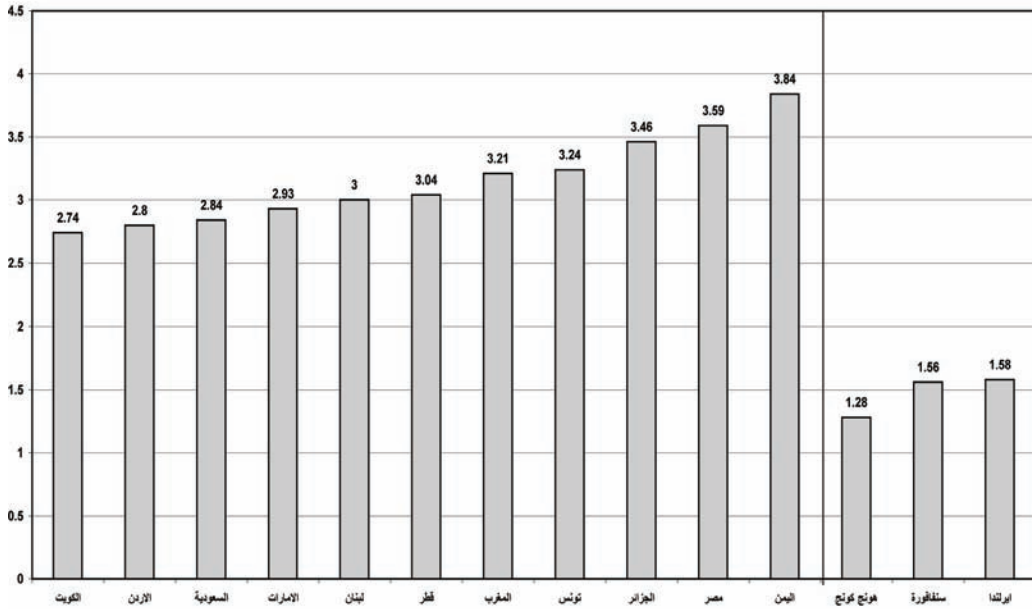
دور القانون 2005



ملاحظة : مدى المؤشر من -2.5 إلى +2.5

Source : info.worldbank.org/governance/kkz2005/df/2005kkdata.xls

الرقم القياسي للحرية الاقتصادية 2005

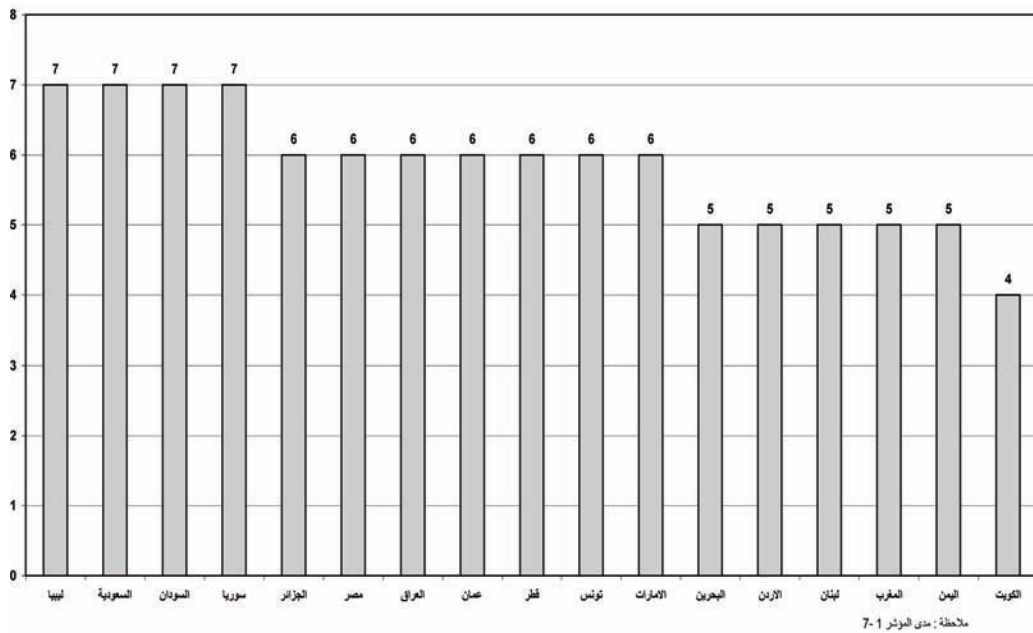


ملاحظة : مدى المؤشر : 1-5

Source: <http://www.heritage.org/index/countries>



الحقوق السياسية المجمعّة 2006



Source: <http://www.freedomhouse.org/uploads/fiw/subscoresFIW2006.xls>





صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر



- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز





Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754

Fax: 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754

فاكس: 4842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906 - 80 - 15 - 9

Depository Number: 2007/002